أسس علم النفس الجنائي
ونظرياته
1435 هـ / 2014 م

مكتب النشر العالمي
جامعة الملك عبد العزيز
http://spc.kau.edu.sa

فريق الإعداد
المادة العلمية
أ.د. ماجدة حسين محمود
أ.د. سهير بنت محمد التوني
الإشراف والمراجعة
د. خالد بن محمد القليوبي
أسس
علم النفس الجنائي
ونظرياته

فريق الإعداد

الهادة العلمية
أ.د. ماجدة بنت حسين محمود
د. سهير بنت محمد التوني

الاشراف والمراجعه
د. خالد بن محمد قليوبية

م.رك.ز النشر العامي
جامعة الملك عبد العزيز
http://spc.kau.edu.sa
2014
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
محمود، ماجدة بنت حسين
أسس علم النفس الجنائي ونظريات، / ماجدة بنت حسين محمود.
سهير بنت محمد التوني - جدة، 1435 هـ
ص: 156
رقم: 9-996-2007-828-9788

1- علم النفس الجنائي أ. التوني، سهير بنت محمد (مؤلف مشارك) ب. العنوان.
ديوي 3767 / 8311 1435 / 8311
رقم الإيداع: 1435 / 8311
رقم: 9-996-2007-828-9788
الإهداء

إلى ... روح القانون
والعدلة
والمساواة
نهدي انجازنا المتواضع

فريق التعداد
رمضان 1435هـ
قائمة المحتويات

الفصل الأول: علم النفس الجنائي واهتماماته

1 تعريف علم النفس

12 التطور التاريخي لعلم النفس الجنائي

24 تعريف علم النفس الجنائي

26 اهتمامات علم النفس الجنائي

29 هدف علم النفس الجنائي

الفصل الثاني: موضوعات علم النفس الجنائي

21 الفروع التطبيقية لعلم النفس

22 علم النفس الجنائي بوصفه فرعاً من الفروع التطبيقية لعلم النفس

24 نماذج الاضطرابات السلوكية المرتبطة بعلم النفس الجنائي

28 (1) سيكولوجيا السكوباتي وعلاجه

28 (2) سيكولوجيا الجنوح وعلاجه

56
<table>
<thead>
<tr>
<th>الالف فيه المحتويات</th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>(3) سيكولوجية الإدمان وعلاجه</td>
<td>74</td>
</tr>
<tr>
<td>(4) سيكولوجية الشاهد</td>
<td>95</td>
</tr>
<tr>
<td>(5) سيكولوجية القاضي</td>
<td>96</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الفصل الثالث: الشخصية والإطار الاجتماعي وارتباطهما بال النفس الجنائي (المنظور التحليلي) 97

الشخصية ومعناها 99

الجانب المعنى من الشخصية 100

الجانب المزاجي من الشخصية 105

الجانب الوحداني من الشخصية 111

الاتجاهات النفسية 112

الإطار الاجتماعي وعناصره 113

الفصل الرابع: النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي 122

السلوك الإجرامي ومعناه 121

محددات السلوك الإجرامي 123

النظريات ذات التوجه البيولوجي في تفسير الجريمة 123

النظريات ذات التوجه الاجتماعي في تفسير الجريمة 127

النظريات ذات التوجه الوراثي والبيئي في تفسير الجريمة 142

نظريات أخرى شائعة التكرار في تفسير السلوك الإجرامي 153

نظرية التحليل النفسي 154
<table>
<thead>
<tr>
<th>رقم</th>
<th>القائمة المحتويات</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>154</td>
<td>النظرية البنيوية لشيلدون</td>
</tr>
<tr>
<td>155</td>
<td>نظرية الإحباط - العدوان</td>
</tr>
<tr>
<td>157</td>
<td>نظرية كوهارد وواهن</td>
</tr>
<tr>
<td>159</td>
<td>نظرية سيرلاند لإقتران الفارقي</td>
</tr>
<tr>
<td>160</td>
<td>نظرية وولف جانج وفيراكتي</td>
</tr>
<tr>
<td>160</td>
<td>العوامل الموقفية لرؤى بعض المنظرين كمحددات للجريمة</td>
</tr>
<tr>
<td>162</td>
<td>اتجاهات عامة للجريمة</td>
</tr>
<tr>
<td>162</td>
<td>الجريمة والعمر</td>
</tr>
<tr>
<td>163</td>
<td>الجريمة والجنس</td>
</tr>
<tr>
<td>164</td>
<td>الجريمة والأجنس</td>
</tr>
<tr>
<td>165</td>
<td>الجريمة والطبقة الاجتماعية</td>
</tr>
<tr>
<td>165</td>
<td>الجريمة والطبقة الاجتماعية</td>
</tr>
<tr>
<td>165</td>
<td>الجريمة والفرق الأكولوجية</td>
</tr>
<tr>
<td>166</td>
<td>الجريمة والتغيرات الديموغرافية</td>
</tr>
<tr>
<td>167</td>
<td>الفصل الخامس: الوقاية من الجريمة</td>
</tr>
<tr>
<td>169</td>
<td>مدخل للوقاية من الجريمة</td>
</tr>
<tr>
<td>171</td>
<td>صور مختلفة من الوقاية في خطة مواجهة الجريمة</td>
</tr>
<tr>
<td>172</td>
<td>الوقاية من الدرجة الأولى</td>
</tr>
<tr>
<td>172</td>
<td>الوقاية من الدرجة الثانية</td>
</tr>
<tr>
<td>180</td>
<td>الوقاية من الدرجة الثالثة</td>
</tr>
<tr>
<td>182</td>
<td>أهداف الكافية ومستوى الوقاية من الدرجة الثالثة</td>
</tr>
<tr>
<td>المادة</td>
<td>رقم الصفحة</td>
</tr>
<tr>
<td>-----------------------------------</td>
<td>-------------</td>
</tr>
<tr>
<td>الردع الخاص والردع العام</td>
<td>188</td>
</tr>
<tr>
<td>التأهيل بوصفه إجراء تقويمياً</td>
<td>196</td>
</tr>
<tr>
<td>المحاور الأساسية للتأهيل داخل السجون</td>
<td>202</td>
</tr>
<tr>
<td>العلاج النفسي</td>
<td>204</td>
</tr>
<tr>
<td>نموذج العلاج داخل السجون</td>
<td>206</td>
</tr>
<tr>
<td>التأهيل الاجتماعي</td>
<td>208</td>
</tr>
<tr>
<td>التأهيل الدراسى والمهني</td>
<td>210</td>
</tr>
<tr>
<td>الدمج الاجتماعي</td>
<td>211</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المرجع

المراجع العربية

المراجع الإنجليزية
المقدمة

يحتوي هذا الكتاب على خمسة فصول نظرية تمثل التسلسل المنطقي لأسس علم النفس الجنائي وجزء تطبيقي يساعد الدارسين على تتمية مهارات الاستخلاص والكتابة العلمية واستنباط المعلومات سارت كالاتي:

يقدم الفصل الأول توطئة لأهم مفاهيم علم النفس الجنائي وتعريفاته وتطوره التاريخي واهتماماته النظرية والبحثية كما يقدم الأهداف الأصلية لهذا العلم الحديث.

كما يوضح الفصل الثاني موضوعات علم النفس الجنائي النظرية والتطبيقية وكونه علم منبثق من علم النفس العام وفروعه التطبيقية ويعتبر عدد من أهم الاضطرابات السلوكية المتصلة بهذا العلم وعلاجها وكذلك سيكولوجية عناصر العملية الجنائية المختلفة.

ويبين الفصل الثالث المفاهيم الأساسية لجوانب الشخصية واتجاهها الاجتماعي وعناصره ورابطتها بعلم النفس الجنائي من منظور تحليلي.

ويستعرض الفصل الرابع أهم النظريات الفلسفية للسلوك الإجرامي ومجاهداته ومعانيه، ورؤى بعض النظريات المختلفة للمحددات للجريمة ودوافعها.

ويتناول أخيرا الفصل الخامس مدخلا للفوقية من الجريمة وحماية المجتمع، وصور مختلفة من الوقاية من خطر مواجهة الجريمة ومكافحتها من منظور نفسي إجتماعي ونموذج من أساليب السلام داخل السجون، والتأهيل الاجتماعي وال المهني والدمج المجتمعي لنزلاء الإصلاحات والسجون.

فريق الإعداد

رمضان 1435 الهـ
الفصل الأول

علم النفس الجنائي واهتماماته

- تعريف علم النفس
- التطور التاريخي لعلم النفس الجنائي
- تعريف علم النفس الجنائي
- اهتمامات علم النفس الجنائي
- هدف علم النفس الجنائي
لقد صار من قبل الأمور المألوفة أن نجد اهتماماً واضحاً بموضوعات علم النفس سواء من جانب المتخصصين فيه (وهذا طبيعي) أو غير المتخصصين. وكان من الممكن أن يكون اهتمام غير المتخصصين به أمرًا طبيعياً إذا ما كان اهتمامهم بحدود المعرفة بكيفية الإفادة من هذا التخصص، إلا أن التجربة تشهد بتعدي اهتمام العامة الحدود المقبولة. فاهتمامهم يتعدى حدود الإفادة إلى حدود تدخل في إطار عمل المتخصص وهذا أمر بطريقة الحال غير مقبول على الإطلاق.

وربما يساهم في إعطاء الكثير من القراءة على هذا الموضوع ما نشهده في بعض المتخصصين من خلط واضح لدى العامة بين علم النفس وعلوم أخرى لها بطبيعة الحال صلة بعلم النفس، إلا أن لها طبيعة مستقلة بحكم كونها ممثلة لخصوصات مختلفة، فما زال الغموض يكتنف التفسرة عند كثيرين بين علم النفس وعلم الاجتماع على سبيل المثال، أو بين علم النفس والطب النفسي. كما أن هناك خلطة شائعة بين علم النفس ومجالات فكرية كالخلط بين علم النفس والفلسفة على سبيل المثال، بل وبين علم النفس والأدب، وذلك من كثرة ما يحدث رجاء الأدب في علم النفس وتحدث رجاء الفلسفة في علم النفس، وربما يزيد أكثر وأكثر من غرابة الموضوع أن نجد العامة بخلط بين علماء النفس وغيرهم من العلماء أو بين علماء النفس ورجال الفكر. ومرجع هذا بطبيعة الحال كما رأيناه عدم معرفة الحدود الفاصلة بين التخصصات المختلفة، أو استيحا البعض لأنفسهم الحديث في مواضيع لا تدخل في نطاق تخصصهم الدقيق.
فالفصل الأول

وقد كان من الممكن أن يكون هذا مقبولًا في فترة من فترات تاريخ علم النفس، عندما كان يدرس في إطار علوم أخرى كالفلسفة. إلا أن هذا لا يبدو مقبولًا في وقتنا الحالي بعد أن أصبح علم النفس علماً بكل ما تحمله الكلمة من خصائص ومواصفات محددة.

ومن الطبيعي أمام هذا الموقف أن نبين ما الذي نقصده نحن المتخصصين بعلم النفس، وما هي الملامح المميزة له بوصفه علماً من العلوم.

تعريف علم النفس:

علم النفس هو الدراسة العلمية للسلوك الإنساني، وينطوي هذا التعريف على مفهومين يقتضيانهما أيضًا تعريفًا بهما: الدراسة العلمية، والسلوك.

دراسة العلمية:

هي الدراسة التي تعتمد على المنهج العلمي بكل ما يقتضيه هذا المنهج من تحديد دقيق لمشكلة البحث موضوع الاهتمام واثارة الفروض وامتحان امبريكي لهذه الفروض لكي يتأتي لنا قبولها أو رفضها، ثم محاولة تحقيق الانتتام بما نصل إليه من نتائج في جسم العلم.

ومن الملاحظ على هذا التحديد أن ينطوي على جانبين، جانب البحث المنظم في ظاهرة، وجانب التنظير، فمن وجهة البحث المنظم والذي يمثل ركيزة المنهج العلمي فإنه يعني رسم خطوات محددة تمكن من استقراء أبعاد ظاهرة من الظواهر تستغرق انتباهنا بشكل يمكننا فيه النهاية من فهم هذه الظاهرة والتنبؤ بها والتحكم فيها والمثال التالي يوضح هذه الحقيقة.

قد يستغرق انتباهنا ظاهرة حدة سلوك الأفراد عند تعاملهم مع بعضهم البعض سواء أخذت هذه الحدة شكلًا فظيًا (مثل النقد غير البناء للأفراد والسخرية منهم والتهميش عليهم) وترويج الإشعاعات المغرضة عنهم) أو أخذ شكلًا بدنيًا (كالتعدي بالضرب أو القتل).

-4-
علم النفس الإجنائي واهتماماته

أو مادياً (كالإلحاق الضمر بممتلكات الأفراد) هذه الحدة التي يسميها علماء النفس بالسلوك العدواني. مثل هذه الحدة تسترعي بالضرورة انتباه العامة بحكم مماتهم منها محاولين أن يجدوا لها تفسيراً. كما تسترعي أيضاً انتباه المتخصصين في علم النفس بحكم أنها ظاهرة سلوكيه تدخل في نطاق تخصصهم. وبحكم أنهم أولاً وقبل كل شئ جزء من جمهور عام تلقى عليه المشكلات بظلالها كما تلقى على الآخرين بظلالها. وإلى هنا سنجد أن الفئتين - العامة وبعضاء النفس - متطلقتان على ضرورة فهم هذه الظاهرة، إلا أن طريقتيهما للفهم بعد ذلك خيال مختلفة. فالعامة قد يقفون مباشرة إلى التفسير من وحي الخبرة الخاصة المتميزة فقد يفسروها وأحد منهم يتأثر ضعف الإنسان ومن ثم كراهية كل شخض للآخر، وقد يفسروها آخر من منظور افتراض الأبناء إلى التوجيه من جانب آبائهم، أو قد يفسروها
ثالث من منظور انتشار الأمية. وهلم جرا.

وقدماً يفسرو كل فرد من العامة السلوكي العدواني ضعوء سبب أو آخر فإنه يفسره وهو صادق مع نفسه، فهو يعتقد تماماً في تفسيره ويراه تفسيراً معقولاً ويرى تفسير الآخر على أنه غير كميل بتفسير الظاهرة، تتعدد التفسيرات إذن من جانب العامة نظراً لاستنادها إلى خبرة كل منهم الخاصة المتميزة، ولذا نطلق عليها مسمى التفسيرات المتجزئة، كل يتجزئ 
لتفسيره، ومن ثم تقسم التفسيرات في هذه الحالة بالذاتية(1).

هذه الذاتية، محال أن يقبلها علماء النفس فهم مطالبون بهم وبين أنفسهم بوصفهم علماء أن يقدموا تفسيراً يقبله جميعهم، وليس من طريق إلى هذا الأمر إلا من خلال البحث المنظم أو القيام بالدراسة العلمية، حيث يقومون باستعراض الظاهرة (السلوك العدواني) في صورها المختلفة، ويظل ظروف مختلفة، ولدى فئات مختلفة من الناس، بمعنى آخر

(1) subjectivity.
يدرسون الظاهرة ظل ظروف حدوثها المتباينة سواء أكانت هذه الظروف متعلقة بالأفراد ثم المواقف التي يوجد فيها الأفراد، ثم يتقدمون من وحي هذا الاستعراض للظاهرة بفرض يفسرها. فرض يتعاملون معه على أنه بمثابة التفسير الاجتماعي للمشكلة، وهو احتمالي، لأنه قد تؤدي الدراسة بعد ذلك أو لا تؤدي، ولذا فإنهم يتقدمون إلى امتحان هذا الفرض مستعينين بوسائل موضوعية جمع البيانات مثل الملاحظة المتنئة والاختبارات السيمولوجية وما إلى ذلك. وسائل تكفل لهم إمكانية الرصد الدقيق للظاهرة بكل متغيراتها المختلفة، كما يستعينون بمهاراتهم العلمية التفاعل مع عينات مختلفة من الأفراد يمثلون الأشخاص تباينهم، ذكورًا وإناثًا، متعلمين أو غير متعلمين، محدودين في الدخل أو مرتقيين فيه، ريفيين أو حضريين، وإذا ما صد فرضهم أمام الامتحان العملي بعد كل هذا فإنهم يقبلونه على أنه حقيقة مؤشرة للظاهرة، وهنا تتحول الأمور من خلال هذه الصيغة من مجرد وجهات نظر متباينة عند العامة ذاتية تامة) إلى حقيقة واحدة عند علماء النفس، حقيقة لا يستطيع أحد أن ينكراها. وما على المشكل فيها إلا أن يقوم بنفس الإجراء الذي اتبعه الباحث السابق ليتأكد من إمكانية وصوله إلى نفس النتيجة، ومن هنا تتوافر للحقائق المستخلصة من التهج العلمي صفتان هامتان وهما الموضوعية (1) (البعد عن التحيزات الشخصية وجهة النظر)، والقابلية للإعادة (2) (أي الحصول على كل مرة على نفس النتيجة إذا اتبعت الإجراءات المنهجية عينها الممثلة لظروف التجربة الأولى).

وأخيراً بالذكر أن قدراً الباحث على أن يعد الظاهرة بهذه الموضوعية تكمن في فهمه المبدئي (وهو الذي يمكنه من وضع فرض مقبول يصدق أمام الامتحان العملي التجربي) ونفس إجراءاته العلمية الحصينة التي تمكن من امتحان الفرض. ثم من خلال نظمه للظاهرة .

---
(1) objectivity.
(2) reproduction.
سياقها العريض الذي تحدث فيه. ويتمكن الباحث من فهمه الدقيق للظاهرة تحقق له قدرة أخرى ألا وهي القدرة على التنبؤ بحدوث الظاهرة. يظل توافر متغيرات معينة تبين للباحث من خلال بحثه الإمبريكي علاقتها بها (الظاهرة)، ولا يداخلنا أي شك في أن التنبؤ لحقائق الظاهرة هو الذي يمكنه التنبؤ بها، وتقول على الأقل عضوًا من الأحوار، لأن البعض يرى أن بالإمكان القيام بالتنبؤ دون فهم الظاهرة، ومن ثم على هذا كما يقولون تنبؤ الإنسان حتى غاب الزمان بأن الشمس تشرق من الشرق وتغرب من الغرب دون أن توافق له في الماضي إمكانية لهم السبب وراء هذا. إلا أن هذا لا يصدق في جميع الأحوار، فتثبتنا محكومة إلى حد كبير بهم. فإمكان الفرد على سبيل المثال أن يشتبه بما إذا كان الفرد سيترصد بذونية من عدمه إذا ما توافرت له معرفة بطبيعة الفرد من حيث قابليته للاستثارة أو تهيجه العدوانية ومعرفة بطبيعة الموقف الذي يوجد فيه من حيث هو موقف مستقر أو غير مستقر، وما إلى ذلك من جوانب أخرى.

وبديهي بعد أن توافق للباحث فهم الظاهرة وإمكانية التنبؤ بها أن توافق له إمكانية التحكم فيها. يعني هذا التحكم إحداث الظاهرة إذا ما أردنا لها الحدوث، أو عدم إحداثها إذا أردنا لها ألا تحدث، يتم هذا ببساطة من خلال التدبير في المتغيرات التي تحكم الظاهرة حديثة أو عدم حدوثها فبالإمكان مثالاً أن نقل من احتمالات السلوك العدائي لدى الفرد إذا ما أخفضنا من درجة توتره وعدينا من ظروف البيئة المحيطة به بحيث نحيلها إلى بيئة تخلو بقدر الإمكان من المنهجات البائعة على التوتر.

وأحرى بنا أن نشير إلى أن المنهج العلمي يحكم طبيعته المكنة من الرصد المقبل للظاهرة ويحكم ما يقضي إليه من إمكانية فهم الظاهرة والتنبؤ بها والتحكم فيها يقضي بتوافر خاصية أساسية أخرى له ألا وهي خاصية التكميم (1). فالعلم ينبغي على مسلمه مفادها أن

(1) quantification.
كلما يوجد بمقدار والذا فدندن رصدنا للظاهرة (أي ظاهرة) بمتغيراتها المختلفة لابد وأن تحدد درجة وجود الظاهرة. وذلك من خلال تحديد الدرجة التي توجد بها المتغيرات المكونة لها. وهذه الخاصية هي التي أملت التعامل مع القياس السكويولوجي بأساليبها المختلفة كما سوف نوضح بعد ذلك. وأملت التعامل مع الإحصاء. وانتقل علم النفس بعد أن صار علمًا من مجال الكيف إلى مجال الككم، وصارت المسألة التي أشرنا إليها تواً مضمنة لسلسلة أخرى وصارت السلمتان معاً "كلما يوجد بمقدار يمكن قياسه".

وربما تبين لك أهمية هذا الأمر إذا طرحتنا على أنفسنا تساؤلاً كهذا: هل سيصدر "س" سلوكًا عدوانياً؟ لكي نجيب عن هذا التساؤل علينا أن نحدد درجة توتر الفرد "س" والدرجة التي توجد بها المنبهات المنفرة微信公众 الفرد الذي يتعرض له الفرد "س" ونرى ما إذا كانت حصيلة تفاعل درجة توتره مع درجة التنبؤ المنفر微信公众 الفرد دون أو أعلى من حد التحمل بالنسبة للفرد "س". فإذا كانت دون حد تحمّله لا يصدر منه السلوكي العدواني. أما إذا كان أعلى من مستوى تحمله صدر منه السلوكي العدواني.

ومن ناحية التنظير: تطالعنا كتب علم النفس الحديث بقول مأثور وهو: "أن التجربة بدون نظرية، عميباء والنظرية بدون تجربة جوفاء" وسفاد هذا القول أنه عندما نقوم بتجربة معينة فنحن لا نقوم بها من فراغ، فنحن ندخل على التجربة بفرض معين، وهذا الفرض لا نصل إليه عن طريق الحدس بل نصل إليه من خلال تفهم عميق فيما كتب عن الظاهرة لكي نعلم إماناً كاملاً بأفعالها، ولا يتحقق هذا الإيمان بأبعاد الظاهرة الغالب الأم أبداً إلا من خلال الرجوع إلى الحقائق المتعلقة بها وهي تنظم في بناء نظري له شموليته وله عمقه. وهذا البناء هو ما نسمي بالنظرية. فالنظرية هي مجموعة من المفاهيم والتعريفات والقضايا المتصلة التي تقدم نظرة منظمة لظاهرة أو مجموعة من الظواهر. وتتجدر الإشارة إلى أن المقصود
بالشمولية هنا هو استيعاب حقائق الظاهرة المختلفة، والمقصود بالعمق نظام الحقائق بشكل يمكن من استنباط حقائق أخرى منها تشترك معالم الفرض لتجارب لاحقة. ومن ثم تقد النظرية بمثابة الإطار الذي يمكن الباحث في معظم الأحوال، وخاصة بعد أن يقطع العلم شوطًا تاريبيه من وضع الفرض الذي يفسر الظاهرة محل اهتمامه. وهذا معنى (التجربة بدون نظرية عمياء) ولا تتوقف حاجتنا إلى النظرية عند مجرد استخلاص الفروض منها، بل نحن في حاجة إليها أيضاً بعد أن تكشف لنا التجربة عن حقيقة معينة، فهذه الحقيقة لا بد وأن تنظم كما قلنا في جسم العلم، أي في البناء النظري المرئي بالظاهرة، ويقام بيننا وبين حقائق أخرى غيرها الاتصال الذي يحول بينها وبين أن تكون مجرد معلومة راضحة. وهذا هو ما تقنيه بالتشير أو تفسير ما تأتي به التجربة أو التجارب الأخرى من حقائق. وسنستوفي مثالاً يوضح العلاقة بين التجربة والنظرية من خلال ما هو متاح لنا في إطار تخصصنا، وقد يستغرق تعتباً أن الفرد (أ) يصدر سلوكًا عدوانياً في مواقف معينة ولا يصدرها في مواقف أخرى. تطرح هذه المشكلة نفسها علينا كباحثين في مجال علم النفس، وعلينا أن نجد لها حلًا أو تفسيرًا مقبولًا. فنطلق الذهاب عن ظاهرة السلوك العدوانى متلمسين منها تفسيراً لهذه المشكلة المعيبة فتمتد في - إذا ما حالفنا التوفيق - إلى نظرية تقرر فحواها مثلًا "إن العدوان لئية عدم تحقيق التوقعات"، ومن هنا يتبيان إلى ذهتنا أن الفرد يتصرف بعدوانية في المواقف التي لا تتحقق فيها توقعاته، ولا يقتصر على هذا التحويل في المواقف التي تتحقق فيها توقعاته، ومن ثم تتحقق لنا إمكانية وضع الفرض الذي ندخل به التجربة استناداً إلى هذه النظرية.

وإذا الفرض قد يتحقق تجريبياً في دراستنا، ويعد هذا التحقق في هذه الحالة بمثابة تأكيد على صحة النظرية المشار إليها (وتصير النظرية بهذا غير جوفاء، حيث دعمت الدلائل
البحثية صحتها)، أو قد لا يتحقق الفرض حيث قد نجد أن الفرد يتصرف بعدوانية حتى إذا تحقق الموافقة في توقعاته، وعلينا إن هذه الحالة الأخيرة أن نعيد النظر من جديد في البنائية النظري لنتستمد منه فرضاً آخر. أو نعيد النظر في أمر النظرية ذاتها سواء من حيث تعميقها لكي نزيد فيها تفصيلاً يسمح بإمكانية استيعاب الحقيقة الجديدة أو التحول عنها كنظرية غير ملموسة. أو إذا شئنا الدقة في التعبير نقول نظرية غير علمية. إلا أنه يحسن لنا لكي يتم التحقق من الفهم دون الدخول فيما لا يمكنه السياق الحالي أن نفترض أن النظرية بحاجة إلى تعميق قضائنا بتفسيرها تفصيلاً يسمح بإمكانية استيعابها للنتيجة التي أثرتها تجربتنا التي قمنا بها. نرجع إذن إلى النظرية من منظور تعميقها أكثر وأكثر ونصل إلى النهاية إلى أن النظرية صحيحة إذا ما انتوت على معلومة إضافية. وهي أن الفرد يتصرف بعدوانية في الموافقة التي لا تتحقق فيها توقعاته إزاء الآخرين الذين يمثلون أهمية بالنسبة له، وتعد من جديد لدراسة المشكلة في ضوء الفرض الجديد. وقد يحدث أن تتبع صدق (الفرض الجديد) فتصدق النظرية بالتالي، هذا مثل بوضوح فائدة النظرية ونحن على أهبة القيام بالتجربة أو بعد خروجنا من التجربة بنتائج معينة.

وربما أمكن للقارئ ونحن بصد حديثنا عن النظرية، أن يتبين أن النظرية بحكم هذا المعنى الذي طرحته تم بمثابة صيغة موجزة للتعامل مع الواقع بثرائه وتركيبه. فوجود نظرية في السلوك العدوانى على سبيل المثال يمكننا من تفسير هذا السلوك في مظاهره المختلفة في سياقات مختلفة لأشخاص مختلفين دون أن نتهرى في الدخول في تفاصيل كثيرة يزدحم بها عالم الخبرة الحياتية للأفراد.

السلوك الإنساني؟

ماذا نقصد بالسلوك؟ السلوك هو كل ما يصدر عن الفرد من استجابات مختلفة سواء
أكانت هذه الاستجابات صريحة أم ضمنية، مقبولة أو غير مقبولة، إرادية أو لا إرادية، فالتفسير
استجابه وكذا الحب والكراءة والتصبك، وإذا ما ضمنناه في ضوء التصنيفات السابقة
سنجد أن السير أو الضحك هما من قبيل الاستجابات الصريحة حيث يستطيع الأفراد
ملاحظتهما بشكل مباشر، أما الحب والكراءة فيعدان من قبيل الاستجابات ضمنية حيث
يتعرض بعض الأحيان ملاحظتهم بشكل مباشر وخاصة إذا لم ينكسوا على الأفراد بشكل
واضح.
وفيما يتعلق بالتصنيف الثاني الذي تصنف فيه ضوئه الاستجابات على أنها مقبولة أو
غير مقبولة فإننا نجد أن الحب شيء مقبول لأنه محلي اجتماعياً أما الكراءة فهي استجابه
غير مقبولة لأنها غير محلي اجتماعياً، وأخيرًا فإننا فيما يتعلق بالتصنيف الثالث (الإرادي
واللا إرادي) فإن معناه يتضح إذا ما تصورنا الاستجابات مركزة بالقصة والنية. فعندما
تقصد الإنسان باستجابه معينة تصبح الاستجابة إرادية وإذا لم تقصدها غدت الاستجابة لا
إرادية، فكراهيتي لشخص معين ليس من الضروري أن يكون قاصد لها، فقد تأتي عن غير
قصد ممن ومن ثم تصبح في هذه الحالة إرادية.

وبدافع بالذكر أن هناك بعض ضروب السلوك يغلب عليها الطابع اللاإرادي. فإفراد
هرمون غدة معينة كالغدة الدرقية على سبيل المثال يتم بشكل لا إرادي فهو محدد بمتغيرات
فيزيولوجية معينة تحفظ الجسم اتزانه وتوازنه، وكذا خوئتشأ الشديد عندما أتعرض لوقف
يتهدئي، أو زيادة توتر في حالة تعرضي للنببات منفرة.

ووبما baja للبعض أن هذا التصنيف تعسفي إلى حد ما حيث أن بعض ضروب سلوكان
قد تكون محلية في مواقف وغير محلية في مواقف أخرى، أو أنه غير إرادي بطبيعته صار
استناداً إلى بعض آليات الضبط والتحكم المتعلقة محكوماً إلى حد ما بإراده الإنسان، فإن
بداً تصنيفنا للبعض على هذا النحو فعلياً أن نتذكر أن أي تصنيف من التصنيفات ينطوي على درجة من التعسف، حيث نفرض على الواقع بثرائه وتركيبه وتغيره صورة من صور الإيجاز إزاء التعامل معه. ومن ثم فإننا نطرح هذا التصنيف بفكرة الفهم والإيمان الموجز بموضوع يفهمنا.

التطور التاريخي لعلم النفس الجنائي:

تكتنف أهمية دراسة تاريخ علم النفس في إبراز كيفية تطور هذا العلم وكيفية نموه والطريق الذي سلكها للوصول إلى ما هو عليه الآن، وتتجاهل ماضي علم النفس معناه إجمالاً لمصدر أساسي من مصادر فهم هذا العلم، لأن فهم الحاضر لا يأتي لنا دون الإحاطة بالماضي، وذٍ دراسة الماضي عبر مستفادة من جهد العلماء ومعاناتهم في سبيل الوصول إلى بناء هذا الفرع من المعرفة الذي نسميه علم النفس، وبناء القاعدة المعلوماتية لهذا العلم أن علم النفس الجنائي هو فرع تطبيقي من فروع علم النفس، يهتم بتطبيق المعارف والمعلومات والنظريات النفسية في مجال الجريمة. ومن الأمور الهامة في تاريخ علم النفس توالي مسيرة فروعه بعضها مع بعض.

المنتخب لمجريات التحقيق عند عرب الجاهلية يجد أنهم اعتمدوا على عدة وسائل منطقية ككشف حقيقة الحادث الإجرامي وهي المقدمة تأتي شهادة الشهود والفراسة واليمين وينصب التحقيق عنهم على الإنسان فقط، وتوفر الضمانات المتهم كيشترط العدالة هي البيئة الشخصية أي شهادة الشهود.

والفراسة: عبارة عن الاستدلال بالأحوال الظاهرة على الأخلاق الباطنة ويقال في أيام العرب تفرست وجه الرجل فعرفت من أين هو ومن بني قدم، وهكذا اعتبار من ضمن العلوم الشائعة آنذاك، والمساعدة في التعرف على الجناة، وقد عرف علم الفراسة تعريفاً
يشير ذلك إلى وضع الرجل المناسب في المكان المناسب لتحقيق أعلى قدر من الإنتاج بأقل تكلفة. كذلك الأمر فيما يتعلق بعلم النفس الجنائي. يُطلق على الفهاد الشرعي، ودراسة عملية الشهادة القضائية، وطرق تحديد المسؤولية الجنائية للمجرم إلى غير ذلك من موضوعات خصصنا هذه الدراسة لجزء منها. إن معرفة تاريخ علم النفس الجنائي هو ربط ناضج لهذا العلم بماضيه. وهو
تعريف للدرس بأن هذا الفرع من علم النفس بدأ مثل الفروع الأخرى متواضعاً وهو الآن
تخصص له المراجع والدوريات بل والموصوعات العلمية.
إن علم النفس كان حي له أعضاء، وهذه الأعضاء هي فروعه المختلفة، وهذه الفروع
تسند بعضها البعض، تتعاون فيما بينها، وسيتضح لنا من خلال العرض التاريخي أنه لا
يمكن فصل فروع علم النفس عن بعضها البعض فصلاً تاماً ذلك أن اتصالها أمر وثيق. وما
تقسيم علم النفس إلى فروع إلا مجرد عملية تنظيم لمادة علمية واحدة إلى أقسام وأجزاء,
تسهيلًا للدراسة والبحث، لأن وحدة علم النفس الموضوعية حقيقة لا يجادل فيها عاقل، وقد
أردننا من هذا الاستطراد القول أن دراستنا لتاريخ علم النفس الجنائي مرتبطة بدراستنا
لتاريخ علم النفس بوجه عام، ونصل من هذه الدراسة إلى قائمة هي تمييزًا وفهمًا وتصورًا
ل لهذا العلم.
وبهمن إيجاز المراحل التاريخية لعلم النفس الجنائي في النقاط الآتية:
1- جذور علم النفس الجنائي، هي سنة 1893 م ووجه (جيمس ماكين) بعض الأسئلة
إلى مجموعة من طلاب جامعة كولومبيا. منها: عندما تفت الخيل في مواجهة الريج هل
توجه رأسها إلى الريج أو توجه مؤخرتها؟ كيف كان الطقس في الأسبوع الماضي؟ هل
تسقط أوراق شجرة البلوط في مطلع الخريف أو في أواخره؟
ويمكن اعتبارها أول محاولة علمية لدراسة كيفية تقييم الشهادة من الناحية السيكولوجية.
ذلك أن هذه الأسئلة هي من قبل الأسئلة التي يمكن أن توجه من القاضي إلى الشهود.
وخلال الفترة الممتدة بين الحربين العالميتين عرف علم النفس الجنائي كثيراً من
فرع علم النفس التطبيقي الأخرى فترة ركود، ولم يستأنف النشاط العلمي فيه إلا بنهائية
الأربعينات وبداية الخمسينات. ومن أهم أحداث هذة الفترة الهادئة ظهور كتاب يحمل عنوان
علم النفس الجنائي أو القانوني من تأليف هوارد بيرت عام 1931 وم وهو أحد المتشغلين بعلم النفس ومن الذين درسوا على ممستربرج ورغم أن هذا الكتاب أسهم إسهاماً طيبًا إلا أن تأثيره كان محدوداً على أفراد الهيئة القضائية.

في أوروبا قام العالم الفرنسي (الفرد بينيه) عام 1900 بإجراء دراسات عن كفاءة الشهادة القضائية، ونشر عام 1905 مكتبياً عن دراسات علم النفس القضائي. أضف إلى ذلك أن العالم الألماني وليم شترن أجرى عام 1911 تجربة رائدة في مجال علم النفس الجنائي حضرها طلاب جامعة برلين الذين يدرسون القانون. وكانت التجربة عبارة عن معركة بين اثنين من الطلاب بسبب خلاف حول إحدى القضايا بحيث أن أحدهما سحب مسديه في مواجهة الآخر. وهنا تدخل العالم القائم بالتجربة وهو (شترن) وأنهى المشايرة التي كانت تمثلية مرتبة سلفاً بين الطالبين المشاركين فيها (بإياعاً من شترن) وبعد إنهاء المشايرة طلب شترن من الطلاب المشاهدين - الذين يدرسون القانون - الإدلاء بشهادتهم حول الواقعة التي شاهدها كتابة. ورغم أنهم طلاب قانون يعرفون العوامل المؤدية إلى تحريف الشهادة فإن أحداً منهم لم تكن شهادته دقيقة تماماً، بل حفظت جميع الشهادات بالأخطاء. وقد تراوحت هذه الأخطاء بين أربعة أخطاء إلى اثني عشر خطأ لكل طالب. ومن الغريب أن الواقعة الرئيسية في هذه التجربة وهي سحب أحد المشاهرين لمسديه كانت مجالاً للعديد من أخطاء الشهادة حيث بلغت الإثارة ذروتها عند سحبه، وقد توصل شترن إلى أن الأفعالات الشديدة تؤدي إلى تدني كفاءة عملية الاسترجاع أو التذكير، بمعنى حدوث أخطاء في التذكير والاسترجاع إذا كانت عملية المشاهدة لواقعة ما مشوحة بشجاعة انتعلافية قوية.
الفصل الأول

وقد استمر اهتمام (شترن) بموضوع الجوانب النفسية في الشهادة القضائية. حيث أصدر عام 1906 م دورة علمية تحت اسم (علم النفس والشهادة القضائية) وتوسعت هذه الدورة العلمية فيما بعد، وناقشت موضوعات هامة مثل دور الأسئلة الإيجابية من المحترف تحريف الشهادة، والمعارف المؤدية إلى الانحياز في الشهادة القضائية مثل الاتجاريات والأفكار المسببة، وموضوعات أخرى مثل الشهادة الجنائية للأطفال والشهادة الجنائية للمسنين وأثر تقدم العهد بالواقعة على دقة الشهادة الجنائية بحيث يمكن القول أن علم النفس الجنائي بدأ بدراسة الشهادة الجنائية. وفي عام 1908 م، ثم توسعت هذه الدورة العلمية لتشمل موضوعات عدة علم النفس الطبيعي.

وفي عصر (كاثال) وهو عصر عالم النفس التجريبي، كان علماء النفس في أوروبا - وخاصة ألمانيا - على قناعة بالأثر الذي لا يمكن إنكاره للإيذاء على عمليات الإحساس والإدراك في المجالات اليومية المختلفة ومنها مجال الشهادة الجنائية. وقد رأى كاثال في حينه أن المحامي غير النزيه يمكن أن يوجه إلى شاهد عدل صادق حسن النية العديد من الأسئلة الحذرة بحيث تشكك في شهادته وجعلها تبدو قاصرة أو متناقضة. وله القضاة يعرفون أكثر من غيرهم أمثال هذه الأمور، هذا إلى جانب عوامل أخرى تؤثر على كفاءة الشهادة رغم حسن نية الشاهد ورغبته الأكيدة في أن يعطي شهادة دقيقة موثقة بها مع تعرضه للنسيان.

أخطأ العديد من طلبة كاثال في الإجابة عن أشياء برونزها بصورة دائمة حديثة الوقوع مما بدل على أن الإدراك والتذكر في واقع الحياة اليومية يحيط بهما الخلط من كل جانب، بل الغريب أن بعض هؤلاء الطلاب كانوا واكتشافين من دقة إجابتهم عن الأسئلة رغم وجود العديد من الأخطاء فيها. وهذه التجربة تعتبر من بدايات علم النفس الجنائي لأنها أثارت الاهتمام

-16-
دراسة العوامل النفسية التي تؤثر على كفاءة الشهادة القضائية. ومن الطرق أن نذكر أن هذه التجربة أجريت على عينات أخرى من الطلاب في الجامعات الأمريكية الأخرى وكانت النتائج مشابهة إلى حد كبير لنتائج تجربة كاتل.

ومن مظاهر الاهتمام بعلم النفس الجنائي في هذا الوقت - أي بداية القرن العشرين - أنه كان يستند من علماء النفس كخبراء في تقييم الشهادة القضائية. ومن القضايا المثيرة التي عرفت في هذا المجال جريمة وقعت عام 1899 في ألمانيا واتهم فيها رجل بقتل ثلاث نساء. وقد قام بدراسة هذه القضية أحد المختصين في علم النفس وهو (نورترنجر) حيث صاحب التحقيق في هذه الجريمة ضجة إعلامية كبيرة.

وقد ارتقت (نورترنجر) أن هذه الضجة الإعلامية أثرت على شهادة الشهود بحيث أصبح الشهود بسبب الضجيج الإعلامي لا يميزون بين الوقائع التي كانوا شهود عيان عليها، وبين الوقائع التي تداولتها الصحف وما حصلت به من مبالغات وإثارة أن الشهود أصبحوا يخلطون بين ما شاهدوا بأنفسهم وبين ما ترويه الصحف من معلومات عن الحادث، حيث تأكد تأثير الإجواء على تذكر الواقعة الجنائية وعلى الشهادة الجنائية بوجه عام.

1- علم النفس الجنائي في القرن العشرين: بدأ في القرن العشرين لم يكن علماء النفس الأمريكيين على اهتمام كبير بتطبيق علم النفس في المجال الجنائي. ولعل ذلك راجع إلى التأثير الأشهر لعملاق علم النفس التجريبي (فونت) الذي كان يهتم باستقصاء الجانب التنظيري والتجربجي لعلم النفس دون الاهتمام بالجانب التطبيقي، وكان يشدد على إعلاء التنظير والتجريب دون التطبيق بما تشدد، وقد سایر في ذلك تلاميذه ولم يتشدد عنهم إلا القليل، ومنهم (كاتل) ومنهم أيضا (جوجو منستبرج) وهو عالم أمريكي الجنسية ألماني الأصل. وقد اهتم بتطبيقات علم النفس في مجالات الحياة اليومية وعلى رأسها المجال الجنائي والمجالي الصناعي، ويعتبر الأب الروحي لعلم النفس التطبيقي.
من أجل مظاهر اهتمامه بعلم النفس الجنائي أصدر كتابًا بعنوان "على منصة الشهادة" سنة 1908م وكان لهذا الكتاب شعبية واسعة في حينه. وقد أشار فيه منستبرج إلى مشاهداته وملاحظاته ما يقع أثناء المحاكمة من مدخلات، وقال فيه إن علماء النفس بعلوماتهم عن موضوعات هامة مثل الإدراك والتذكير يستطيعون جيداً فهم الجوانب النفسية للشهادة القضائية، ومع ذلك فقد أشار في نشرة الكتاب إلى أن الانحيازات والانفعالات والدوقات فيها قدر من النقص والتناقض. رغم شعبيه كتابه (على منصة الشهادة) إلا أنه لم يلق قبولاً من الجهات القضائية في ذلك الوقت وربما يرجع ذلك إلى أن علم النفس في ذلك الوقت لم تكن له قاعدة معلوماتية قوية بحيث يلقى قبولاً لدى رجال القضاء.

وفي عام 1914م نشر (منستبرج) مقالة تحت عنوان "الجوانب النفسية عند الملاحين" وكانت هذه الدراسة نتيجة بحوث أجريت على الطلاب والطالبات في جامعتي (هارفارد وراد كليف). ومن المهم أن نذكر أنه أكد في هذه الدراسة على ضرورة استبعاد النساء من هيئة الملاحين، وذلك على أساس أن المرأة أقل كفاءة في دقة الأحكام واتخاذ القرارات من الرجل، وهذا تأكيد لما ذهب إليه الإسلام قبله بقرون عدة، ولعل هذا الإقرار منه بعد التجربة يجعل المعلوم بالغرب ودعة العلم التجريبي يقتعنون بما جاءت به الشريعة الإسلامية في موضوع الشهادة حين أشارت إلى إمكانية إشهاد رجل وامرأة بدل المرأة الواحدة.

وغير بعض التحفظات التي أثيرت حول جهود (منستبرج) لأنه أثار قطيعة بين القانون وعلم النفس، ربما لرفض أعضاء الهيئة القضائية ما اعتبروه منه تدخل في عملهم، إلا أن انجازاته تعد جزءًا لا يتجزأ من تاريخ علم النفس الجنائي.

- المؤسسون الأوائل لعلم النفس الجنائي: في نفس الوقت الذي ظهرت فيه أعمال (منستبرج) أسس (فرناند) - أحد علماء النفس الأمريكيين - أول عبادة نفسية...
من فرندال الذي حصل على الدكتوراه عام 1907م من جامعة شيكاغو - من أوائل علماء النفس الذين عملوا بالتعاون مع الأطباء النفسيين، كما أنه من الأوائل الذين اعترفوا بدراسة المشكلات النفسية للأحداث تشخيصاً وعلاجاً. وقد تطورت هذه المؤسسة وتغير اسمها عام 1911م إلى معهد خدمات الأحداث الجانحين وقد استخدم (هييل) (فرندال) اختبار (بينيه) في تحديد نسبة ذكاء الأحداث. ولكنهما شعرتا شعوراً قوياً بالحاجة إلى اختبارات ذكاء أدقية وأصدرا عام 1911م اختباراً لقياس الذكاء العملي وللذكاء القيمي II lịch، وكلا الاختبارات أفيدت من علماء النفس في المجال الجنائي، وذلك بتطبيق الاختبارات النفسية المختلفة، على الأحداث والمعارضين، وذلك بناءً على طلب السلطات القضائية، وشهدت فترة ما بين الحربين الأولى والثانية نهضة كبيرة في هذا المجال وكان الاختصاصيون في علم النفس يعملون مع الأطباء النفسيين في المؤسسات التي تساهم في تشخيص حالات انحراف الأحداث وعلاجها. حيث يمكن القول إن دورهم كان في الصف الثاني بعد الأطباء النفسيين. وقد انخرطت في هذا المجال نسبة كبيرة من النساء، مما يذكر أنه خلال الثلاثينات من القرن العشرين كان الرجال يمثلون أكثر من ثلثي عدد علماء النفس الأمريكيين وكانت النساء تمثل أكثر من 30% من العاملين في مجال علم النفس التطبيقي.

ومن جهة أخرى بدأ توفير الخدمات النفسية في خمس مدينة نيويورك عام 1912م. وفي عام 1916م تم إنشاء المختبر السكوباتلي ملحقاً بقسم الشرطة في مدينة نيويورك وكانت مهمة هذا المختبر إجراء الفحوص الطبية والنفسية للسجناء، وكانت هيئة العمل مكونة من الأطباء النفسيين والأخلاقين النفسيين والأخلاقين الاجتماعيين.
وكان (لويس تيرمان) أول عالم نفس يطبّق الاختبارات النفسية على المتقدمين للعمل بالشرطة عام 1916م في ولاية كاليفورنيا. وفي إحدى المرات كان عدد المتقدمين للشرطة 20 شخصًا وطبق عليهم اختبار (ستانفورد- بينيه). وكانت أعمار المتقدمين تتراوح بين 21 سنة. وكانت غالبية المتقدمين من مستويات تعليمية متدنية. وهم يجدر ذكره أن ثلاثة فقط من بين المتقدمين الثلاثين كانت نسبة الذكاء عندهم أعلى من 100 أي أعلى من المتوسط. الذكاء، حيث المتوسط 100 وكنت نسبة ذكاء غالبيتهم متدنية بين 80 و84 وقد استُبعد من المتقدمين ذوي نسب الذكاء المتدنية. كما أنه تم (لويس تيرستون) بتطبيق الاختبارات النفسية على المتقدمين للالتحاق بوظائف الشرطة حيث قام عام 1927م بتطبيق اختبار (ألفا) لقياس الذكاء اللنظفي على 258 من المتقدمين لوظائف الشرطة في مدينة ديترويت تراوحت نسبة الذكاء عند غالبية المتقدمين بين 70 و80 وقد فسر تيرستون ذلك بأن العمل في الشرطة لا يجتذب ذوي الذكاء الضعيف.

ووفي دراسة أخرى أجرتها (هود ميريل) عام 1927م قامت بتطبيق (اختبار ألفا) على مجموعة من رجال الشرطة والمتقدمين للعمل بالشرطة، وكانت نسبة ذكاء هذه المجموعة مختلفة عن سابقتها حيث بلغ متوسط نسبة الذكاء 104، ومن الواضح التعارض الشديد بين نتائج هذه الدراسة ونتيجة الدراسة السابقة مما يدل على أنه ليس في جميع الأحوال يتجه أشخاص من ذوي الذكاء المنخفض للعمل في الشرطة وأن العمل بالشرطة قد يجتذب ذوي الذكاء المتوسط أو الأعلى من المتوسط.

ووفي بدايات القرن العشرين اهتم علماء النفس كذلك بدراسة كيفية تفسير السلوك الإجرامي والتعرف على أسباب الجريمة. وقد دارت هذه الدراسات في دائرة القياس النفسي، من ذلك أنه في عام 1914م أسفرت دراسات أجريها (جودارد) أن معظم الجناحين...
سواء كانوا من الأحداث أو الكبار تتدني نسبة الذكاء، لديهم عن المتوسط بحيث ظهر اتجاه
تفسيري يربط بين الجريمة وتدني نسبة الذكاء.
هذا وقد ساهم بعض علماء النفس في تفسير السلوك الإجرامي وذلك في إطار نظرياتهم
التي قدموها تحت مسمى نظريات الشخصية، ومن هؤلاء (فرويد) وغيره من منظوري
الشخصية.

4- المساهمات الأولى في عملية المحاكمة: بداية القرن العشرين وقبل الحرب
الكونية الأولى كان الاهتمام بتطبيق علم النفس الجنائي في مجالات مختلفة منها مجال
عملية المحاكمة، وقد قام (فارنردونك) - أحد علماء النفس ببلجيكا - عام 1911م بفحص
لشهادة جنائية في قضية مثيرة حيث اتهم أحد الأشخاص بارتكاب جريمة اغتصاب وقتل
طفلة في التاسعة من عمرها، وكان شهود القضية طفلين كل منهما في حدود العاشرة من
أصدقاء المجني عليها، وقد ظهر (فارنردونك) على عدم دقة استرجاع الأطفال في هذه
السنين للأحداث مما شكك المحلفين في شهادة الطفلين، واعتبر المتهم غير مذنب وبرئت
ساحته.

ونشر (شترن) عام 1939م دراسة عن أخطاء عملية التذكير عند الأطفال وعند الكبار
وأشار إلى أنها قد تعود إلى أساليب الاستجواب ذات الطابع الإيجابي سواء من هيئات الدفاع
أو هيئة الاتهام.

وقد عام 1911م قام (كارل مارب) بتقديم استشارات علمية للجهات القضائية عن
الوقت المنصرم بين ظهور المثير وحيدث الاستجابة -أي زمن الرجع- بحيث برئت ساحة
سائق أحد الطرق ارتكب حادثة واتهم بالإهمال وتضحى عدم إهماله وأن الحادثة راحمة
بسبب وجود فرق زمني بين ظهور المثير وحيدث الاستجابة، وفي نفس السنة قدم (مارب)

-21-
استشارة قضية أخرى حيث وضح لهيئة المحكمة أن شهادة الأطفال الجنائية تقضي بها الدقة وتؤثر عليها القابلية للايئاء، وكانت هذه القضية حساسة حيث توجه الاتهام إلى بعض مدرسي أحد المدارس الألمانية بالتحرش الجنسي بالتنمذجات، وقد أقنع (مارب) المحكمة بأن الادعاءات الصادرة من التلميذات ضد مدرسيهم غير دقيقة بحيث رثت ساحة المدرسین.

خلاصة القول أن هذه الفترة، أي بداية القرن العشرين وخلال الحرب العالمية الأولى اهتم علماء النفس بتطبيق الاختبارات النفسية في المجال الجنائي، وذلك تمشيا مع نهوض حركة القياس النفسى في تلك الفترة كما ساهموا في تقديم الشهادة الجنائية.

- القانون وعلم النفس: دخل علم النفس الجنائي مرحلة جديدة عندما أفضت بعض كليات القانون المجال لدراسة. ففي عام 1922م عين (ويلم مارستون) على وظيفة استاذ علم النفس القانوني في الجامعة الأمريكية، ويعتبر (مارستون) أكثر علماء النفس الأمريكيين تأثيرا في تلك الفترة في المجال الجنائي، ومن أكثرهم تقديرا في الأوساط العلمية والقضائية، وقد حصل على درجة البكالوريوس والدكتوراه في القانون من جامعة هارفارد وقد درس علم النفس على يد (منسترينج) ورغم أن دراسته كانت في مجال القانون أصلا إلا أن اهتمامه بعلم النفس غلب عليه. كما عمل (مارستون) باحثا في مختبر علم النفس في كلية راد كليف وأجرى عام 1917م دراسة كشفت عن العلاقة بين محاولة الكذب وارتفاع ضغط الدم، وهذا البحث متصل اصطناعيا وثيقا ب موضوع جهاز كشف الكذب واستخدامه في المجال الجنائي، وقد تابع البحث في مجال كشف الكذب وكان عامد ما يناشد المهتمين بالشؤون الجنائية مثل رجال القضاء والمحامين والشرطة، كما اشترك في تقديم الاستشارات العلمية لبعض المؤسسات العلمية المهتمة بدراسات الجريمة.
وقد قام (مارستون) بالعديد من الدراسات الجادة حول نظام الملحفين القضائي قصد مساعدتهم في الوصول إلى فهم الجوانب النفسية المتعلقة بالشهادة والمحاكمة وما شاهده، وقد لاقت بحوثه نجاحاً وتراجباً أكثر بكثير من بحوث مينستربرج، ويرجع ذلك إلى خلفية (مارستون) القانونية وقدرتته الفائقة على تطوير المعلومات ذات الطابع السكيلولوجي لخدمة الموضوعات الجنائية، ورغم ذلك فإن الجهات القضائية لم تأخذ بنتائج دراسته إلا بعد حين محدود.

وذكرنا هنا المقام كذلك العالم الأمريكي (دونالد سلازنجر) الذي كان له نشاط في المجال الجنائي في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى، حيث قام بالتدريب في كلية القانون في جامعة ليل عام 1927م، ولديها سنوات كان يدرس مقرر في موضوع علم النفس الجنائي يتضمن موضوعات مثل سكيلولوجية الشهادة والعلاقة بين الذكاء والجريمة وكيفية كشف أساليب الخداع في أقوال الشهود أو المتهمين وتقسيم السلوك الإجرامي، وفي عام 1930، انتقل (سلازنجر) إلى جامعة شيكاغو حيث أصبح عميداً لكلية القانون بتلك الجامعة.

وفي أوائل الأربعينات كانت المؤسسات العقابية في الولايات المتحدة تضم حوالي مائتي ألف نزل، وكان عدد الاختصاصين في علم النفس الذين يقدمون لهم الخدمات النفسية قليل لا يتجاوز الثمانين، وكانت هذه الخدمات محصورة في تطبيق الاختبارات النفسية والقيام بالإرشاد والتوجيه المهني التعليمي، وكان هذا الإرشاد والتوجيه عادة ما يتم بناءً على طلب السجين.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قام العديد من علماء النفس بإسهامهم في المجال الجنائي، وقدموا الاستشارات العلمية بخصوص تقييم الشهادة القضائية، وكذلك أسهموا في الفحص النفسي والفحص الطبي النفسي للمجرمين، كما قدم علماء النفس خبرتهم
عن آثار ما تكتبه وسائل الإعلام عن وقائع جريمة معينة على المتهم وعلى المحققين، هذا إلى جانب أن علماء النفس قدموا خبرتهم عن أثر الأفلام الخليفة على المراهقين، وليس معنى ذلك أن الأخصائي النفسي أصبح جزءاً من الهيئة القضائية، ولكن أصبح له العديد من المساهمات في هذا المجال.

وفي هذه الفترة كان تقدير مدى المسؤولية الجنائية للمجرم أمر يقرر الطبيب النفسي، وهذه المسؤولية كانت تسقط جزئياً أو كلياً إذا كان المجرم مريضاً بمرض عقلي أو نفسي.

ومنذ نهاية القرن الماضي أصبح علم النفس الجنائي تخصصاً مستقلًا بذاته، فدرجة رئيساً من فروع علم النفس، ففي سنة 1961 اصدر (توش) كتاباً عن علم النفس الجنائي والقانوني والذي يعتبر بحق المؤلف الأول في علم النفس الجنائي لما يحويه من موضوعات لها صلة بعلم النفس، وفي سنة 1964 اصدر (هازنز بلاك) كتابه الجريمة والشخصية الذي نظر فيه لجريمة من وجهة نظر علم النفس، وتوالت المؤلفات في علم النفس الجنائي وتناولت الجوانب المختلفة التي يمكن أن يتقاطع فيها علم النفس مع القانون، وان كانت كثرة المؤلفات وتنوعها جعلها تتشعب وتتناول قضايا قد لا يحتاج إليها دارس القانون الجنائي.

تعريف علم النفس الجنائي:

مفهوم علم النفس الجنائي: إذا كان علم النفس هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان، وذلك قصد الوصول إلى معرفة دقيقة بهذا السلوك، وتفسير هذه المعرفة، ثم ثلاثة محاور: المحور الأول وصف سلوك الإنسان وصفاً دقيقاً سواء كان هذا السلوك سوياً أو غير سوياً، أما المحور الثاني فهو تفسير هذا السلوك من حيث معرفة أسبابه ودوافعه، أما المحور الثالث فهو محاولة التنبؤ بهذا السلوك، أو توقع الحالة التي سيكون عليها سلوك شخص ما إذا وضع في ظروف معينة ومن ثم التحكم في هذا السلوك وضبطه وتعديله.
ويشترك علم النفس مع القانون الذي يتنح السلوكي الإنساني، في دراسة هذا السلوك.
لن أن القانون هو مجموعة من القواعد والأنظمة التي تضعها الدولة لضبط السلوكي الإنساني، ويلزم الإقرار بها والإذعان لها. والقانون هو المبادرة المقررة من قبل السلطات العليا أو ولاة الأمر، وهو جملة من القواعد التي تحدد سلوك الإنسان. وتقول أن هذا الفعل مطابق للقانون وان ذلك الفعل غير مطابق، فتتبع الأول وترجم الثاني، وهذا هو المقصود بأن القانون قواعد مرجعية لسلوك الإنسان.
إذا كان علم النفس هو العلم الذي يدرس سلوك الإنسان والقانون هو العلم الذي يتبين سلوك الإنسان فإن هذين العلمين يحتلان أرضية مشتركة، ولها نفس الاهتمام، وهو (سلوك الإنسان).
إن المنطقة التي يلامس فيها علم النفس القانون هي ساحة علم النفس الجنائي ومبادئه، ومن ثم يمكن القول أن علم النفس الجنائي هو فرع من فروع علم النفس التطبيقية يهتم بدراسة السلوكي الإنسان في إطار تعامل هذا السلوك مع القانون، أو أن علم النفس الجنائي هو فرع من علم النفس المعاصر يهتم بتطبيق المعارف النفسية في المجال الجنائي أو الإجرامي، أي أنه تطبيق مبادئ علم النفس في المواقف التي يتعامل فيها الإنسان مع القانون. وعلم النفس الجنائي أو علم النفس القضائي هو إحدى الفروع التطبيقية لعلم النفس ويختص بدراسة جرائم وصلاحيات مركب الجريمة ومفاهيم الأسباب والدوافع التي أدت به إلى ارتكابها.
محاولة لتمايز الجريمة مثل علم النفس الاجتماعي ولكن الفرق أن علم النفس الجنائي يهتم بتطبيق مبادئ علم النفس لفهم جانب من جوانب حياة الإنسان، وهو مجال الجريمة والقضاء، وله صلة وثيقة بفرع علم النفس الأخرى كعلم الاجتماع الجنائي الذي يختص بمعالجة الأمراض الاجتماعية وأثرها في ارتكاب الجريمة، وعلم النفس المعقول، وعلم النفس الإيكولوجي، وعلم النفس الاجتماعي، وعلم النفس الإكليبيكي.
اهتمامات علم النفس الجنائي:

انطلاقاً من التعريف السابق يمكن القول أن اهتمامات علم النفس الجنائي تحصر في تطبيق المعارف النفسية في المجال الجنائي، فهي يبحث أسباب السلوك الإجرامي. هل سبب هذا السلوك الإجرامي وراءة معينة أو عوامل اجتماعية غير محددة أو اضطرابات نفسية تدفع المجرم إلى سلوك منحرف، أم أن تضافر كل هذه العوامل تحدث الجريمة؟ إن تفسير أسباب السلوك الإجرامي شاغل للمهتمين في علم النفس الجنائي.

من حيث خصائصهم النفسية أو الجسدية أو الاجتماعية.

وكذا تصنيف الجرائم التي يتركنها تصنيفاً يساعد على فهم أسباب الاندفاع إليها، ويطرح التساؤلات التالية هل هناك شخصية مضادة للمجتمع بحيث تخرق القانون؟ وما هي خصائص هذه الشخصية الإجرامية؟ وهل يمكن معالجة هذه الشخصية وردعها أم أن هذا النوع يستقصى على العلاج والرد؟

ويهتم علم النفس الجنائي أيضاً بالاضطرابات النفسية والعقلية وعلاتها بالسلوك الإجرامي، وبصيغة أخرى هل هناك أمراض نفسية أو عقلية تدفع المريض إلى ارتكاب الجريمة؟ وما هي أنواع الجرائم التي يتركنها مرضى النفس أو مرضى العقل؟ ما مدى مسؤولية المصابين بالأمراض العقلية والنفسية عن أفعالهم الإجرامية؟ كيف يتم اتخاذ قرار إعفاؤهم من المسؤولية الجنائية وما مدى خروعة هذا القرار، ومن يتذرع؟

كما يهتم بدراسة الأحداث وانحرافاتهم، والعوامل المؤدية إلى انحرافهم، وطريقة معانجتهم وإعادتهم إلى جادة الصواب.

ويدخل ضمن اهتمامات علم النفس الجنائي الوقاية من الجريمة ومكافحتها والطرق والأساليب الناجعة لتأهيل المجرم حتى يعود شخصاً سوياً إلى حظيرة المجتمع، وكيف نوظف
معارفنا في علم النفس لعرفة العوامل التي تؤثر على شهادة شهود العيان أمام القضاء والشرطة؟ وما أسباب تحريف الشهادة؟ ولماذا ينسى الشاهد بعض التفاصيل عند إدالتاه بشهادته؟ وهل يمكن الاستناد بشهادته للأطفال وكبار السن والأذى بها؟ المحح الجنائي شغل الشاغل الوصول إلى الحقيقة هل من وسائل علمية حديثة يمكنه الاستماعها بها للوصول إلى مبتدأ ما قيمة وأهمية جهاز كشف الكذب أو التنويه المفاهيمي في التحقيق الجنائي؟ ويهم علم النفس الجنائي بالجريمة والعقاب والسجن كعقوبة مانعة من الحرية ما أثارها النفسية وانعكاساتها السلبية على النزلاء؟ ما تأثيرها في ردع الجرمين؟

يهم بكل الأشخاص الذين لهم علاقة بالجريمة وال مجرم كالشرطة الذين يقومون على حراسة الأمن الاجتماعي، و رجال القضاء، ومنهم دورهم في الضغوط النفسية الواقعة عليهم، و ما العقبات التي تمتلئ طريقهم أثناء قيامهم بأعمالهم الحساسة وممامون، و ذلك الفئة التي شغلت الشاغل الدفاع عن المتهم سواء كان مذنبًا أو غير مذنب ما هي الضغوط النفسية التي يعانون منها والطبيب النفسي في المجال الجنائي ما دوره هل يساعد تشخيص حالات السجناء النفسية والعقلية؟ هل يساعد العلاج؟ هل يساعد تقدير مدى المسؤولية الجنائية في حالات المجرمين من مرضى العقول والنفوس؟ والخصائي النفسي في المجال الجنائي ما دوره هل يقدم الخدمات النفعية المختلفة لحالات نزلاء السجون ما هي أدواره داخل المؤسسات العقابية هل يستطيع أن يقدم شيئًا من أجل تأهيل محتمل الإجرام حتى يصبحوا أفراد صالحين في المجتمع؟ ومعنى ذلك كله أن الاختصاصيين في علم النفس بإمكانهم المساهمة في دراسة وعلاج مشكلة كبرى تعاني منها المجتمعات الحديثة وهي الجريمة، ويساهم هؤلاء الاختصاصيون في العمل كأفراد في مجال اختصاصهم في المؤسسات مثل أقسام الشرطة والسجن، ودور
الأحداث والمحاكم. كما يقوم رجال علم النفس في الجامعات ومراكز البحث العلمي بإجراء
البحوث المتوزعة حول الجريمة بغية تقديم أفضل خدمة علمية ممكنة لمن يعملون في المجال
التطبيقي لعلم النفس الجنائي.

إن المفهوم القانوني للسلوك الإجرامي يتفق مع النظرية السيكولوجية للسلوك السوي،
فالسلوك الإجرامي يسمى بعدة خصائص، منها إلحاق الضرر بالآخرين أو بمتلكاتهم,
وتصنف هذا الضرر محددًا بنص قانوني، وأن يتواجد عنصر القصد لدى مرتكب الفعل، إلى
غير ذلك من الخصائص، فإن هذا التحديد القانوني للسلوك الإجرامي يتناول
وجوه عام مع النظرية السيكولوجية التي تحدد السلوك الاجتماعي المتعلق للمثل والقيم
والأخلاق والتقاليد.

وتتخلص اهتمامات علم النفس الجنائي فيما يلي:

1- كشف الجريمة وتحديد المجرم على أساس علمي إنساني يحقق العدالة والرحمة.
2- دراسة السلوك الإجرامي من حيث أسبابه ودوافعه الشعرية واللاشعورية، مما
يساعد على فهم المجرم ووضع العقوبة المناسبة له.
3- دراسة الظروف والعوامل الخارجية التي تهيئ للجريمة، ومن ثم تعديل هذه الظروف
لمساعدة المجرم على الإصلاح.
4- الاهتمام بدراسة النظريات وأنواع العلاج التي تناسب مع المجرم.
5- تصنيف المجرمين طبقًا لأعمارهم وجرائهما، وحالاتهم النفسية والعقلية، وتحديد
نوع الرعاية والتآهيل المناسب له.
6- دراسة سيكولوجية الشهود والقضاة من نافذة القانون، بهدف توفير أكبر قدر من
الفهم العلمي مشكلة الجريمة.
7 - تتبع المجرم بالدراسة والرعاية بعد انتهاء مدة عقوبته حتى لا يعود مرة أخرى للجريمة.

هدف علم النفس الجنائي:

إذا كان القانون يهدف إلى حماية أفراد المجتمع من إضرار متعمدة أو غير متعمدة، وكذا توفير حماية خاصة للضعفاء من أفراد المجتمع مثل الأطفال وضعاف النفس والعقل، وحماية المنتكلات العامة والخاصة، هذا معناه أن القانون أمر أساسي يقوم عليه الانضباط الاجتماعي الذي هو أساس حياة البشر.

ومختص بعلم النفس يعني كل العناية أن يرى أفراد المجتمع يحترمون القانون، لأن احترام القانون هو سلوك سوي بناء، ودليل على صحة نفسية جيدة. كل هذا نسوته دليلًا على أن القانون وعلم النفس هدفان إلى صالح البشر، ومن أهم العوامل التي تحقق مصالح الناس استتبان الأمن وهذا لا يتأتى إلا بسيادة القانون، وعلى هذا الأساس فإن أهل علم النفس وأهل القانون شركاء في هذه المهمة.

إن هدف علم النفس الجنائي إقامة جسر تواصل بين القانون وعلم النفس. وعلم النفس الجنائي يقوم على أسس أساسي رئيسي هو: إذا كانت القوانين هي سياسة الدولة وحصن المجتمع، فلماذا يطرق الناس القانون؟ وكيف نتعامل مع هؤلاء الذين يخرقون القانون؟ وما هي أنجع الوسائل لعلاجهم وإعادتهم إلى الحظيرة الاجتماعية إن أرادوا وما هي أصول الطرق لعقابهم إن أبوا؟

إن القوانين هي ديدن المجتمعات منذ القدم، وهذه القوانين قد يكون مصدرها الوفي الإلهي. وقد تكون من صياغة البشر أو تجمع بين هذين المصدرين، والفرد الذي يعيش في المجتمع كأنه قد أ 권 التزم بالعقد الاجتماعي غير المكتوب بينه وبين المجتمع - وهذا العقد مضمونه
أن يؤمن الاجتمع حاجاته ويشبع له دوافعه ويكتفه السلام والأمن ويوفر له فرص العيش الكريم والفرد من جهة أخرى يلتزم بأن يحترم أنظمة المجتمع وقوانينه وأعرافه وأن يعمل من أجل بناء المجتمع بقدر ما تسمح به طاقته، فالعقد الاجتماعي بين الفرد والمجتمع قائم على تبادل المنافع بحيث يؤدي المجتمع دوره حيال الفرد وفي المقابل يؤدي الفرد دور حيال المجتمع والجريمة معاً أن أحد الأفراد أقدم على ارتكاب فعل مخالف لما تعارف عليه المجتمع وأثبتت قوانينه، أو امتنع عن أداء فعل يطلب منه المجتمع أن يؤديه، كأن الجريمة هي شكل من أشكال الإخلال بالعقد الاجتماعي بين الفرد والمجتمع.

وعلى هذا الأساس فان مخالفة الفرد لهذا العقد غير المكتوب، هو جريمة يستحق هذا الفرد العقاب، والعقاب له ضوابط باللغة التحديد حتى لا يقع على الفرد ظلم أو يسمح له بظلم.

ومجمل القول أن علم النفس الجنائي برى أن احترام النظام الاجتماعي أمر أساسي في تكوين الشخص السوي وأن خرق النظام أمر بالغ الخطورة يجب مواجهته وعلاجه واحتراءه بهدف الأساليب، ذلك لأن الاختصاصي في علم النفس يهمه أن يحافظ المجتمع على بنيته وعلى هيكله، ولذا فإنه يتفق مع القانون في هدف نبيل هو الحفاظ على النظام الاجتماعي، ومن ابليف مظاهر هذا الأمر مقاومة كل ما من شأنه تدمير هذا النظام أو تحطيمه، والجريمة هي أهم عوامل هذا التدمير.

وخلاصة القول أن علم النفس الجنائي والقانون شريكان في مسالة واحدة هي مكافحة الجريمة. وكل منها يكافح هذه الجريمة بطريقة وأدواته. وهدفهما واحد وهو حماية الأمن الاجتماعي وتوفر أسبابه.
الفصل الثاني
موضوعات علم النفس الجنائي

0 الفروع التطبيقية لعلم النفس

0 علم النفس الجنائي بوصفه فرعاً من الفروع التطبيقية لعلم النفس

0 نماذج الاضطرابات السلوكية المرتبطة بعلم النفس الجنائي

1) سيكولوجية السيوكباتي وعلاجه

2) سيكولوجية الجناح وعلاجه

3) سيكولوجية الإدمان وعلاجه

4) سيكولوجية الشاهد

5) سيكولوجية القاضي
البروفيسور محمد عبد الشمس

الإجابة على السؤال:

تعرّف البروفيسور محمد عبد الشمس على اهتمامات الجديدة الخلفية المختلفة في فروع علوم النفس المختلفة العالية، بعدد من الاحتياجات العملية.

ويحكّم هذا التعريف ما كنت تقلع تعدد الفروع التطبيقية بتعدد المجالات التي يتم فيها توظيف حقائق علم النفس الأساسية. فإذا ما تم توظيف حقائق علم النفس في المجال الإكلينيكي للإسهام في التشخيص والعلاج النفسي كما أمام فرع من الفروع التطبيقية يسمى بعلم النفس الإكلينيكي.

والتي ما وظفت هذه الحقائق في مجال التربية للوفاء باحتياجات توجه الطلاب إلى مجالات التخصص الملائمة لقدراتهم واهتماماتهم. وإعداد المادة العلمية وتقديمها بالشكل الذي يعين على الاستيعاب الجيد لها كما أمام فرع تطبيقي آخر يسمى "علم النفس التربوي".

وإذا وظفت حقائق علم النفس في المجال الصناعي لحسن اختيار الأفراد وتوجيههم إلى المهن التي تلائمهم كما أمام فرع تطبيقي يسمى بعلم النفس الصناعي.

وقداسته على هذا فإنه بإمكاننا أن نقف على فروع تطبيقية أخرى مثل علم النفس الإداري، وعلم النفس السياسي، وعلم نفس الفضاء، وهو فرع تطبيقي حديث نسبياً.

---

(1) applied branches.
(2) clinical psychology.
(3) educational psychology.
(4) industrial psychology.
(5) managerial psychology.
(6) political psychology.
(7) space psychology.
الفصل الثاني

ارتبطت ظروف نشأتها بحركة الأقمار الصناعية وغزو الفضاء حيث أن إحدى مهام هذا
الفرع التطبيقي أن يتم اختيار رجال الفضاء بناءً على اختبارات نفسية مختلفة للتأكد من
قدرتهم على الظهور بهذه المهمة الشاقة وقدرة على مواجهة تحدياتها المختلفة ومخاطرها
المتعددة.

كما أن هناك فرعةً تطبيقياً آخر له تاريخه غير القصير في توظيف حقائق علم النفس
في مجال الجريمة ومكافحتها وسمي علم النفس الجنائي، وسنتناول هذا الفرع التطبيقي
بقدر من التفصيل يستحقه بحكم أنه يمثل موضوع اهتماماً الأساسي.

علم النفس الجنائي يوصف فرعاً من الفروع التطبيقية لعلم النفس:

وهو أحد الفروع التطبيقية لعلم النفس. وتختم الجهود فيه بنطبيق مفاهيم علم
النفس المختلفة في مجال دراسة الجريمة ومكافحتها. وبحكم هذا الإطار من الاهتمام يعني
المتخصصون في هذا الفرع التطبيقي بعدد من المسائل الهامة التي تشكل إمكانات الإجابة
عن التساؤلات التالية:

1- ما هو السلوك الإجرامي، وكيف يحدد، هل يتعدد من منظور قانوني (الإدارة
الجنائية) أم من منظور إحصائي (شيوخ السلوك أو عدم شيوخه) أم من منظور وظيفي
(الخلو النفسي والاجتماعي المولد للسلوك أو المتربّب عليه)؟

2- ما هي المحددات الأساسية للسلوك الإجرامي، هل هي محددات وراثية فيزيولوجية
أم محددات اجتماعية، أم هو ثمرة تفاعل بين هذين النوعين من المحددات؟

3- ما هو الدور الذي يلعبه النشئون الاجتماعيون المختلفون، كالأسرة والأقران ووسائل
الإعلام، في ظل عدم صلاح أدولفهم المتوسطة بهم، في خلق مهمات الجريمة أو الاستعداد
النفسي لها، ومن هو النشئ الذي غالباً ما يلعب الدور الفاعل في هذا الصدد؟
4- هل تحدد الجريمة باعتبارات الاستعداد النفسي لها فحسب، أم تحدد إلى جانب
هذا عدد من الاعتبارات المؤقتة التي يمكن أن تقوم فيها مسرح الجريمة.
5- هل التوجه الإجرامي نوعي أم عام، بمعنى آخر هل مرتكبو الجريمة مرتكبون كل
أنواع الجرائم، أم أن الأمر بالنسبة لكل منهم مقصور على جريمة أو أخرى بذاتها.
6- ما هي المقومات النفسية والاجتماعية التي تشکل الوضع النفسي والاجتماعي للمجرم
العائد، وهل تختلف هذه المقومات عن المقومات الحاكمة للمجرم غير العائد؟
7- هل بالإمكان إيجاد إطار نظري متكامل (توجه نظري أو نظرية) يمكن في ضوءه
تفسير السلوك الإجرامي، ومن ثم القدرة على تحقيق درجة عالية من الفاعلية في مواجهة
هذا السلوك، أم ما زالت الرؤية التكاملية لهذا السلوك غير قائمة. ومن ثم فإنه لا يوجد بين
أيدينا إلا مجموعة مختلفة من النظريات، كل نظرية منها يستوجب اهتمامها جانباً أو آخر
من جوانب هذا السلوك على حسب الجوانب الأخرى؟
8- ما هي الفلسفة التي تحرك التشريعات القانونية في أحكامها الجنائية، وما هي
حدود اتساق هذه الفلسفة مع الأهداف المتبناة أصلاً من هذه التشريعات، وحدود اتساق
هذه الفلسفة مع طبيعة الإجراءات التي تتخذ على المستوى التنفيذي؟
9- ما هي أفضل السبل لمواجهة السلوك الإجرامي، هل تكون المواجهة بالعصاب (الردع
الخاص والردع العام) أم بإعادة تشغيل مرتكبي الجرائم (إعادة التأهيل)، أم بالأمر
معاً؟ وهل يمكن مواجهة الجريمة بمعلز عن المواجهة الشاملة للظروف السلبية التي تسود
في نطاق المجتمع على مستوى عام؟
10- هل المجتمع بأجهزته المختلفة حقق نجاحاً واضحًا في مواجهة الجريمة، أم أن
خطط المكافحة ما زالت في حدود الحركة المحدودة؟
هذه التساؤلات العامة وأخرى كثيرة نوعية مختلفة عنها تشكل محاور الاهتمام في مجال علوم النفس الجنائي، وقد يبدو من الأهمية بمكان ونحن نورد بعض محاول اهتمام علم النفس الجنائي أن نؤكد على بعض الجوانب الهامة. ومن أهم هذه الجوانب:

1- إن علم النفس الجنائي ليس هو الفرع التقنيي الجديد، فعمه الامبريكي من عمر علم النفس التجريبي، أي ما يزيد الآن على المائة عام، كما أن بعض موضوعات علم النفس الجنائي التي تشمل بالمتخصصية في هذا الأونة كان هناك اهتمام بها على إمتداد تاريخ الفكر البشري. صحيح أن الموضوعات لم تكن ت تعالج قبل رسوخ علم النفس التجريبي بضوابط التقنين العلمي وإجراءاته. فالرؤى التأملية كانت في الحاصلة للمعالجة، لكنه تبقى حقيقة أنه كان هناك اهتمام بموضوعات هذا التخصص، وكان هناك اهتمام باستخلاص معاني إجرائية للممارسة والعمل.

2- رغم أن علم النفس الجنائي له تاريخه غير القصير، فقد ظل الاهتمام بموضوعاته، وحتى بداية الربع الأخير من هذا القرن، يدور على نحو تقليدي من المعالجة وعلى مستوى نمطي منها، بحيث أن المتصفح للمؤلفات في هذا المجال لا يكاد يلاحظ فروقاً بينها في المعالجة سواء على مستوى الموضوعات محل النظير أو على مستوى الكفاءة التي تتم بها معالجة هذه الموضوعات. وقد يرجع هذا إلى أحد أمرين:

أ- عدم قيام صلة كافية وعميقة بين المتخصصين في علم النفس والمتخصصين الآخرين في مجال الأمن والقانون. والقصود بالصلة الكافية والعميقة أن يتواجد إطار علم يجمع بينهم. في شكل جهود علمية مشابهة الجذور (1) من جانب، والممارسة المهنية من جانب آخر - فالتأمل لواقع حال بعض الصراعات التقنية الأخرى لعلم النفس يجد أن فروعاً أخرى مثل

(1) inter-disciplinary approach.
موضوعات علم النفس الجنائي

علم النفس التربوي وعلم النفس الصناعي وعلم النفس الإداري وعلم النفس الإكلينيكي شاءت لها الظروف أن تبرز ظل شعور قوي بالحاجة - أمله ظروف الحربين العالميتين وما أقامتة ظل العقل من توجهات معينة - إلى إسهامات علم النفس ومختصته، ومن ثم استطاع علماء النفس وإسهاماتهم في ميدان التطبيق المذكور، ومن ثم بالتالي وجد علماء النفس طريقهم بسهولة إلى هذه الميادين سواء على مستوى البحث العلمي أو على مستوى الممارسة المهنية، ومن ثم بالتالي أيضا تخلق الظروف الموتية لبلورة إسهامهم.

وهذه الميادين على نحو ملائم وفعال.

ولم يكن هذا الحال بالنسبة لعلم النفس الجنائي، فكانت ولا تزال الدعوة إلى إسهامه مرغوبة بأوضاع خاصة ليست لها الصفة العامة. وكانت إسهامات علماء النفس بالتالي ظن هذا الصدق مرتبطا بعدد من الرياد كنهم اهتماماتهم الخاصة بعالم الجريمة ومكافحتها. وسار التابعون - كما هو الحال دائما - فتلك الرياد دون تجديد!!

ولقد تغير دون شك هذا الوضع في الثلاثين عاماً الماضية وخاصة بعد أن شعرت بعض الجامعات الكبرى مثل جامعتي كمبرج وأوكسفورد بأهمية نفاذ مفاهيم علم النفس إلى مجال الأمن، والقانون، ونفاذ صيغ الممارسة المهنية في مجال الأمن، والقانون إلى ميدان علم النفس، والظهور بالتالي لعدد من الدوريات العلمية المتخصصة في هذا المجال، وكذا انعقاد العديد من المؤتمرات الهامة المعبرة عن ضرورة الاتصال والتواصل بين هذين المجالين من مجالات التخصص، إلا أن هذا التغيير ليس إلى الحد الذي لا يجعلنا أن نؤكد ممن جديد على أهمية تحقيق المزيد من إثراء العمل الشرطي والقانوني بمفاهيم علم النفس وبمبادئه، وإذكاء حساسية علماء النفس بواقع الممارسة في هذين المجالين.
الفصل الثاني

ب - عدم الشعور القوي بأهمية الدور الذي يمكن للاخصائي النفسي أن يمارسه في مجالي الأمن والقانون، ومن ثم كان ولا يزال الاخصائي النفسي يتحرك في هذين المجالين حركة محدودة لا تخرج عن وجود أخصائي نفسي أو أكثر في إحدى المؤسسات الإصلاحية كالسجون أو مؤسسات جناح الأحداث بقليل من الممارسة لا يمكنه من بلورة إسهاماته بلورة كافية، وعـبـيـسـة من العمل لا تكفل له إلا وضاعة هامشيًا من أشكال تقديم الخدمة.

- أنه لا سبيل إلى تجاوز هذا الوضع النمطي والمحدود من التفاعل بين علم النفس ومجالي الأمن والقانون إلا من خلال استشراف توجهات العمل في هذين المجالين - وخاصة إذا ما أشّرت الظروف إمكانية هذا الاستشراف، وبالتالي تطوير مفاهيم علم النفس كمصدر عون وإسهام للعمل الشرطي والقانوني، وهذا هو لو اهتمام علم النفس الجنائي بوصفه فرعاً هاماً من فروع علم النفس التطبيقية.

نماذج الاضطرابات السلوكية المرتبطة بعلم النفس الجنائي

Psy. Psychopathy

(1) سيكولوجية السيكوباتي

يُثْبِتْ أَنْ أَبْنَاءَ الْمَجْمَعِ أَحْيَاً بِأَفَراَدِ لا يَلْتَزَمُونَ بِالأَعْرَافِ وَالْقِيْمِ السَّائدة وَيَخْرُجُونَ عَلَى الأَنْظَمَةِ وَالنَّظَامِ المُقْبُولَةِ، كَأَنَّهَا لَا تَنْتَهِيهَا، فَلَا تَجْنَبُوا اهتمامًا مَعُهُمْ بِهَا وَلا يَرَاوُنَوُّ مُصَالِحَ الآخَرِينَ أَوْ حَقُوْقِهمْ، وَإِنَّمَا هُمْ مَباَنَالْيْنَ إِلَى غَمْطَهَا بِلَالإِسْتَهَانةِ بِهَا بِإِجَادَ مِبْرَرَاتٍ تَافِهَةً أو سَحِيَّةٍ وَقَدْ أَطَلَقَ بِعَشْرَ عِلْمَاءَ الْنَّفْسِ عَلَى هَذِهِ النَّوْعِ مِنَ التَّصَرَفِ بَأَنْهَ (شَذُودٌ خَلْقِي).

كَمَا سَمَا أَخْرَوْنَ بِأَنَّهَ (عُصَابٌ أَخْلَاقِي) كَمَا نُمِتَّهُ أَخْرَوْنَ (بِالمَرضِ النَّفْسِيِّ الَّا اِسْتِعْماَلِي) هَذَهِ التَّسمِيَةُ الأخيرة مَفْضَلَةٌ عَمُومًاءً عَلَى اعْتِبارٍ لَا تَرجُعُ هَذَا النَّوْعُ مِن الشذوذ السلوكي إلى نقص في التكوين الخلقي أو في البنية الجسدية.
تعريف المرض ومظاهره الشاذة:

- القائمة الرسمية لجمعية الأطباء الأمريكيين (1988) اعتبار اضطراب الشخصية المرضية الخلقية على أن يتألف من أربعة مظاهر شاذة في الشخص المصاب به:
  1- استجابات مضادة للمجتمع.
  2- انحرافات جنسية.
  3- ردود فعل اجتماعية.
  4- الإدمان على المخدرات والكحول.

وباتفاق جماعي تقريباً، فإن المظهر الأول من الاضطراب المذكور يعتبر أبرز خصائص هذا المرض الخطير أي الإصابة باضطراب في الشخصية المرضية الاجتماعية وردود الفعل المضارعة للمجتمع والأشخاص المصابون بمهل هذا النوع من الشذوذ.

يتفق الأطباء العلويين على أن السيكوباتي شخص يعاني من اضطراب في السلوك يتجه ضد المجتمع، ويظهر بعد سن مبكرة من سنوات طفولته. ونظرأ إلى أن اضطراب السلوك كالمعتاد للمجتمع سمة مشتركة في كثير من فئات الشذوذ العقلي والانحرافات السلوكية فقد توسع بعض الأطباء في مفهوم السيكوباتي ليشمل فئات الانحرافات الجنسية ومدمني الكحول ومتناهي المخدرات، والشاغبين، والخاشعين، والمحضرين، وغير المستقيمين نظامياً والمضطربين اثناعياً، والناشرين والمجرمين، وهذا التوسع أدى إلى غموض هذا الاصطلاح.

وجعل من الصعب تحديد أعراض السيكوباتي ومنهم السيكوباتيين لدرجة أن تمت الإشارة إلى أن فئة السيكوباتي فئة فارغة مستعدة لاستقبال الاضطرابات العقلية غير المصنفة.

وذهب آخرون إلى أنها سلة المهمات التي توضع فيها الاضطرابات السلوكية التي يعجز الطب العقلي عن تشخيصها.
ولكن بعد تطور الدراسات في ميدان السيكوباتية أمكن تحديد هذا المفهوم وتخصيصه لفئة مميزة عن فئات الانحرافات السلوكية الأخرى ويتصف السيكوباتي بالاندفاعية، وسرعة الاستثارة، ومعاداة النظام الاجتماعي، وكثرة المشاغبة والتقلب المزاجي، وضعف القدرة على التركيز وعدم المثابة، والخضوع لمبدأ اللدزة السريعة، والإشباع البشري للرغبات، والعجز عن الاستفادة من الخبرات السابقة، وعن التوافق مع المجتمع لرعيونه، وسلوكه الفج ورغبته في الغش والكذب وإرتكاب الجرائم دون شعور بالخجل أو الندم. وقد يدمن السيكوباتي على شرب الخمر، وتعاطي المخدرات أو الانحرافات الجنسية ويعجز عن تحمل المسؤولية إلا إذا إثراء الشعب وتهبط همتة بسرعة ويفشل في العمل لعدم استقراره النفسي فيفقد ويعيش ببطالة ولا تجدي علاجه أساليب اللين ولا الشدة.

من هنا يتضح أن السيكوباتيين يشبهون الجانحين لا ارتكابهم لبعض الأفعال العادية للمجتمع، التي تعقدها القانون، ولكنهم يختلفون عنهم فيما نوادي كثيرة فالجانحة عادة نتاج ظروف تنشئة سيئة، ويعتبر جناحه غورض لهذه الظروف السيئة، فإذا تغيرت هذه الظروف تحسن اتجاهاته نحو نفسه و نحو المجتمع.

فالجانحون يستجيبون للعلاج الاجتماعي والنفسى التربوي، أما السيكوباتي غير معروف الأسباب التي أدت إلى سلوكه العادي للمجتمع فيسلك أفلاطً لا اجتماعية قاسية مبكرة، وتمت معده مدى الحياة لأنه لا يستجيب لأي نوع من العلاج أو العقاب وغير معروف ماذا يرتكب جرائمه ويدخل ضمن السيكوباتيين عتاة المجرمين والبطئية والعاهرات ومرضى الكذب والسرقة والحرق وأشارت الدراسات إلى أن 19% من المجرمين من السيكوباتيين. والسيكوباتيين يشبهون المضطربين عقليا فيما يعانونه من اضطراب خطيير الذي النواحي الوجدانية و فيه تنظيم السلوك وضبطه و فيه الصلة بالواقع المشوشا (مما جعل الإكلينيكي
يصنف السيكوباتية ضمن المرض العقلي (ولكنهم يختلفون عنهم في عدم اختلال قدراتهم الذهنية، وقدرتهم على المنافسة والمحادثة وقناعتهم بصحتهم العقلية.

السيكوباتية مرض خاص وليست نمطاً من أنماط شخصية وهو يرى أن هناك نوعان منه هما السيكوباتية الثانوية/ السيكوباتية الأولية حيث تمثل السيكوباتية الثانوية 85% من الحالات التي يمكن تشخيصها ويمكن علاجها بعلاج المرض الأصلي الذي يعاني منه الفرد أما السيكوباتية الأولية ما زالت أسسها نسبياً غامضة غير معرفة بأن أصحابها هم هؤلاء الذين تكون حالات الخلل في سلوكهم ومشاعرهم ظاهرة بما تصرفاتهم وطريقتهم في التوفيق بين أنفسهم وبين البيئة ومنعى هذا يمكن أن يدخل هذه المجموعة من لا يحسنون التصرف ويعيشون حالة على غيرهم وحولاء يكونون طبقة المجرمين في المجتمع الذين ينكر أخطاؤهم ويكثر توقع العقاب عليهم دون أن يكتسبوا من كل ذلك خبرة تؤثر في تغيير سلوكهم.

النظريات التي تفسر السلوك السيكوباتي:

أولاً: الفرض الوراثي:

في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل التاسع عشر كان السلوك الإجرامي والسيكوباتية يفسر على أساس الوراثة ويقال أن هناك عاملًا جينياً يؤدي إلى انحدارات التكوينات الجسمية عند السيكوباتيين وهذا بدوره يؤدي إلى ظاهرة السلوك السيكوباتي غير أن هذا الرأي لم تثبت صحته الآن لأن الوراثة لا تؤثر في السلوك بطريق مباشر ولكن عن طريق التكوينات الجسمانية وأهم هذه التكوينات التي تؤثر في السلوك الجهاز العصبي المركزي والجهاز العصبي الأوتوني والفهد والعضلات وتوجد بعض النظريات المعاصرة التي تحاول تربط بين السلوك الإجرامي ووظائف هذه التكوينات.
وكما ذكرنا في فهمنا المعراضين لنظرية الوراثة - هذا التفسير حيث يرى الكثير من العلماء،

تارة أن السلوك الحسن والسلوك الرديء وربطه بالجماعة التي تمارس هذا السلوك وليس مصدر الجريمة في الإنسان طبيعة الإنسان ولكن مصدرها المجتمع وأن السلوك الاجتماعي (مزعج) وأنه يتغير من فرد إلى فرد عن طريق التلقين وأن الناس بطبيعتهم لديهم القابلية

للإيجاب وأنهم يفعلون ما يفعله الطير.

ثانيًا: النظريات البيولوجية والجسمانية:

أ - الجهاز العصبي:

حاول فريمان في عام 1948 أن يبين العلاقة بين نشاط الجهاز العصبي الأترونيومي والسمات المزاجية حيث قسم فريمان الناس من الناحية المزاجية طبقًا لدرجاتهم على متغيرات ثلاثة.

هي استثناء الدافع، تقريض الضبط، القدرة على التمييز.

وتتوقف استثناء الدافع على إدراك المتباهات ذات الدلالة بينما يتضمن الضبط تقدير

عواقب الفعل الذي يقوم به الفرد، بينما يتوقف العامل الثالث على استخدام الفرد للمعلومات التي لديه عن البيئة ونظرية فريمان تقوم على إيجاد التوازن بين الجهاز السمبتاوي والجهاز البارامبتاوي حيث يقوم الأول بالاستثناء والثاني بالتهديد وهذا يكون المنحرف يسود

لديهم نشاط السمبتاوي (الإثارة) على نشاط البارامبتاوي (التهديد).

ب - الطاقة الجسمانية:

يربط الجهاز العصبي الأترونيومي بالانفعالات والناحية المزاجية الشخصية وقد بيدت

الدراسات أن المنحرفون يتميزون بأن دواوينهم أقوى وأفعالهم حادة خاصة في النواحي العصبية والمدوانية وأنهم أكثر نشاطاً وحيوية وبالتالي يتعرضون لإحباط بدرجة أكبر مما

يؤدي إلى زيادة عدوانيتهم.
ج- الغدد الصماء:

اتخذت الدراسات التي تتناول بيان أثر نشاط الغدد على الشخصية أشكالًا مختلفة إلى نشاط الغدد وأهميتها ظهور أمراض العصب والذهان والتخلف العقلي وهذه النظرية مازالت تحتاج إلى العديد من الصياغة والتفسير المقنع والكثير من الحقائق حيث يصعب فصل التغيرات التي تحدث في البيئة الكيميائية الداخلية عن عوامل الوراثة وعن الخبرات المكتسبة السابقة لهذا فإن المعلومات المتوفرة عن هذا الرأي مازالت غامضة.

د- الأنماط الجسمانية:

من أشهر هذه النظريات نظرية (شلدون كرتشمير) التي حاولت الربط بين النمط الجسماني للفرد والنواحي المزاجية وبين دراساتهم أن هناك سمات ترتبط بالتكوين الجسماني كما ترتبط بالانحراف فالاحترقون من النمط العضلي ترتفع درجاتهم على سمة تأكيذ الذات بينما تتخفض على النزوعات السلوكية (التلذذز بالألم) كما ترتفع على الاستجابات الحركية غير المفيدة وترتفع قليلاً على حب التمليك وتخفض على التمسك بالعرف والسلوك العملي. إلا أن هذه النظرية لم تجد التأييد والإثبات العلمي أبحاث أخرى كما أنه لا يمكن مرة أخرى الفصل بين المكونات الجسمية والعوامل البيئية المساندة ظهور الانحراف.

ه- فرض المخ الأشدا:

بينت الكثير من الملاحظات أنه يعقب أي إصابة المخ نتيجة لحادثة أو مرض تغيرات سلوكيه إذ يصبح الفرد إعتدالياً سلوكه ويزداد نشاطه ويصبح سريع الانفعال سهل الاستثارة وغالباً ما تظهر نزاعات إلى سلوك مضاد للمجتمع.
وتشير بعض الدراسات إلى أن رسوم تيارات المخ تمكن تشخيصهم في السيفيكباتين أن الشخصيات السيفيكباتية من صمود العناصر الخلقية المنحلة والتي تؤدي بها المشاكل. تتميز بسجلات إليها الإيقاع البطن من موجات أذن غير أن هناك عدد من السيفيكباتين في نفس الدراسة لم تظهر أي سجلات هذه الخاصية الشاذة وهذه النسبة أعلى مما يوجد بين الأسوأ، غير أن هذه النتيج لا تميز بين السيفيكباتين وغيرهم من المرضى باضطرابات عقلية أخرى حيث تظهر الرسوم الشاذة في كثير من الأضطرابات العقلية لذا من الصعب اتخاذ هذه الرسوم أساسًا للتميز بين السيفيكباتين وغيرهم من المرضى أو الأسوأ.

ثالثًا: الضرر النفسي:

يقع على أساس أن بذور الشخصية السيفيكباتية توجد في عملية التنشئة الاجتماعية وعلاقة الطفل بأمه وخاصة في بآوته حياته ويغذي الاهتمام في عملية التنشئة الاجتماعية إلى عملية الرضاعة على أساس أن الأم لا تشيع الرضاعة حسابات الطفل الجسدانية فقط ولكن تعطي الحب والدعم، وهي احترامها له أثناء عمله الرضاعة حيث تمثل العلاقة للطفل وأمه النموذج الذي يحتوي به تكوين علاقات الطفل الأخرى مع الفجر. يلعب عامل التقص والذي يساعد الطفل على أن يمتز معابيب الأباء ويعملها نفسه تكوين الأنا الأعلى.

وتشير دراسات (يوثلي 1985) على أن الحرمان الأموي يؤدي إلى اضطرابات الشخصية كما يلي:

- عدم وجود الفرصة لتكوين تعلق فيه إشباع بالأم أو بصورةها خلال السنوات الأولى.
- الحرمان لمدة فترة تتراوح ما بين 6-7 شهر خلال السنوات الأولى من العصر بابتعاد الأم فجأة عن الطفل بسبب من الأسباب.
• تغير صورة الأم وبديلاتها باستمرار خلال السنوات الأولى من العمر.

وبري (بولبي) أن مثل هذه العوامل يؤدي إلى تكوين الشخصية السكوبياتية الخالصة من الرجدان إلا أن الفيبر من علماء النفس يؤكد عدم القدرة على تحديد ماهية الحركان الذي يعتبر قاسياً أو ضعيفاً وبالتالي يساعد ظهور السكوبياتية وأيضاً عدم القدرة على الفصل بين العوامل النفسية والوراثية التكوينية.

أسباب تكوين ونمو الشخصية السكوبياتية:

لا يمكن أن يكون السبب في تكوين هذه الشخصية واحدة في جميع الحالات فقد يكون هناك تشابه في الطرق الديناميكية التي تفاعلها واستجابتها للفرد في البيئة التي يعيش فيها وهذا أكثر قبولً ولكن هناك فروق بين الأفراد السكوبياتيين حتى طريقة استجاباتهم وطرق مظهر الشخصية السكوبياتية.

وبشكل عام فإن السكوبياتي فرد ولد وعندما نقص بطريقة ما أنه معرض للنمو الناقص لأسباب وراثية حيث يظهر على الأطفال الذين تبدو عليهم مظاهر الانحراف وعدم التوافق السكوبياتي أعراض ذبائح محددة معينة أي أن احتمال نشأة المرض السكوبياتي يرجع إلى عوامل استعدادية ووراثية.

كما تلعب فترة الطفولة وما تحتويه من تراكيب العادات الأساسية وما يؤثر فيها الطفل من مؤثرات اجتماعية وظروف لا تستاعله الطفل على تكون استجابته الاجتماعية لتساعد بطريقة واضحة بناء الشخصية السكوبياتية.

وعلى أية حال فليس ببعيد أن يكون الانحراف السكوبياتي واحداً من هذه المركبات السلوكية المتقدمة (وراثي استعدادي أو مكتسب متعلم) لأن الإنسان يستطيع أن يتعلم طفولته كيف يكون سلوكه مناسباً للمجتمع أنانياً لا يبدأ فيه بمشاعر الآخرين بالضبط كما قد يتعلم كيف يكون سلوكه اجتماعياً يتهم فيه اهتماماً عادياً بعوامل الآخرين ومشاعرهم.
خصائص الشخصية السيكوباتية:
من الملامح الأساسية للشخصية السيكوباتية وكيف تعبير هذه الملامح عن نفسها في السلوك اليومي والعلاقات الاجتماعية وهي:

1- فقدان الضمير أو عدم كفايته:
أ - يوجد مظهران متصلان بمفهوم الضمير المختل (الأنا الأعلى) ومنها عدم قدرة السيكوباتي على تطبيق الأحكام الخلقية السائدة في مجتمعه على سلوكي (النفسي - الكذب - السرقة - لا يحافظ على ميعاد).
ب - عدم الشعور بالذنب نظراً لأن الشعور بالذنب عنصر هام في تكون الضمير، إذ يشعر الشخص السوي بالذنب إذا ما خالف القواعد الأخلاقيّة التي تحكم السلوك وبالتالي يشعر بالتعاسة وتأتي النفس كما أن الشعور بالذنب يقوم ببوظيفة التخدير والوقاية وهذه الحالات غير معروفة للسيكوباتي إذ يستمر في سلوكه المنحرف والعشوائي الخطر دون شعور بالذنب أو العار وإن كان يحاول إخفاء بعض الأحيان الاعتداء عن سلوكه وتصرفاته وإظهار الندم وإعلان التوبة ولكنها مجرد ألفاظ سطحية وهو قادر على إعطاء أسباب وجهيّة لتبرير تصرفاته قد تخدع الكثيرين فيه مما يساعده في كثير من الأحيان على التخلص من الأزمات الصعبة ليعود ثانية إلى تكراره.

2- عدم النضج الأنفعالي والتمركز حول ذاته:
ينمو السيكوباتي جسدياً ومظهراً وعقلياً بقدر ما تسهم له تطوراته الإدراكية والحركية بما يساعده على استغلال البيئة غير أنه لا ينمو أبداً انفعالياً ويظل تمركزه في ذاته كالطفل إذ لا يهمه سوى نفسه وشغفاته وجذبه إشباعاً مباشرةً ولذا يشعر بالإحباط الشديد إذا ما وقف عاتق دون أهدافه فيندفع للحصول على ما يريد دون تحذير من ضمير أو خوف.
من شعور بالذنب، أيضاً يتم绢 السكوباتي بما لديه من مهارات يستخدمها في استغلال بيئة فسخاً هذه المهارات لإشباع حاجاته الطفلية أو ضد غيره من الأفراد الذين يقون حائلاً بينه وبين رغباته وهنا تكمن خطورته ضد المجتمع.

والمستقبلي يفقد القدرة على السيطرة على نفسه إذا أن الفرد السوي يتمكن من ضبط نفسه والسيطرة عليها نتيجة لعملية التنشفة الاجتماعية ويتعلم أنه إذا اخطأ فسوف يوقع عليه العقاب غير أن السكوباتي لا يتعلم أبداً من خبراته ولا يجد معه ثواب أو عقاب ويستمر في تكرار نفس الأعمال التي سبق له أن عقب عليها ولا تؤثر الخبرات السابقة على سلوكه المستقبل.

3- عدم وجود خطة طويلة الأجل للمستقبل:

يعيش السكوباتي عادة في حاضره وشعوره هنا والآن وهو عاجز عن التطلع إلى المستقبل أو التخطيط له ما دام يعيش في حاضره – الحياة بالنسبة له عبارة عن سلسلة من الأفكار الإندفعاة لا تخدم خطة للمستقبل أو التوصل إلى أهداف مرغوبة اجتماعياً فيما استمرار اقتصادي واجتماعي وانفعالي – مشاكلات لزملاؤه ورؤسائه ومن سيعمل معهم والتجارب إلى الكذب والغش والتحايل وعدم تقديره للمسؤولية تحول بينه وبين الاستقرار في عمل.

4- العجز عن الحب والارتباط العاطفي:

ويظهر العجز السكوباتي عن إقامة روابط عاطفية أو علاقات متبادلة مع غيره من الأفراد فالصدافة الحقيقية ليست في الخبرات التي يتضمنه نشاطه وتتوافق أهمية الآخرين عنه على مدى استقلاله لهم لتحقيق أهدافه وإشباع حاجاته - فهو يفتقد القدرة على المشاركة الوجدانية وتقتصر مشاعر الآخرين لعجزه عن الإحساس بما يحسه الآخرون ومن أهم مميزاته عدم الإحساس بانفعالات الغير أو مشاكلهم. كذلك فهو عاجز عن حب الغير.
الفصل الثاني

والاستقرار في العلاقات الجنسية متغلب قادراً على تمثيل الحب إلى أقصى الحدود للاحبذة ولكن لاكتساب التعاون والثقة والإشبع الجنسي.

ومن أهم ما يميز السكوباتي هو انحرافه الاجتماعي حيث تميز طفولته بشدة المراس والشب و المناقشة ولا يثير فيه نزع أو ذم أو ثواب أو عقاب فهو خارج عن التقاليد والنظم ولا يعيش بالمسؤولية ولا يتخلى عن السلوك الملكي، الأنانية وعدم مراعاة شعور غير وعدم القدرة على التحكم في مواجهته.

إنهم لا يستفيدون من الخبرات التي يمر منها ولا حتى من العقاب كما أنهم لا ين측ون ولايات حققية لرأي إنسان أو أية جماعية أو أية أعراف وتقاليد. إنهم يعتبرون ملامح عدم النضج الاجتماعي بشكل واضح مع فقدانهم أي شعور بالمسؤولية، انعدام الحكم الذاتي الصائب، كما يمتلكون القابلية إلى تبرير تصرفاتهم الشائعة بالشكل الذي يظهرها على أنها أمر مسموح بها أو أنها معقولة ومشروعة.

أما مظاهر ردود الفعل اللا اجتماعية فتبدو آثارها في الأشخاص الذين يبدون غير مهتمين بالأعراف الاجتماعية الابتزازية ولاغياً ما يتورطون في صراع دائم مع أبناء المجتمع نتيجة بقائهم طيلة أيام حياتهم ضمن بيئته شاذة خلقت ومن الناحية النموذجية لا يظهر هؤلاء الأفراد اضطرابات في الشخصية ذات دلاله فيما عدا تلك المتضمنة في عزوفهم عن النظام أو التزامهم بالعرف المتفق عليه في نطاق الجماعة التي ينسبون إليها واستعدادهم لارتكاب الأعمال الجرمية والعنيفة.

ويفضل بعض العلماء النفسانيين أن يعتبر هذا النوع من اضطراب الشخصية المرضا الاجتماعي والاستجابة المناهضة للمجتمع على أنها مرضا نفسى خلقي (السكوباتي) والمعايير الذي يستخدمونه في الظاهرة الشاذة التالية:

الإخفاق الذي لا يمكن تفسير أسبابه والذكاء الذي لا يشوبه الاضطراب من الناحية
المتوفتي، وانعدام الإصابة بالقلق العصابي مع الاستمرار على ممارسة السلوكي المناهض للمجتمع مع توفر الحافز إليه، وعدم الالتزام بالمسئولية وانعدام القدرة بشكل غير للفترين ما هو صواب وما هو خطاً مع عدم القدرة على تقبل اللوم لا يفعله من سيئات، وانهشل المستمر في التعلم من الخبرة، وعدم الکفاءة في ميدان الحب، مع توفر نمط مستمر من انهشام الذات.

السمات الشخصية:

يرى بعض علماء النفس أن المرضى النفسي الخلق القأء أساسه ناشئ من الإخفاق في التنسيقة الاجتماعية والتعامل بأعراف المجتمع وأن الشخص يفقد السيطرة على ذاته وهو موجه توجهاً مضاداً للمجتمع، وهو يحاول أن يستغل الأشخاص الآخرين لخوفه من أن يستقل هو ذاته من قبلهم. كما أن ترجسي النزعة بشكل مفرط وجود شعور ضمني بالعظمة، وهو شخص غير قادر على التسامح في أن يغطي عليه القلق ما دام يبرز نقاطضعف لديه أما ضميره فهو ضال على الدوام إن كان لديه ضمير على الإطلاق. وهو شخص ممتاز بأن لديه مناعة دائمة ضد الإصابة بالقلق والشعور بالذنب ومع أن ينكر اتفاعالاته إلى حد ما فهو مع ذلك شخص غير سعيد، ومحتط دائمًا ووحيده تفكيره يبدو مضطرباً اضطرابات علاقاته بالواقعة، ولكن ليس بالنسبة التي تظهر عند الإصابة بالأمراض العقلية.

المرض النفسي الخلق القأء يمتاز بأنه مادي مفرط القأء إن لم يكن دائماً الأخذ دون العطاء أو أخذ الشيء بدون مقابل، وانه يعمله الأفراد لا يظهرون اعتبارًا أو تقديرًا لأفرادهم حتى ولا لأبوهم أو الأزواج أو الأبناء، أنهم يتصرفون وهم مستلعين في قرار نفوسهم على أن العالم مدين لهم، وأنهم غير مدينين لأي شخص، والشخص ذو المادية المفرطة يتعامل مع الحياة على أنها شبه المصرف الذي يمكن السطو عليه وسرقته، أو شبيهة بالحقل النفطي الذي
يمكن استغلاله ومثل هؤلاء الأفراد لا يعجبون أحداً سوى أنفسهم، وهم أقانيون وهم طبيعتهم فظاظة وعنيف، ومستغلونهم لا يظهرون العاطفية إلا بالنسبة لذواتهم فحسب. والمريض يشعر بالأسى لذاته، ولكنه لا رحمة لديه تجاه الشخص الآخر، لا يوجه العقاب واللوم والترتب إلى ما يقم به من أعمال فاحشة، ولكنه يصفع اللوم والعتاب على الأشخاص الآخرين من حوله، أن يرى نفسه ضعيفاً وأنه جدير بالاهتمام والرحمة، وأن يتودد ولكنه يرصد دائمًا من جانب الخصوم غير العادلين والوانيء في التعامل معه.

إن الماديون والوانيه المفترضين يمتازون بأنهم غير آمنين وغير ذي ويل، وهم يعتقدون بعد براءتهم ويعتقدون بأن العالم ملك لهم، وهم متأملون لأن الآخرين يرفضون تقديم الخدمات والمساعدات لهم. فالشخص المفترض من الأذى تمتصه بعمق شعوره الشخصي ولكنه لا يظهر أي تعاطف وجداني أو اهتمام بغيره من الأفراد، وهو يفتقد الضوابط الداخلية أو الضبط الذاتي إنه قد يصبح مجرماً وأن ذلك يعتمد عليه فيما إذا كان يتوقع الانتقام منه أو إلحاق العقوبة به. وهذا النوع من أعراض المرض النفسي الاجتماعي يقدم للفرد المصاب به مكاسب أولية وثانوية.

ومن مظاهر السلوك المناهض للمجتمع: يظهر المريض النفسي المناهض للمجتمع دوافع ومويل وحوافز غير محجوز عليها ويعبر عليها بإفراط في الوقوف ضد مصالح الأفراد الآخرين، وذاته العليا أو الضمير تبدو ناقصة لديه أو أنها معدومة مع أدنى مقدار من الشعور بالذنب بسبب الفعلات التي يقوم بها ضد المجتمع بصورة خطرة، فهو لا أخلاقي وسلوكه غير ثابت ولا يعتمد عليه، وغير مسئول وقد يعبر عن عدائه للأفراد من حوله بصورة مباشرة أو عنف ما لم تتدخل هذه التعبيرات مع أهدافه المباشرة كما أن المريض النفسي المعاكس للمجتمع غير مبال بآراء الآخرين نحوه إلا في الحالات التي تحيطه مثل هذه الآراء.
موضوعات علم النفس الجنائي

حاجاته المباشرة. وهو غير قادر على المحبة الحقيقية، وسلوكه الجنسي يميل إلى أن يكون
غير منظم بل مندفعة مع وجود حالات من الشذوذ والانحراف الجنسي، وهو مندفع
برغيات بدنية وبصورة قوية وعندئي، وهو واقع بنفسه، وغير مهتم أو مبال بميول الآخرين
ورغباتهم وحاجاتهم أو طلباتهم منه.

أنواع الشخصية السيبوكتاتية:

إنها من الصعب أن تعتني وصقاً دقيقاً محدقاً جامعاً للشخصيات السيبوكتاتية لأنه يدخل
في هذه المجموعات كل هؤلاء الناس الذين يظهر فيها سلوكهم نوع من الغرابة لدرجة لا تسمح
لهم بالحياة والنجاح في المجتمع ولكنهما يكونو فيما عدا ذلك عاديين من جهة أجساهما
وعقولهم وأغلب السيبوكتاتية عاديين من حيث الذكاء أو أعلى من المتوسط ولا ينقصهم
عادة غير الذكاء الاجتماعي - فهم يكرسون جهدهم وتفكيرهم فيما يهدد المجتمع وحياته
وهناك المحاولات الكثيرة لتقسيم الانحراف السيبوكتاتي منها.

أولاً: تقسيم دافيد كلارك:

يقسم كلارك الانحراف السيبوكتاتي إلى قسمين رئيسين هما:

أ- النوع العدواني المتقلب الانفعال:

تتضمن المتهيجين في العنف وكثيري الشجار وغير المستقرين (البلطية) وأصحاب المسول
السادية وأغلب معتادي الإجرام نظر أجر حيث يندفع هؤلاء للجريمة والقتل والاعتداء على
الغير لأفظه الأسباب.

أما المتبدل انفعالياً فيتناسى ولاًه لصداقاته في سبيل مصلحته الشخصية ويجهز زمالائه
لمناصره الانتانية ولا يكتثر لمصابي الناس ما دام هو بعيداً عنها، ويهجر زمالائه لمناصره الانتانية
ولا يكتثر لمصابي الناس ما دام هو بعيداً عنها. وقد ينجح هؤلاء في الوصول إلى بعض
الفصل الثاني

المناصب الكبيرة نظراً لانتهازيتهم وعدم تمسكهم بأي مبادئ خلفية واجتماعية.

ب- السلوكيات المثلية العجوز (الغير متوافق)

ويضمن هذا القسم النوع الناشئ الذين يركبون أنواعاً من الجناح الصغير والخونة للناشئين من المجتمع الذين تكون عيوبهم مشكلة كبرى للمجتمع ولأسرهم وكذلك للمتواكليين الذين يعيشون بالقوة عالة على أمهاتهم أو آبائهم أو أقاربهم.

فهو دائم التغير في العمل ولا يستطيع المثابرة على عمل واحد أكثر من شهر ويتخلل ذلك مشاكلات ومشاجرات وثورة ضد العمل وعدم الاهتمام بنتائج ذلك السلوك مع مغامرات جنسية وعاطفية مستمرة دون استبصار بالمضاعفات وينحرف أصحاب هذه الشخصية إلى الإدمان، الشذوذ الجنسي أو الجرائم البسيطة أو يصبحون من متوهمي العلل البدنية والمتدردين على العيادات الطبية.

ثانياً: تقسيم مورجان;

يرقسم (مورجان) الانحراف السلوكيات للأقسام الآتية:

أ- النوع الناشئ أو الخارج;

هم الذين يظهرون ضعف ظهراً في الخلق مع شهور بعدم الأمان داخل نفوسهم ويظهر السلوك الغريب المميز الذي يعتبر دليلاً على مشاعرهم وأحاسيسهم الداخلية وسلوكهم يتعدي الحدود المروعة للخبرات الالتقائية أو الخلاقة.

ب- المتجولون;

يوجد لدى هؤلاء رغبة لا يمكن التحكم فيها أو التغلب عليها في أن ينتقلوا من مكان لآخر دون سبب واضح معقول لهذه الغاية وليسوا مصابين بمرض الإجرام ولكن يشبههم الذين لا يستمرون في العمل.

ج- المنصوبون:
موضوعات علم النفس الجنائي

كونون مصابين (بالبرانويا) ويشمل هذا النوع المصلحين وأصحاب النشاط الديني
العنيف غير المعتدل وكذلك المشكوك ويتميّز هؤلاء بأنهم يميلون للكفية الذاتية متشوقين
للعظمة سريعي الغضب وأن ليس لديهم من روح المرح شئ.

د - المتعبون المقلون:

الذين لا يستطيعون أن يظهروا ما يدل على فهمهم للآخرين أو أنه يمكن فهمهم هم وليس
عندهم إدراك لشعور الغير أو رحمة بهم وموقفهم الذي يتميز بالاهتمام بالنفس يجعلهم يهتمون
موقف غير اجتماعي وما يستتبع ذلك من المشاعر السيئة والسلوك المتغيب وأغلبهم مصابون
بالبرانويا.

ه - المجرمون عديمو الشعور:

يترافق هؤلاء الفئة أعمالاً عدوانية وأعمال عنف ضد أشخاص آخرين أو جماعات دون
القدرة على التحكم في اندفاعاتهم وهو يدركون ما يفعلون دون أن يمكنهم التحكم في سلوكهم
وموقفهم بالطبع غير اجتماعي لـ (الهجوم - التربزي - حرق أملاك الغير - السرقة) أو ما
شبيه ذلك دون إحساس بالإثم أو شعور بالذنب.

و - السكوباتيون الانفجاريون:

يشبهوا عديمي الإحساس من المجرمين فيما عدا أن هذا النوع يرتبط انفجاره بحالات
التعصب الانفجاري وقد يتجه سلوكه العدائي نحو نفسه فينتحر.

ز - السكوباتيون المكتلون:

وهم الذين لا يقدر الواحد نفسه، نظرتهم تشاؤم إلى المستقبل وكل شئ في الحياة
يهددهم بالخطر ويفكرون في الانتحار بسبب كثرة همومهم.

ح - أصحاب النقص الخلقي:
يمتاز هؤلاء الفئة بقدرتهم على القيام بالأعمال المدرسية وغيرها من الأعمال العقلية ولكنهم لا يستطيعون ملائمات أنفسهم لطالب المجتمع فهم لا يستطيعون أن يركزوا المستقبل آمالاً يهتمون بها أو يعونون بما يترتب عليهم وأفعالهم تعني لتحقيق حاجات مباشرة قريبة

من المثل وإشاع الدوافع والأهداف الواقعة - سلوكيه أناني لا يراعون حقوق الآخرين أو مصالحهم أو مشاعرهم.

ط - المرض بالكتب:

يسردون من القصص ما يخلجون بها عن حدود المعرقل الذي يناسب الكرامة أو يساع

الحقيقة وبيدو من قصصهم أنها تجعل منهم شخصية هامة محبوبة وغير محبوبة ومنهم

فاضحو الأعراف وكتبوا الأعراض الكاذبة.

الأساليب العلاجية:

أ - العلاج الطبي:

لقد تجاوزت أساليب علاج السلوك المناهض للمجتمع حدود الأساليب المعروفة حتى

الأي بسبب أهمية المرض، فقد اكتشفت أدوية وعقارية جديدة لتحقيق الأثر على الجسم وتصحيح الأخطاء الناشئة عن وجود عوامل جسدي وعصبي يتأثر بها هذا السلوك. أما

الإجراءات الأشد قوة من ذلك فقد استعملت أيضاً ومن أبرزها إخضاع المريض للصدمة الكهربائية لتصحيح سلوكه.

ب - العلاج النفسي:

أما أساليب التحليل النفسي في العلاج فقد فشلت مع المريض النفسي إلا اجتماعي، ولكن عدد من العلماء تشجعوا على استخدامه تماماً وقسم منها تفاعل كثيراً في إمكان

نجاحه خاصة مع الأفراد الاعتدائيين والمتمردين وهم أكثرهم من المصابين بالمرض

-54-
النفسي الاجتماعي وأغلب العلماء يعتقدون أن من الضروري استقلال أساليب السيطرة والكشف عن السلوك المعادي والتأثير عليه.

وجد أن على الأخص هذه الطريقة من شأنها أن تساعد على خلق تشكيك حيوي علاجي، وإدارة الارتباط وثيق بين المعالج النفسي والمريض مع ترجيح إقامة هدف واقعي بعد أن يكون المعالج قد هيا مناورات كشفية وتأيدية، مع محاولة إبراز الشعور المناسب بالذنب وبالقلق عند المريض مع تشجيع السلوك الطبيعي كلما ظهرت بعض بوادره البسيطة لديه.

ج - العلاج البيئي الاجتماعي:

أما الاتجاه الحديث في علاج حالات التضاد الاجتماعي فهي طريقة العلاج البيئي حيث تستبدل الظروف والأحوال الاجتماعية والبيئية التي عاش فيها المريض رداً من الزمن بظروف متباينة وأحوال اجتماعية مختلفة مع محاولة السيطرة على البيئة الجديدة بواسطة التقليل مع التأثيرات المعاكسة والمتحدة واستبدالها ببيئة مدعمة من مؤسسة أكثر سماحًا وأكثر تقبلًا. وقد وجد أن العلاج البيئي قد أدى إلى حدوث تغييرات لدى بعض المرضى بالمرض النفسي الخلقي وتحسين من أوضاعهم الشاذة والغريبة.

د - العلاج الكيميائي:

تأثيره محدود في اضطرابات الشخصية ويعالج نوبات القلق والاكتئاب التي غالباً ما يعاني منها هؤلاء الأفراد.

ه - العلاج الجراحي:

يتبين أحياناً خصوصاً في الشخصيات السكوبية العدوانية المستمرة ارتكاب العدوان والتي يثبت رسم المخ وجود بؤرة مرضية في أحد فصي المخ.
و - العلاج التأهيلي:

يستخدمها كل العلاجات الممكنة من علاج نفسي هادف أو جماعي أو التحليل النفسي ومساندة المريض مع فهم دواجته وإعطائه الفرصة لترفع انتفعالاته وإقامة علاقة وثيقة بين المداح والمريض. وتقوم من سلاك المريض وتكسبه نضوجاً تدريجيًا. كذا يظهر بوضوح آثار العلاج السلوكي في مثل هذه الحالات.

ويؤكد بعض العلماء إلى أنه إذا كنا من وضع مضطرب الشخصية في مكان يستطيع يعيشون ويれますون ويخططون فيها تحت الإشراف الطبي والنفسي فيكون النجاح واردًا. تطور هذه الأنماط من الشخصية وتضوجها لحد التواجد الاجتماعي على الأقل داخل مكان المستقل (المستمرة) وقد يعود ذلك بالتأثير في سلاكه وفماههم إلى تحمل المسؤولية وعدهم في الدراسة والجراحة.

Psy. Delinquency (2) سيكولوجية الجناح

مشكلة اجتماعية عاشت مع الزمن وأصبحت كل مجتمع سواء تقدم أو تأخر، وهي من المشكلات النفسية الخطيرة التي توجد في جميع المجتمعات وهي أشبه بالمشاكل التي تقوم بين طرفين وتستخدم فيها أشكال مختلفة من الأسلحة المادية والنفسي والاجتماعية.

 فالجانحون في صراع بينهم وبين أنفسهم من ناحية وبينهم وبين ما يحيطهم من ناحية أخرى. ولعل معرفتهم مع أنفسهم تستنزف منهم الكثير من الجهد في سبيل تحقيق ميولهم ورغباتهم وانفعالاتهم واحتاجاتهم المتعارضة. ولهذه الحالات المتعججون نجدهم مخفون كثيرًا من الأشياء التي يعانونها من قلق وتوتر يشعرون بالحيرة والضياع كما تذهب هذه الجهود هباءً في مسالك الهم setError:절

والجناح تنتظى ذاته على الصراع الدائم بين إلحاح دواجته واحتاجاته المختلفة البيولوجية والاجتماعية والانفعاليون وبين ما عليه ضميره وبين المجتمع وما فيه من قيم ومعايير.

56
وأخيراً، يعد هذا الصراع بعيداً عن مجال نفسه الداخلي يشمل علاقاته المختلفة مع أسرته في شكل عظيم، بالكره تجاهها ويحمل المدرسة. وكلما ازداد سخط المجتمع عليه كلما ازداد الصراع بينه وبين هذا المجتمع وقد يكون الصراع سطحياً ناتج من ضغط البيئة والحرمان.

وقد يكون عميقاً نتيجة لما يصيب ذاته من اضطراب ود希尔 في أداء الوظائف المختلفة.

وهو على أي حال فهو ضحية ضعيفة لاضطراب علاقاته الإنسانية وكما يحدث الخسائر في حالة معركة كذلك الحال في معركة الجهادين من الأحداث تمتلك الخسائر إلى تلك الخسائر والاضطرابات البشرية من أبيناتها الصغار الذين لولا الظروف لقدموا للمجتمع الكثير وساهموا في دفع عجلة الرقي والتقدم.

الجناح فتى محروم من عافية البعد ومعرض للإصابة بالسلام أكثر من زملائه الذين فتحوا أمامهم أبواب وفتحوا عناية كافية من أسرهم ومجتمعهم وأبنائهم أيضاً. وهم أفراد من السكان الذين يتعاطوا عليه نفوذهم من المشاعر المريرة القائمة على الحقد والكرامنة والعدوان، وهي مشاعر سلبية لا تحقق غير الهدم والتخريب الذي يلاحظه في كثير من الناس وفقدانة القدرة على إقامة علاقات إنسانية سليمة مع الآخرين ولذلك نجد الجناح باستمرار في حماية من وجه بعضهم لأنه قد يكون له بعضهم على من حوله. لهذا أصبحت مشكلة الجنوح ذات صبغة اجتماعية هي صورة الناضر هدفها معالجة الحدث والوقوف على الأسباب التي جعلته يصطف الى ما وصل إليه بعد أن كان الحدث قد تشير عنصر المجرم أو ألماً يستحق العقاب لاعتراضهم بأنه شخص لا سبيل إلى إصلاحه إلا بالقصوة. وقد عانى من أذهان هؤلاء بأن هذا الحدث إنسان عادي لا لولا الظروف التي لازالت به إلى سوء السبيل لا تكيف فهو يحتاج إلى عطف وحنان لا إلى قسوة وعذاب.
تعريف الجنوح:
الجنوح ظاهرة اجتماعية لا يكاد يخلو منها مجتمع، وهو جزء دائم من سلوكه، وقد يكون هذا السلوك منافياً لرؤية الجماعة، فلا تتألف وعي المجتمع الذي يضمهم. كل طفل يمكن اعتباره جانحاً تكون نزاعاته مناهضة لنظام المجتمع وتعرض من جرائها إلى الرعاية الاجتماعية.

مصطلح الجانح من المصطلحات التي حدث فيها خلط شديد حتى أنه لا يكاد يوجد اتفاق واحد حول معنى الجانح ومن هو الجانح وما هو العمل الذي تعتبره وعل السبب هو تشوغ التخصصات التي تتناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحقيق اختفت تبعاً لها التعريفات التي وضعها لهذه الظاهرة.

فرجالة القانون يعرفون الجانح بتعريف يختلف عن رجال المجتمع الذين يمارسونه يختلفون من علماء الجريمة وغيرهم من العلماء الآخرين الذين تناولوا هذه الظاهرة والجانح لفظ معناه الإلمام، وإصطلاحات يطلق على الحدث الذي يخالف القانون بارتكابه جريمة أو جنحة أو مخالفة. يحكم بإدانته. ويستعمل جنوح الأحداث عادة يعكس المراهقة الوسطى والتأخر حيث يشبه الفتيات عن الطول، ويلفون فهمه النضج نشأه متعددة فيعتمدون على أنفسهم لا تكون علاقات اجتماعية غير متلائمة مع الأفراد الذين من حولهم شاعرين بعدم احتياجهم إلى عون الكبار ومصادرهم أو الرضوع لتوجهاتهم.

- من الناحية النفسية: صغير يعاني من اضطرابات وصراعات نسبية تعب عن نفسها بسلوك منحرف يؤدي الحدث ويؤدي غيره فالحدث الجانح يشبه الصغير المضطرب نفسياً.
- من الناحية الاجتماعية: هو الصغير الذي تصدر عنه أفعال منحرفية عن النموذج المتوسط أو العادي أو السوي، والحدث السوي متكامل ونحو النفس والجسدي والعقلي.
موضوعات علم النفس الجنائي

هناك بعض التوافق مع أسرته ومدرسته، وجماعات العمل وغيرها من الجماعات. حدود القواعد الاجتماعية الأساسية في علاقته بالآخرين في تصرفاته مع نفسه.

• ومن الناحية القانونية: الصغير الذي يبلغ سنًا معيناً ويرتكب فعلًا تحرمه الشرائح والقوانين في المجتمع الذي يعيش فيه.

إن جنوح الأطفال في وجهة النظر النفسية مظهر من مظاهر احتلال التكيف الاجتماعي ومن جهة أخرى فهو حالتان تتضمن الأولى فعلاً التطور النفسي السليم وتتضمن النتيجة والمرضاً محدداً في هذا الطور النفسي ورغم سعة هذا التراجع في حقيقة الأمر فإنه تعريف غير جامع أيضاً فالمتحدث الذي لا يتكيف والمجتمع الذي يعيش فيه ليس من الضروري أن يكون جانحاً بما لذلك بل وليس من الضروري أن يكون كل حدث جانح مصاباً باختلاف في التكيف الاجتماعي وعليه فإننا نعتبر الجانح فرداً عديم الكفاءة من الناحية النفسية لتولي مهامه ومسؤولياته في البيئة الاجتماعية. ولذا فإنه يتبع أساليب في السلوك غير مقبولة اجتماعياً لا يُترها لمجتمع ولا يرضي كما أن أساليبه التي يتبعها تتنافى مع القيم الاجتماعية الخلقية السائدة والتي يسعى أفراد الهيئة الاجتماعية فرضها على الأبناء وحمايتها.

والنواحي الأساسية التي اختلفت فيها هذه التعريفات هي:

• طبيعة الفعل الجانح.
• مدى العمل الجانح.
• حدود السن الذي على أساسه يحدد الجانح (قانونياً).
• الجناح الحقيقي والجناح الكامن.
• الأساليب والإجراءات التي تتخذ مع الحدث الجناح بعد حدوث الجناح أو الانحراف
وهي الأسس التي يقوم عليها عمليات العقاب والوقاية أو العلاج.
خطورة ظاهرة جناح الأحداث وأهميتها:
تتضمن هذه الخطورة من تعدد الجوانب المرتبطة لها ومن معرفة العديد من ألوان السلوك
الجانح الذي يأتي به هؤلاء الجانحين وأثر هذا الفعل على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية
والقانونية والخلقية في المجتمع الذي يعيشون فيه:

1- ترتبط الظاهرة ارتباطاً وثيقاً لعملية النمو والتنشئة الاجتماعية:
فكتيرما ما نجد أن هؤلاء المنحرفين يمثلون خطرًا على حياة الآخرين من حيث أنهم
عنصر فقق واضطراب بطول كل حين من ألوان السلوك المنحرف فقد يعرضون حياة
الأخرين لخطر مثل سرقة الآخرين.

2- يمثلون خطرًا كبيرًا على أنفسهم وعلى حياتهم:
ذلك أنهم نتيجة لهذا الانحراف وما يصاحبه من عمليات مقاومة له من جانب المجتمع
ممثلة في الإجراءات القانونية والاجتماعية أو البوليسية يتعرضون لمجموعة من العمليات
نفسية الخطيرة التي تزيد من قلقهم واضطراباتهم النفسي وربما تجعل منهم النهاية
شخصيات سيكوباتية أو إجرامية إلى حد بعيد وقد تخلق منهم شخصيات حافدة على هذا
المجتمع لا تعرف سبيلًا إلى أهدافها العدوأن والضغط وبعد فترة يعانون فرصة للمرض
النفسي أو العقلي.

3- يمثلون مشكلة قانونية قضائية في المجتمع:
ويتمثل هذا في ازدياد عدد المخالفات أو القضايا التي يرتكبونها نتيجة للاستغراق في
ارتكاب ألوان السلوك المنحرف الأمر الذي يتطلب مزيدًا من الإجراءات البوليسية والقضائية
لمواجهة هذه المشكلة وهذا جعلها إن كانت ليست ذات طبيعة قانونية فإن كانت لها صيغة اجتماعية تحتل في الوقت الحاضر مكانة هامة في النظام القانوني للكثير من الدول.

كذلك تمثل هذه الظاهرة مشكلة اقتصادية خطيرة تتمثل في الخسارة التي تعود على المجتمع من جراء هذه العناصر البشرية التي كان يمكن أن تساهم في عملية البناء أو التنمية في المجتمع التي تتطلب مساعدة واستغلال كل القوى الفئات العاملة فالبيانون خسارة لنفسه خسارة مجتمعهم من حيث هم قوى عاملة معطلة عن العمل والإنتاج يعيش الكثير منهم عالة على ذويهم وعلى المجتمع وإن أنتجوا يكون إنتاجهم قليل وتأثره.

ومن أهم أخطار هذه الظاهرة اضطراب علاقة الحدث بغيرها من الناس وفقد لإمكانية إقامة علاقات إنسانية سليمة مع الغير ولذلك نجد الجانبين باستمرار هائمين على وجوههم تفوؤهم يعصرها الألم والحزن والشعور بالحرمان يهابون الآخرين ويضرون التعامل معهم وبالتالي لا يحسنون تأثير الجماعة أو الارتباط بها أو الحاجة إليها وهذا ما يزيد في عدوانهم تجاهها والإضرار بها.

إن من المسمح به لدى علماء القانون والاجتماع أن الحدث الجانب مصنوع لا مولود ومنى هذا أن البيئة الأثر الأكبر في تكون خلق الجرم الحدث وجعله ضحية الإهمال والحرمان وعدم الرقابة وأن أكثر العوامل التي تؤدي بالحدث إلى ارتكاب الجريمة مردها في الحقيقة إلى العوامل الآتية:

أولاً: العوامل الداخلية الشخصية:

أ- الأسباب الحيوية:

الأمراض العقلية التي تجعل المريض قاصرًا على التمييز بين الخير والشر وبين الحسن والقبيح فتقدم على ارتكاب الخطا دون إدراك كتأخر النضج أو التشوهات الخلقية أيضاً
الفصل الثاني

لا يقل مرضي الجسم أهمية عن المرض العقلي لأن المرض الظاهر يولد في نفس المريض مركب نقص يدفعه إلى الانتقام وارتكاب الجرائم نتيجة لشعوره بالنقص والانعطاط على مستوى الفيبر كما تولد هذه الأشياء نفس الفرد شيئًا يجعله يكره كل من حوله إلى أن يتحول إلى عضو عابث لتعويض النقص الذي يعاني منه.

ب - العوامل النفسية:

وهناك من يرى أن هناك صلة بين الفيبرات الموروثة وبين السلوك المنحرف ويقول بعض علماء النفس أن الإنسان يولد بهذه الفيبرات ولكنها تشتت عند بعضهم فتدفعهم إلى سلوك يتعارض مع مقتضيات القانون وأوضاع الجماعة وهذا ما يسمى بالجناح كذلك يقول أصحاب هذا الرأى أنه ليس من الضروري أن تكون هذه الشدة والعنف هي السبب دائماً فعملية كل سلوك إجرامي ولكنها عاملًا رئيسيًا قانونًا بدأته سبب السلوك المنحرف فالحدث مع وجهة نظر السينولوجيمي هو عبارة عن سلوك مضاد لمجتمع أو يقوم على عدم التوافق والصراع النفسي بين الفرد ونفسه والجماعة شرط أن يكون هذا الصراع على سمة واتجاه نفسياً واجتماعياً تقوم عليه شخصية الحدث المنحرف إلا كان هذا السلوك حدثاً سطحياً عارضاً بزوال أسبابه الناشئة وكذلك تعود الأسباب النفسية إلى الإحباط والقلق والتوتر والانعدام الأمن والأزمات النفسية والانفعالات القوية.

ثانياً: العوامل الخارجية:

1- الفقر:

إن الفقر يؤدي إلى الحرومان وعدم تحقيق الرغبات وقد يؤدي إلى المرض والجهل فهو منبع الانحراف وأساسه وعئة الجنوح. وليس معنى ذلك أن الفقر هو السبب الوحيد في الجنوح ولكنه من الأسباب الرئيسية.
2- المشاكل الاجتماعية:

يتصل بالفقر مشاكل من نوع البطالة والانغماس في الشذوذ والانحراف عن جادة الأخلاق خاصة إذا كان جو الأسرة مشوًّبًا بالشايئات وعدم توفير وسائل التعليم والتربة للأطفال كله ذلك يؤدي إلى الانحراف فأسلوب التنشئة الخاطئ له دخل كبير في انحراف الأطفال هذا بالإضافة إلى الرقابة واللامبالاة والقسوة والإفراط في العقاب والتفرقة في المعاملة والانفصال والطلاق والسجن وغيره (ورة كل جنوح بين فاسد وعائلة مفكرة وحنان مفقود).

3- التشبيط:

فالتشبيط هو خيبة الأمل لعدم القدرة على تحقيق الرغبات فالطفل الذي يرى أصدقه يملكون أشياء ولا يستطيع الحصول عليها قد يسرق زميله وليفتشب علاقته وقمعه بالفقر ولكن الفقر ليس هو السبب الوحيد للتشبيط بل قد يكون من مسبباته بخل الوالدين أو جفاف عاطفتهما أو زواج الأب من أخرى تشتد في معاملة هذا الطفل وغيره.

4- المقاييس الأخلاقية الدينية:

أ- الأم هي القدوة الصالحة التي يقتدي بها الأبناء فلو فتح الطفل بعينيه على أم مستهرة ليس لديها أي قيم أخلاقية أو يرى أباً يضع أمامه الشراب ليل نهار لا يعلم عنهم شيئاً فمن الطبيعي أن يتبع الفال بالجو الذي يعيش فيه بسوء حالة الأسرة وفاسدها لأسلوب التربية القاسية وما للأسرة الفعيبة من خصائص فإنها يعتبر العامل الأول لأن الجانحين الصغار هم نتاج الأبوين الساقرين اللذان قد ينجبا مواطنًا صالحاً يضاف إلى ذلك رفاق السوء وعدم الرعاية المنزلية واكتسابهم الرعاية السيئة نتيجة اختلاطهم بقراء السوء.
الفصل الثاني

- المدرسة الغير ملائمة: إذا ساءت العلاقات بين المدرس وطلابه وإدارة المدرسة قد تكون النقطة التي يتحول الحدث الصغير منها نحو طريق الانحراف فالطلاب الذين يقومون بأعمال منافية للسلوك ولا يعطون المعلم أي احترام يرجع أحيانًا إلى أن السبب هو المعلمين الذين كانوا يحترون الأطفال برد دون على مسامهم ويترون في نفوسهم آثار سيئة.

ثالثًا: عوامل بيئية:

ليس من السهل تقسيم الأحداث الجانجين إلى جانجين لأسباب ذاتية وجانجين لأسباب اجتماعية، لأن الأسباب الاجتماعية للجناج تساهم بنصيب كبير في صنع العوامل الذاتية للجناج، فهي المسئولة عن الاضطراب النفسي والعقلي والتخلف العقلي، وتجمية الاستعدادات السلوكية للتوافق السيئ ويرى بعض الباحثين أن الجناج من صنع البيئة التي ينشأ فيها الطفل وأن السلوك الإجرامي يعمل كالسلوك الاجتماعي من خلال تفاعل الطفل مع جماعات الأسرة والأصدقاء، وتتلقى العوامل البيئية ذات العلاقة بجناج الأحداث الآتي:

أ - التصدع الأسري:

تأتي نسبة كبيرة من الأحداث الجانجين من أسر متصدعة ومفككة بسبب الوفاة والطلاق أو تعدد الزوجات، ففي مصر 28% من الجانجين من أسر متصدعة وتربع تلك الأحداث في الأسر المتصدعة إلى التوتر في العلاقات الأسرية والحرمان من آلام أو الحرمان من الأب أو من كلامهما.

ب - سوء المعاملة الوالدية:

تأتي نسبة كبيرة من الأحداث الجانجين من أسر يسُن فيها الوالدان أو أحدهما إلى الطفل، ويسبب له الأذى النفسي والجسمي ويحرم منه من العطف والحنان في صغره، ومن ممارسة دوره في الأسرة في مرحلة الطفولة المتأخرة ومرحلة المراهقة ومنها:
1- يوجد صراع بين الحدث الجانح والوالدين أو أحدهما أو من يقوم مقامهما.

2- يشعر كل حدث بالعداء نحو والديه أو أحدهما أو من يقوم مقامهما.

3- يعاني الأحداث من الحرمان العاطفي.

ج - الانسجام الأسري:

يأتي معظم الأحداث الجانحين من أسر مفككة نفسيًا بسبب الصراع بين الأخوة، أو بين الآباء والأبناء، أو بين الآباء والأمهات، أو بسبب عدم الانسجام العاطفي بين الزوجين، أو بسبب فشل الأب أو الأم في القيام بهم في تربية الأطفال وإدارة شؤون الأسرة.

د - التأخر الدراسي:

يعاني نسبة كبيرة من الأحداث الجانحين الفشل في التحصيل الدراسي والتأخر في المدرسة، مما يعني أنهم يشعرون فيواقع المدرسية بالفشل والإحباط والإهمال فيغضونها ويهرعون منها، لأنها مواقف غير سارة ولا توافقهم الأسرة على الانتقاط عن الدراسة فيهرعون من بيوتهم أيضًا، وتضطرب علاقاتهم وامتناعهم في الأسرة والمدرسة فيضطررون إلى تقوية علاقاتهم بالرفاق أو جماعة الأصدقاء، ويتضاعفون لقيمها ومعاييرها، حتى يحصلوا على التقبل من أعضائها الذين يعوضونهم عن النبذ وعدم التقبل من أسرهم ومدارسهم، ولسوء الحظ ينضم الحدث الهارب من المدرسة إلى أحداث لهم نفس ظروفهم المدرسية والأسرية.

ه - الظروف الاجتماعية:

تأتي نسبة كبيرة من الأحداث الجانحين من أسر فقيرة متخلفة ثقافياً واجتماعياً ويعمل فيها الآباء في مهن بسيطة ويسكنون في مساكن غير مناسبة والحيوضي، والمسكن المزدحم، ونقص التعليم، وعدم تكافؤ الفرص أو وضع يؤدي إلى الحرمان من إشباع الحاجات وتهيئ الناس للجريمة.
الفصل الثاني

و - رفاق السوء:

للصبية السيئة أثر كبير على تعليم الحدث طرق ارتكاب الجريمة وتعلم الدوافع
الخاصة والواقفين ومبررات السلوك الإجرامي، وقد سبق لنا الإشارة إلى أن الأحداث
الجانيين قد حميا من تحقيق أدوارهم الاجتماعية في الأسرة والمدرسة بسبب فشلهما
في التحصيل الدراسي، ولجأوا إلى الهرؤ من هاتين المؤسستين إلى جماعات الأحداث
المشردين والجانيين فيعلمون منهم الإجرام ويجدون في السلوك اللا اجتماعي إثباتاً
لوجودهم، نخلص من مناقشتنا لمواد الجناحين إلى أن جنای الأحداث سلوك مكتسب، ساهم
في اكتسابها عوامل كثيرة هي:

1- التوتر الناجم عن تحديد الدور الاجتماعي للذكور والإناث.
2- تأجيل أهلية الشباب للوصول إلى مركز الراشدية.
3- الشعور بالحرمان من المركز الاجتماعي.
4- طلب اللذة وضعف القدرة على تأجيلها.
5- العلاقة السيئة بين الوالدين.
6- الفشل في التحصيل الدراسي.
7- الصحبة السيئة.
8- شدود يغري بتجربة السلوك المنحرف.

تصنيف الجانيين:

يصنف الجانيين إلى فئات على أساس كثيرة فحسب السن: أحداث غلمان من 7-15
سنة، وأحداث فتيان من 16-18 سنة. وحسب الأسباب أحداث يرجع جنایهم إلى أسباب
نفسية، وأحداث يرجع جنایهم إلى أسباب اجتماعية وحسب أسلوب الجناحين أحداث
-66-
يرتكبون جرائمهم بمفردهم وأحداث يركبون جرائمهم مع آخرين، ويحسب نوع الجريمة: سارق ومغطرب وعدواني ومنحرف جنسيًا... الخ. ويحسب المجرفة: أحداث طلبة وأحداث عمال وأحداث عاطلين عن العمل وغير ذلك من التصنيفات.

ومن التصنيفات الشائعة للأحداث تصنيفهم إلى:

١- جانح فشل في التدريب الاجتماعي:

يرفع جناحه إلى ما يعانينه من صعوبات في مرحلة المراهقة ولا يعرف عنه جناحه في الطفولة ويوصف بأنه اجتماعي لا يعاني من اضطرابات اجتماعية عادة ويستجيب للعلاج الاجتماعي بسرعة.

٢- جانح من أسر فاسدة:

لا يوجد في طفولته القوة الحسنة والذاتيه ويتعم منهم السلوك الجانح وكأنه هو السلوك الاجتماعي المقبول.

٣- جانح محروم من العطف والحنان:

لا يوجد في طفولته العطف والحنان فيتأخر نضوجه الاجتماعي والاجتماعي. ويعتبر جناحه تعبيرا عن هذا التأخر.

٤- جانح غبي:

يرفع جناحه إلى تخلفه العقلي أو تأخره العقلي أو عدم قدرته على تحمل الضغوط والإحباطات في حياته اليومية.

٥- جانح عصامي:

يرفع جناحه إلى اضطرابه النفسي ويوصف بعدم الاستقرار والاندفاعية ولا يستجيب للعلاج الاجتماعي ويحتاج إلى العلاج النفسي.

٦٧
6- جانج سيكوباتي:

يرجع جناحه إلى تكون نفسي شاذ يوصف بضعف العلاقات الاجتماعية وعدم التضور
الانفعالي ولا يستجيب لأساليب العلاج النفسية والاجتماعية والطبية.

ولكن يلاحظ أن بعض فئات هذا التصنيف متداخلة خاصة الفئات الأولى التي
يرجع جناحها إلى عوامل اجتماعية، والفئات الثلاث الأخيرة التي يرجع جناحها إلى عوامل
نفسية مما يجعل الباحثين يصنفون الأحداث إلى فئتين: جانجين لعوامل نفسية وجانجين
لعوامل اجتماعية.

ومن التصنيفات التي لقيت استحسان كثير من الباحثين تصنيفات جينكنز وهوايت
والتي عدلها وتبرج وأضاف إليها فئات أخرى فقد صنف جينكنز وهوايت الأحداث إلى
فئتين:

1- حدث مطبع اجتماعياً على الجناح (أو حدث العصابة): حدث يرتكب جرائمه مع جماعة من الصغار الجانحين ولا يرتكبها بمفرده وهذا النوع
من الجناح شائع بين الأحداث ومن صفاته الآتي:

أ- الميل إلى مصادقة الجانحين والشردين.

ب- الهروب من البيت والمدرسة مع أصحابه المارفين.

ج- ارتكابه جرائمه مع أصدقائه وقد يرتكب بعض الجرائم بمفرده ولكن من أجل
الجماعة.

د- ارتداء الزي الذي يعطيه مظهر الجانح أو المتشرد.

ه- الميل إلى التحدث بأسلوب وألفاظ المشردين.

و- التردد الكثير على أماكن الله والمسارح والسينما.
2- الحداث اثلا اجتماعي:

يصف بالنشاط الفردية والعزلة، وضعف الأناء والخجل والانسحابية ليس له أصدقاء
يبعد عن عصائب الأحداث ويرتكب جرائمه بمفرده وهو متوتراً نفسياً مندعاً متشكلًا.
يتوقع المصائب يأتي واحدة من أسرة عادية من الناحية الاجتماعية ومتصدعة من الناحية
النفسية تضطررب علاقته بالوالديه وتصفة خاصة علاقته بأمه.

3- الحداث المرضي:

ويقصد به الحداث الذي يرتكي السلوك المخالف ويقبض عليه نتيجة لسوء تقديره
لل موقف أو المشاكل التي افترضت طريق نموه السوي ويكون جناه بالصدفة ولا يتحمل
عودته للجريمة مثل ذلك الانحراف الجنسي فيً المراهقة واتركائه الحداث لبعض الأمثال
المخالفه لإثبات رجولته.

4- الحداث العصابي:

ويقصد به الحداث الذي يمنع لوجود صراع مع الوالدين ويأتي من أسر متوسطة أو فوق
المتوسطة وتكون جرائمه بهدف معاقبة أسرته أو بهدف إثبات كفاهته أو بهدف طلب العقاب
للتكفير عن شعوره بالذنب. ومن الأمثلة على الحداث العصابي، ارتكاب المراهق حسن السمعة
جريمة السرقة.

5- النمط المختلط:

الحدود الذي يصعب تصنيفه تحت أي نوع من الأنواع السابقة.

أصناف الجنوح:

يوجد ثلاث أنواع رئيسية للأحداث الجانحين منهم:

1- الجناح الفيرو اجتماعي:

هو الذي يشعر بقراره نفسه بالحرمان ويشعر بأنه منبوذ من كل الناس لا يعرفه أحد
ولا يعرف حقيقة مشاعره - وهذا يتسبب في السلوك العدواني نحو الآخرين والذي يتميز بالفساد والميل إلى التخريب والحفاظ الأذى بالناس كما أنه يلجأ إلى الاستفراز والتحرش والتهجم وخلق المشاكل من أشياء لا وجود لها على الإطلاق كما نجده لا ينصب إلى الإرشاد بسهولة ويتمزق من الأنظمة والقوانين.

2- الجوانب الاجتماعية:

وهو على النقيض من الغير الاجتماعي فهو ميمار إلى تكوين علاقات اجتماعية مع عدد معين من الأفراد ويلتصق لهم المودة. إلا أنه متقلب الرأي نتيجة لظروفه السيئة ولا يستمر على حال ومن السهل التأثير عليه من الآخرين الذين يوقعونه في مزاج خليقي غير مأمونة العاقبة كما أنه خيالي لا يمكنه عليه فيما يقول عديم الجد والمثارة.

3- الجوانب المضطربة انسانية:

هذا الجوانب غير متزن من الناحية الانفعالية والعاطفية وقوتين بزملائه وهو أيضاً قلق غير مستقر ميال إلى العزلة والكآبة والشعور بالنقص والخجل الشديد كما نجده ميال إلى اتهام ذات ويشعر بالذنب - يشعر بأنه محروم من الحب والعطف وكثيراً ما يلجأ إلى الشك في نوايا الآخرين.

أما هادف تيفيل فيصف الجنوح الأحداث إلى أصناف منها:

1- الجنوبي الخفيف:

جنوح لا ينطوي على نوايا خبيثة ولا يعد خطيراً من ناحية الصحة النفسية وهذه الأعمال تشمل في الواقع عدد الجنوح المعتدل الخفيف فإن نحن عاقبناهم جعلنا منهم أناساً ساخطين على المجتمع ودعناهم للجنوح ويجب الحذر في معالجة هذه الأمور (لعب الأطفال في الشارع، مزاحمة المرور والمرأة).
2- جنوح الانحرافات الفسيولوجية أو المزاجية:

ودافع الجنوح هنا فسيولوجي نتيجة لاضطرابات فسيولوجية مما يسبب للطفل نقص
في التفكير العقلي ومن المعروف أن الفرد المصاب بالضعف العقلي لا يميز بين الحق والباطل
والصواب والخطأ.

3- الجنوح البسيطة:

قد يأتي الأحداث عالمًا من أعمال الجنوح كالسرقة لكن علمه هذا راجع إلى نقص في
المعايير الأخلاقية وتشيرها فإن لم يبر من ينصحه ويوجهه فإنه سيتآمدي في الاستطوار
هذا السبيل ويرفع السبب إلى معاملة البيت والأسرة وسهل علاجها بتعاون المدرس
الاجتماعي.

4- الجنوح المقاوم:

هذه الأنواع أكثر أنواع الجنوح خطورة لأن أسبابها لا تكون واضحة المعالم فهي لهذا كثيراً
ما يساء علاجها وينتج عن عدم تقهمها عواقب شديدة وغالبا ما نخلط وضروب السلوك
هذه مع أنواع الجنوح ومن هنا ينشأ الاضطراب.

5- الجنوح العصابي:

إن الضغط والقوة وعدم إتاحة الفرصة للأطفال للتعبير عن طبيعتها البريئة تتولد
عنها العقد اللا شعورية ويتجلى بوضوح أمام المراهقة فتكتشف عن نفسها على صورة جناح
عصبي (مثل الصبي المتقدم في الدراسة ولكن دائم سرقة الحقائب لزملائه).

أهداف الجنوح:

1- الكذب المرضي والسيرة والشغف والتزيف والشغف والخطورة على الأمن والهروب
من المدرسة وال منزل الفشل الدراسي والتشرد والبطالة والعدوان والتمرد على السلطة وعدم
ضبط الانفعالات والسلوك الجنسي المنحرف - كهتك العرض والجنسية المثلية وتعاطي المخدرات والمسكرات.

2- الشعور بالرفض والحرمان وتقص الحب وعدم الأمن وعدم فهم الآخرين والشعور بالعجز ومشاعر النقص في الأسرة والمدرسة ومع الرفاق والشعور بالمرارة والغيرة نحو واحد أو أكثر من الأخوة بسبب التفرقة في المعلمة والشعور بالذنب بخصوص السلوك الجانح.

3- مفهوم سالب للذات وتشوه صورة الذات وأن اتجاهات الجانح نحو ذاته تميز بالسلبية نتيجة الخبرات السيئة التي كونها على نفسه مما جعله غير متقبل لذاته وأن تقدير الجانح لذاته يتميز بالدونية والقصور وعدم الواقفية.

4- نقص البصيرة وعدم التبصرة بعواقب الأمور والسلوك وعدم التعلم من الخبرة وعدم القدرة على الحكم السليم وعدم المسؤولية وخطأ الحكم وعدم الاهتمام بالمستقبل أو وضح أهداف أو فلسفة للحياة الإنسانية ونقص النقد الذاتي والبله الأخلاقي وعدم الشعور بالذنب ضعف الضمير والاستهتار بالقيم الدينية والقيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية.

5- معظم الجانحين يكونون ضعاف العقول والقلة منهم أذكياء والصحة العامة للجانحون هو أقل من المتوسط ويشاهد فيهم الكثير من العيوب الجسدية والتمرض للحوادث والعصابيين والقابلية للإيحاوء وعدم ضبط الاتجاهات الدفاعية والعدوانية والتدخين.سن مبكرة.

علاج الإجناح:

إذا الحدث ليس هو ذلك الإنسان المتوحش بطبيعته أو الذي يستطيع علاجه وإنما الجانح ما هو إلا إنسان عادي حكمت عليه الظروف بأن يسلك موعقاً فلماذا لا نقوم له هو الطريق، ومن أهم التوصيات الخاصة بالعلاج:
1- العلاج النفسي:

يهدف محاولة تصحيح سلوك الجائع وتعديل مفهوم الذات عن طريق العلاج النفسي ومحاولة التغلب على دوافع العدوان وإشباع الحاجات النفسية خاصة الحاجة إلى الأمن وإبدال السلوك العدواني إلى سلوك بناء ومن طرق العلاج الفردي أو الجماعي وتصحيح السلوكي المحرف عن طريق العلاج النفسي المركزي حول العميل والاهتمام بإصلاح الشخصية والسمات المرتبطة بالانحراف وحل الصراعات ومقابلة عوامل الإحباط والتغلب عليها وإشباع الحاجات النفسية غير المشبعة وخاصة الحاجة إلى الأمن، إبدال السلوك العدوي بسلوك بناء والعلاج بالعمل والاهتمام بالتربية الجنسية.

2- الإرشاد العلاجي والتربيوي والمهني:

يحتاج الحدث إلى صبر من قبل المعالج فلا تتفنن الثورة النفسية فلا بد من توجيه الوالدين بذلك وتحميلهما مسؤولية العمل على إبعاد الأزمات الانفعاليّة عنه قدّر الإمكان أو مساعدة المريض على ارتباط فلسفة جديدة للحياة وضرورة حسن التعامل والاعتراف بشخصيات الأطفال وعدم التفرقة فيما بينها وأن يكون الآباء قدوة سلوكية حسنة للأبناء.

3- العلاج البيئي:

وتعدّل العوامل البيئي في المنزل وخارجه وشغف أوقات الفراغ ومحاولة الترفيه والتسليه والقيام بأشكال الأنشطة المتعدة وعمل مع هؤلاء الجائعين على أساس من الفهم والرعاية بهدف الإصلاح لا للاستقام والتفريق والتعويض وليس العقل أيضًا تغيير الرعاية الاجتماعية للمريض بakhir الأسرة والمدرسة والمؤسسة واعتماد التطبيق الاجتماعي وتعديل الدوافع والاتجاهات وعرس اتجاهات جديدة مدرسة.
العلاج الطبي:

بالمعايير المحددة تحت الإشراف الطبي المتخصص.

5- العلاج الديني والتربية الدينية الخلقية السليمة.

Psy. Drug Addiction

(2) سيكولوجية إدمان المخدرات

وتعد مشكلة إدمان المخدرات إحدى المشاكل الكبرى التي يواجهها أي المجتمع خلال العقد الحالي، ولا يستثنى من ذلك أمة من الأمم أو طبقة اجتماعية أو فئة عمرية أو جنس.

ومما يلفت النظر أن المشكلة وتوقعات تفاقمها كانت ملحوطة منذ فترة مبكرة.

وتكون خطورة الإدمان على المخدرات لما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية ونفسية مدمرة تسبب على الفرد والمجتمع فقد دلت الإحصاءات الرسمية الصادرة عن الهيئات المتخصصة على أن هذا الوباء قد سجل بالفعل تهديداً لكيان المجتمعات وأسهم في عرقلة مسيرة البناء والتطور.

تعريفات الإدمان ومراحله:

تعرف المخدرات بأنها أي مادة تدخل إلى الجسم عن طريق الجهاز النفسي أو الهضمي أو بالحقن فتحدث تغيرات في وظائف الجهاز العصبي نفسه أو بنية، وقد تكون هذه المواد طبيعية أو مصنعة عملياً ولها تأثيرات كيميائية على الوظائف الحيوية للكائن الحي وتعتمد خطورة هذه المواد على الكمية التي يتعاطها الفرد، فكلما ازدادت الكمية التي يأخذها الفرد أدى ذلك إلى الإدمان، كما تختلف قدرة هذه المواد على إحداث الإدمان، فبينما يحدث الإدمان سريعاً إذا تناولنا مخدرًا معيناً فقد لا يحدث الإدمان إذا تناولنا نفس الكمية من نوع آخر.
ومع ذلك فإن الإدمان كما عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه حالة نفسية وجسدية
تنتج من تناول الكائن الحي مع العقار، من خصائصها ظهور استجابات وأنماط سلوكية
تشتمل نوعاً من الهر لتناول المخدر بصورة متعلقة أو دورية للشعور بأثاره النفسية أو لتجنب
الأثار المزعجة الناتجة عن عدم تناوله.

العقاقير:

العقار هو مادة كيميائية يسبب تغييراً كيميائياً في وظيفة عضو أو نسج معين مثل كأن يزيد
إفراز الغدة اللعابية أو ينقص منه، يرفع ضغط الدم أو يخفضه، يسرع دقات القلب أو
هدهئها وبدئي أو أنه لا يحدث تغييراً نوعياً في وظيفة العضو أي لا يكسبه وظيفة جديدة.
والذي يحدد كون العقار فلعني أو غير فلعني هو المجتمع بين القوانين التي تصنف صحة
أفراده إذا ما كان هناك نمو استعمال العقار ويحدث ذلك عندما يصل استعمال العقار
إلى مرحلة التعاطي الذاتي المتكرر خارج نطاق الاستعمالات الطبية المتعارف عليها طبياً
واجتماعياً.

العقاقير الفئوية فلعني هي تلك التي تستعمل في المجالات الفعّالة وتتداخل بطرق غير
فلعني وتؤخذ بطرق التداعي وتجرم بحكم القانون وأغلبها يحدث إدماناً وضرراً للشخص
والمجتمع.

ويندرج تحت هذه المجموعة من العقاقير مجموعة تختلف عن بعضها بقدر الضرر
الذي تحدثه ويجي مدى رفضها أو لفظها من المجتمع.

المجموعة الأولى:

وتشمل الكحول والكافيين في القهوة والشاي والنيكوتين في التدخين وإلى حد ما يتقبل
المجتمع هذه العقاقير رغم أضرارها المعروفة.
المجموعة الثانية:
وتشكل الحشيش وتقبله بعض المجتمعات.

المجموعة الثالثة:
وهي التي ترفضها أغلب المجتمعات وتتعلق منبهات الجهاز العصبي مثل الأمفيتامين، الكوكايين، الآفيون، عقاقير الهمولوس مثل لل.س.د.

وقد صنفت العقاقير وفق طرق عديدة، بعض هذه التصنيفات اعتمدت أعراض البحث العلمي وبعضها اعتمد التشخيص السريري، وبعضها اعتمد محك التأثير على الجهاز العصبي المركزي، وقد صنف دوسيك وجيراداتو 1989 هذه العقاقير على النحو الآتي:

الأفيونات: وتشمل الآفيون، والهيرويين والمورفين.

المخدرات: وتشمل بريبتورات، مثاكلين.

المنبهات: الأمفيتامين، والكوكايين.

المهلوسات أو المغييات: وتشمل عقار لل.س.د. (I.S.D.) والكلاتين.

الحشيش: وتمثل الماريوانا: الحشيش.

المنشقات: استيروين وبنزين وغيرها.

الكحول (الإيثانول): وتشمل البيرة والنبيذ وغيرها.

هذا وهناك تقسيم آخر لأدوات العقار يقوم على مدى تأثيره على الجهاز العصبي حيث تنقسم العقاقير إلى:

1- عقاقير منبهة للجهاز العصبي ومنبهات stimulants وتشمل: الكافيين والنيكوتين، والكوكايين، والأمفيتامين.

2- عقاقير مهدئة "المهدئات " Depressants: وتشمل على الكحول، والمخدرات مثل المورفين والهيرويين، والمسكنات وتشمل الأفيون.
- عقاقير منيقة "المنيوت والملوأت" وتشمل الماريوانا والسكالين (L.S.D):

- العقاقير النفسية:

هي كل مادة تؤثر على الجهاز العصبي المركزي سواء أكانت قانونية يمكن تداولها وتعاطيها بإشراف الطبيب على أساس تشخيص محدد لشخص يدته مدة معينة أو يمكن الحصول عليها من الصيدلية، ولا ترخيص من الطبيب المختص وقد يحدد الجرعات بدون إذن الطبيب المعالج.

وتشمل هذه العقاقير أساسا مجموعات من العقاقير المنشطة أو المبطنة أو النوبة أو المنومة وتغطي شعوراً سريعاً بالشعور الذهني والجسدي مع قدر من التفاعل والثقة بالنفس كما أنها تحدث أثراً مباشرةً على الخلايا العصبية:

1- عقاقير منومة:

توصف عادةً لمن يشكو من أرق شديد وتوتر نفسي ومن أمثلتها:

- Luminal
- Seconal
- Barbiturates
- Dore dev.e

2- العقاقير المهدئة:

توصف عادة لمن يشعر بقلق بسيط ومن أمثلتها:

- Tranquilizer
- Petranqoil
- Tranquilan
- Valium
- Bromides
- Mebramate
- Quatan
- Stimulant

3- عقاقير منشطة:

توصف عادة لمن يشكو من الخمول وعدم التركيز ومن أمثلتها:

- Amphetamine
- أفيترين
- Ephedrin
- Retalin
- Cafeine
العقوبات التي قد يتناولها الطلبة:

يمكن تقسيم تلك العقاب إلى مجموعات هي:

1- العقاب المستخدمة بعلاج الأمراض العقلية والنفسية:

من أهم الأمراض العقلية التي تصيب الأطفال والمراهقين هو الاكتئاب والفصام حيث يلعب التهيج الكيميائي البيولوجي الدور الأول في الاكتئاب الذاتي الذي يصيب الأطفال والمراهقين إذ أن الاكتئاب في الأطفال قد يأخذ صورة من أهم الأمراض العقلية التي تصيب الأطفال والمراهقين هو الاكتئاب والفصام حيث يلعب التهيج الكيميائي البيولوجي الدور الأول في الاكتئاب الذاتي الذي يصيب الأطفال والمراهقين إذ أن الاكتئاب في الأطفال قد يأخذ صورة التخلف الدراسي والانحلال والتبول الليلي كما يظهر دمكي شكل نوبات من الغضب الغريب.

و عند المراهقين قد يؤدي على الانتحار الذي قد يبدو لأول وهلة كأنه نتيجة لحوادث غير مقصودة مثل حوادث السيارات.

2- العقاب المستخدمة لتيسير الاستيعاب:

تشتمل هذه العقاب أساساً مجموعة من العقاب المشتملة أو الممنحة وإلى حد ما تتضمن هذه العقاب مع جرعة صغيرة من العقاب المهينة وقد يلجأ الطالب إلى العقاب الممنحة أحياناً إذا ما زاد النشاط إلى حد الأرق ومن أمثلة هذه العقاب مجموعة البنزدرين أو الأمفتيامين وهذه العقاب تعطي شعوراً سريعاً بالنشاط الذهني والجسد مع قدما من التفاؤل والثقة بالنفس وهذه المجموعات من العقاب التي تحدث أثراً مباشراً على الخلايا العصبية ويعتبر لها تأثير سريع ثم يختفي هذا الأثر بمرور بعض ساعات ليختفي أثرياً عكسياً من الشعور بالإرهاق والتوتر وحتى النشاط الذهني المبدئي لا يجدي فقد يؤدي إلى تطوير الأفكار مما يجعل الشعور بالنشاط الذهني شعوراً كاذباً بدليل أن الذاكرة لا تعني الكثير مما يقرأه.
الطالب تحت تأثير هذه العقاقير كما أن النشاط الجسدي والذهني يأتي فجأةً بشكل ثوري قد يسبب ميلاً شديداً لعدم الاستقرار جسدياً مما قد يضيف غنى عدم القدرة على التركيز الذهني.

ويرجع الدافع لاستخدام هذه العقاقير أساساً لتكيف لنوعية الاختبار. يعود الأثر المرضى لهذه العقاقير إلى نقطتين أساسيتين هما:

أ - أن هذه العقاقير سريعة الأثر سريعة الاختفاء من الجسم والمصحوب تعطيلها برد فعل مضاد تؤدي إلى الإدمان بعد فترة قصيرة من تناولها.

ب - أن هذه العقاقير قد تسرع إظهار الأمراض العقلية عن الأشخاص المهتمين بها خصوصاً مرضى الفصام، كما أنها تؤدي إلى إظهار بعض الأمراض الجسمية.

3- العقاقير المؤدية إلى الإدمان (العقاقير المهدئة):

يصاحب تناول العقاقير المهدئة التي تستخدم لتسريع الاستياع (مركبات مفيتماتين) تناول مركبات الفينوباربيتون وهي عقاقير مهدئة تضعف شركات المنتجة للأمفيتيامين عند تحضير الأقراص حتى يصبح أثر الأمفيتيامين محتملاً بل ومهجراً إذ أنها تحقق من التوتر المصاحبة لتناول الأمفيتيامين بعقار الفينوباربيتون أكثر فاعلية من إحداث الإدمان وإدمانه يؤدي إلى ركود ذئبي مع بطء التفكير وتبدد في الانفعال ورعاش في الأطراف.

تفسير الإدمان:

- التفسير النفسي:

يعزى الإدمان إلى عملية توجه أو احتياج وجداني يؤدي بالفرد إلى تعاطي المخدرات رغم من وجود خبرة أو حاجة فسيولوجية ويؤدي هذا الاحتياج الوجداني إلى نوع من الاعتياد النفسي يظهر في درجة الأولى في إعادة التجربة للحصول على المتعة المشابهة لمرة التجربة الأولى والاستمتاع بها. هذه الخطوة الأولى في الاعتماد على المخدر.
ورى مفكر علم الشخصية أن شخصية الفرد هي الأساس لتعاطي العقاقير بأن الوسط الواحد يشهد وجوه مثيرات واحدة مثلاً نجد أن شخصاً يتقبل تعاطي العقاقير وآخر يفرض ذلك.

علماء التحليل النفسي يرون أن تعاطي العقاقير يعبر عن نقصه إلى المرحلة الفنية حيث يرى أن ثدي الأم هو مصدر الأمن والأمان له وما كان يستعين عليه كشخص بالغ من أن يرضاة مرة أخرى لذلك يتجه إلى استخدام فمه يعكس الشراب أو تعاطي العقاقير التي تعطيه الأمن والأمان.

يرى السلوكين أن المثير ذائع من الوسط ويتكون استجابة الطالب رد فعل لما أثاره المثير فتعلم تعاطي العقاقير تعليماً شرقياً وسلبياً ويعتمد على قوانين التعليم وهي:

1- قانون الآثار: كلما تم الحصول على إشباع مقتفي موقف متتمة كلما أدى ذلك إلى أهمية المواقف المتتمة يكثر الاستجابة وثبيت السلوك الذي يؤدي إلى ارتبا الفرد وإشباع رغباته (أثر إيجابي) أما الأثر السلبي هو الذي يتجنب فيه الفرد إتيان السلوك الذي يسبب له الألم وعدم إشباع رغبة.

2- التكرار: يؤدي تكرار سلوك معين إلى تثبيته وتدعمه وخاصة إذا كانت الخبرات الناتجة من سلوك معين فيها إشباع للحاجات.

3- التعزيز: عدم وجود مكافحة عند قيام الفرد بسلوك معين يشيد رغبة ويثبت السلوك.

4- تقوية المادة: قد يتم تقوية المادة الضارة عندما يهتم الفرد بذاته دون النظر إلى معايير المجتمع.

5- العادات السلوكية الناجمة عن الإدمان مثل تلات الآلام والأحزان وتقليل التوتر بسبب الشعور بالنشوة والطراب:

80
أ - تحقيق وإشباع الدوافع العدوانية - الوصول إلى لذة العدوان ونزعة الاعتداء.

ب - تخفي التوتر الناجم عن القلق وتوجس وتقؤم الشر والضرر.

6 - الظروف العائلية التي ينحدر منها العديد من المدمرين.

التفسير البدني للإدمان:

يحتاج المصابون والذين يعانون إلى العلاج المедакدة للتخفيض من حدة أعراض ما يعانون منه من أمراض نفسية أو عقلية. وتفسر هذه الظاهرة بالعلاج البدني ويفهم أن يكون الإدمان عرض من أعراض الحالة المرضية مثل الاكتئاب والقلق النفسي والفصام في بدايته.

التفسير النفسيológico للإدمان:

إذا تعاطي المخدرين يحدث تغيرات هامة بالجسم واضطرابات في النواحي الحسية والحركية والعصبية وغيرها تعتاد الجسم على هذه الحالة الجديدة ويشعر الفرد بالضيق والضجر إذا عاد إلى حالتة الطبيعية أو امتنع عن تناول العقار نتيجة اختلال الانزيم الكيميائي والحيوي الذي اعتاده الجسم. وهذه حالة الإدمان المأجورة أو متوقف عن تناولها نتيجة اختلال الانزيم الكيميائي والحيوي الذي اعتاده الجسم.

وقد يحدث تغيرات ناشئة من الخلايا الأيضية في الخلايا المناعية التي يتحاول إدمان الكحول والخشي في حالة إدمان الكحول نقص بعض الفيتامينات مثل ب مما يؤدي إلى أشتهاء الكحول.

وعند تعاطي الكحول يحسن أداء وظائفه مما يؤدي إلى أشتهاء الكحول.

وهي حالة تغير بيوغلوية عبارة عن تحول الإدمان من فكرة إلى فعل متابع بأخذ مكان له بصورة احتياج الجسم فيصبح إدمان.

كما أن الأعراض الفسيولوجي تؤدي إلى اتجاه المدمن إلى تعاطي أنواع بديلة من المخدرات في فترة الكف عن تعاطي المخدر الأول وهو ما يزيد من خطورة الإدمان وتحويله إلى إدمان مركب لعدد مختلفة من الطرق.
- التفسير البيولوجي للإدمان:

يفسر الإدمان على أساس وجود نوعين من المستقبلات Receptors على غشاء جدار الخلايا العصبية مستقبلات دوائية يؤدي تفاعلها مع العقار إلى مفعول الدواء ومستقبلات ساكنة وغير نشطة لا تتفاعل مع العقار ويؤدي تناول العقاقير بصفة مستمرة إلى تنشيط الأخيرة وتحول إلى مستقبلات دوائية مما يؤدي إلى حاجة الفرد إلى جرعة متزايدة من الدواء كي تسبب نفس المفعول للعقار وهذا ما يعرف بالاحتمال.

وعند الإقلاع المفاجئ عن العقار تنشيط المستقبلات الزائدة وتؤدي إلى ظواهر غير طبيعية مثل الأرق والقلق والهلوسة (إعراض الانتناج).

ويوجد أيضاً ممران عصبيان الأول يشبه الحالات العدية وثانوي ينشط فقط عند الإفراد يُستخدم العقار، وهذا الأخير يهبط نشاطه في الحالات المادية والإقلاع الفجائي يؤدي إلى نشاط مكتفٍ بالدماغ المرن وتشاؤم من ذلك إعراض الانسحاب.

- تفاعل العقاقير مع الموصلات الكيميائية بالدم:

ثبت من الدراسات على الحيوانات أن الكحول والمنومات البارбитورية وخاصة الكورال يعد تمثيليماً يُحسن تحاليل من المواد الأخرى تؤثر على مادة الدوبامين والتورادرينالين وتتفاعل مع مشتقاتها الوسيطة لتكون مركبات شبه قلوية لها خواص الأفية وتسمى هذه المشتقات تترافيدرو أيزوكينابولين.

- تغير النشاط الكهربائي بخلايا المخ:

يؤدي الخمار والعقاقير إلى تغيرات في نشاط خلايا المخ الكهربائي ونطاق الهرمونات.

يعتقد أن لها علاقة بالإدمان.
كيفية حدوث الإدمان ومراحله:

يبدأ الإدمان بإساءة استعمال عقار ذي فاعلية على الجهاز العصبي من الناحية العضوية والسلكية وذلك لأسباب طبية أو نفسية أو اجتماعية وحالات نادرة لأسباب طبية علاجية.

الإسراف في العقاقير:

ويقصد به سوء الاستعمال أو الاستعمال غير الطبي للعقاقير وهو استعمال وقتي أو دائم لها لا يتفق والحاجات الطبية، وهذا يحدث بإرادة واختيار المتعاطي بدون حب الاستهلاك والفوائد أو لا شعوره خبرة معينة أو للشعور بالراحة وسوء الاستعمال لا يصل إلى درجة الإدمان.

يمر الإدمان بعدد من المراحل هي:

مرحلة التعدد:

وتتمثل هذه المرحلة مراحل التجربة، حيث يتم تناول المخدر من قبل آخرين له خبرة سابقة ومناسبات اجتماعية وقد يتكرر هذا التناول دون أن يؤثر ذلك على كفاءة الفرد وعلاقاته الاجتماعية.

مرحلة التحمل:

إذا داوم شخص على استعمال عقار ما لفترة طويلة فإن أنسجة الجسم لا تستجيب لجرعاته المتعددة بمرور الوقت ومهلة هذه الحالة هلزت زيادة الجرعة أي أنه يحدث نقص تدريجي في الاستجابة.

وإذا أوقف العقار لفترة يمكن أن تعود الاستجابة إلى طبيعتها وتتسر هذه المرحلة باتجاه العقار مع المستقبلات الخلوية مما يعوق أي استجابة لاحقة.
الفصل الثاني

Addiction

مرحلة الإدمان

ويتمحى حالة من الاعتماد السكولوجي والفيسيولوجي على العقار ويعرف أحيانًا بأنه حالة تسمى مزمنة ضارة بالشخص والمجتمع ناتجة عن استمرار تفاعلي عقار معين مثل المورفين والكوكايين، الحشيش، منبهات الجهاز العصبي مثل الأنيفينامين والكحولات - وتناول هذه العقاقير يجرم بحكم القانون.

وإذا تناول شخص ما أحد هذه العقاقير لفترة فإن أنسجة الجسم تعتمد على وجوده بحيث أنه في حالة عدم وجوده فإنها تعجز عن تأدية وظيفتها الطبيعية ويؤدي وقف العقار في هذه الحالة إلى أعراض إنسانية وظاهرة الخروفة قد تؤدي بحياة الإنسان وهذه الأفعال تناقص الفاعل الطبيعي للعقار وتمرور الزمن يتكون لدى المدمن رغبة حادة للحصول على العقار من أي مصدر وبأي طريقة.

مرحلة الاعتماد النفسي:

ويتم تلك الحالة التي تنتج من تعاطي المخدر وتسبب له الشعور بالارتياح فتولد لديه دافعاً نفسيًا لتناول العقار المخدر بصورة ممتعة أو دورية لتجنب الشعور بالقلق وتحقيق اللذة. إن هذه المرحلة تمثل علاقة نفسية بين العقار والشخص وتظهر هذه العلاقة في شكل رغبة العقاقير تسبب درجات أعلى من غيرها من الاعتماد النفسي، كما أن التكيف النفسي للفرد له دور كبير في درجة الاعتماد النفسي على العقار.

الاعتماد الجسدي:

ويتم تلك المرحلة التي تنتج عنها تكيف وتعدد الجسم على العقار مما يؤدي إلى ظهور اضطرابات نفسية وصعبة شديدة لدى المتعاطي عندما يتمتع عن تناول العقار بصورة مفاجئة، وتتضمن الاعتماد الجسمي خلال فسيولوجية ناشئة عن طول استخدام العقار.
ويتميز بظهور أعراض الإنسحاب عند التوقف عن استخدامه، والاعتماد الجسدي تعبير عن العلاقة الكيميائية بين المقار وأجهزة الجسم المختلفة، وتبدو هذه العلاقة واضحة عند اعتماد الجسم على هذا المقار بحيث تظهر أعراض انسحابية إذا توقف عن التعاطي. وتعتبر هذه المرحلة هامة من الناحية العملية فهي مؤشر لدرجة الاعتماد التي وصل إليها الفرد، ويتطلب التعاطي عناية طبية ونفسية وتمريضية خلال الفترة الإنسحابية، كما أن الهدف الأساسي للمنعاضي هي هذه المرحلة هو انتهاء الأعراض الإنسحابية بينما لا يبين مسحا للمجموعات المختلفة من المواد القابلة للإدمان والأنواع المختلفة للاعتماد عليها وهو نموذج معدل من (موجنز جاكويسن). يشعر المتعاطي إلا بقدر ضئيل من الشوكة الذاتية، وأضيف إلى ذلك أن درجة الاعتماد تعتبر مسئولة عن درجة التسمم المزمن الذي يمكن أن يظهر بصورة متعددة فإذا ما وصل الفرد إلى هذه المرحلة كان مدمناً عليه فالدم من هو (ذلك الفرد الذي تعود على تعاطي مادة مخدرة بأي صورة من صور التعاطي بحيث ينتج عن الإفراط انتعاشي تبعية نفسية وجسمية)، والرسم التالي يوضح العلاقة بين مرحلة الاعتماد النفسي والجسدي والضرر:
- أسباب الإدمان:

لتجأ الإنسان إلى المواد الكيميائية منذ بدء الخليقة لعلاج أمراضه وكان أول تلك الأمراض التي طلب لها الإنسان علاجها الأمراض المزمنة ومن هنا كان بحثه عن الأعشاب المخففة للآلام التي استخلص منها المادة الكيميائية الفعالة ثم تبعها الثورة الكيميائية في مجال علاج الأمراض النفسية والعقلية. إلا أن هذه الثورة لها عواقبها مثل باقي الثورات ومن إحدى العقبات السلبية هي سهولة الحصول على المواد الكيميائية الفعالة نسبياً في صورة مركز سهولة التناول مما أدى إلى سوء استخدامها أو تناولها بلا داعٍ طبي أو اللجوء إليها كحل سهل بلاً من مواجهة المشاكل النفسية أو الاجتماعية كما أدى ذلك إلى الاستخدام السهل عن بعض الشخصيات المهيئة إلى إدمانها.

وبالطبع يلعب التأثير الفارمакولوجي لهذه العقاقير على الجهاز العصبي دوراً مهماً كبيراً في ذلك المجال ولكن لا يمكن أن يكون هو السبب الوحيد ولا أصبحنا كلنا جميعاً مدمنين على عقار أو آخر بل دافع سيئولوجياً يجعل على الاستمرار في تعاطي هذه العقاقير كما أن هناك أسباب أخرى تساعد في حدوث الإدمان.

1- أسباب تكمال في العقار نفسه:

العقاقير المدفونة بالإدمان تتميز بسرعة التأثير مما يجعل المدمن يربط بين تناولها وبين أثرها النفسي ربطاً واصفاً - فمن المعروف أنه إذا دام شخص ما على استعمال عقار معين لفترة طويلة فإن أنسجة الجسم قد تعتبره أحد المكونات الطبيعية اللازمة لتأدية وظيفتها وينتمي الجسم مفعوله بمراحل الزمن واستمرارية التعاطي ومن ثم يستلزم زيادة الجرعات للحصول على الاستجابة العادية. كما تتميز تلك العقاقير بأنها تحدث أثرها بطريقة مباشرة أو أنها تؤثر على جدار الخلية العصبية عند أماكن معينة تسمى المستقبلات
وتتميز أيضًا بأن الجسم يتمتص من أثرها بسرعة وبسرعة متزايدة أما البعض الآخر تعمل عن طريق التأثير في بعض الأنزيمات الموجودة بالجهاز العصبي أو تعمل على تخزين مواد بروتينية هامة تعرف بالأمديات الأحادية. لذا ولذلك تحتاج إلى بعض الوقت لكي تحدث أثرها.

والعاقبة التي تؤثر على الجهاز العصبي مثل المسببات تحدث حالة انسحاب نفسي وارتياح ومرح وتشويه الجسم ومن ثم لها قدرة خارقة على إجبار الشخص على سوء استعمالها وتعاطيها باستمرار.

2- أسباب تكميم الشخصية (الفردية):

لم نستطيع بعد تعريف مثل هذه الشخصية التي لها استعداد للإدمان ولو أن لهم تكوين سكولوجي معين فليس كل من يتعرض لعقار من عقاقير الإدمان قابلاً لأنه يصبح مدخناً.

إن ما يفرق الإنسان عن الحيوان هو رغبة الإنسان في تماوز الأدوات للريض بطيبته تلمس مع الذهاب الشفاء العاجل ويرغب في استعمال العديد من العقاقير وبصفة مستمرة لما للعقار من أثر على أجهزة اليدين المختلفة من حيث القوة والنشاط ومن حيث المستوى الوظيفي للجسم ومن السمات الشخصية عدم النضج، والضعف الجنسي، عدم الاستقرار والعدوانية، واضطراب النزاع، العقول، التوتر، التوتر حول الذات والحاجة إلى إشباع الرغبات في الحال وكذلك القابلية للإصابة بالأمراض. ففي الجانب السكولوجي نجد أن علامة الطب النفسي أجمعوا على أن تعاطي العقاقير والمخدرات يؤثر على الوظائف العقلية للفرد من حيث الإدراك والتذكر والتخيل والقدرة على الإبداع كما يؤثر على الجانب الانفعالي للشخصية وما يترتب على ذلك كله من تكيف أو توافق بالنسبة للفرد مع نفسه بالنسبة له مع غيره من الناس.
3- أسباب اجتماعية (بيئية):
من العوامل التي تساعد على تفشي ظاهرة الإدمان هو وجود تنافقات اجتماعية الأغلبية والأقلية أو بين جيل وآخر - كما أن التنافقات الموجودة بين الجيل.
ومن آثار الإدمان:
1- اضطراب العمليات العقلية العليا كالتذكر والتفكير والإدراك والتصور.
2- العدوانية والسلوك العدواني والكراهية.
3- اضطراب العلاقات الاجتماعية.
4- انفراط الكف عن الكلام.
5- الهوس الكلامى واضطراب الحركة وتشوش الأفكار.
6- استمرار التعاطي دون توقف - نوبات تشنجية.
7- عدم الرغبة في الاهتمام بما يدور حوله.
8- اضطراب الأمور وسوء التقدير للمواقف واضطراب التصرف.
9- عدم التبصير بعواقب الأمور وفقدان الحياء واضطراب التنسيق الحركي.
10- غالبًاً مع تحدث كوارث فادحة عند قيادة السيارات.
11- الغيرة المردية - العمة - التجوال - الهلاوس - الهزيان - الرعاش.
مخاطر جسيمة مثل:
1- آلام بالجهاز الهضمي بسبب التهاب المعدة والأمعاء - نزيف من المعدة.
2- تزايد نبضات القلب.
3- تضخم الكبد - التهاب بالبنكرياس.
4- فقر الدم بسبب قلة الطعام وكثرة التعاطي.
الفصل الثاني

5- افتقار الجسم إلى أنواع مختلفة من الفيتامينات مثل أ، ج، ب.

6- ازدياد نسبة احتمال التعرض لمرض السل والالتهاب الرئوي إلى خمسة أمثالها عن الشخص العادي.

7- هبوط نشاط الجهاز العصبي، وحديث أضرار بمراكز المخ العليا.

8- التهاب الأعصاب مثل أعراض الأطراف وعصب العين مما يؤدي إلى الشلل- العمى وغير ذلك.

9- اختلال التوازن نتيجة لتأثر خلايا المخيخ وضمورها - فقدان السيطرة على الاتزان الحركي مما يؤدي إلى اختلاف التناسق العضلي الحركي وبالتالي إلى ضمور الخلايا وارتحاء عضلات الجسم والتنزح واهتزاز اليدين وارتخاءها واهتزاز حركة العين وتعلم واضطراب الكلام.

10- حالات التماثلي الزيادة تتعطل مراكز الجهاز العصبي في النخاع المستطيل حيث تتأثر وظائف القلب والتنفس وقد تتض النحالت المزمنة إلى الموت.

ومن الناحية الاجتماعية:

يتم الزوجة بالإهمال والخيانة ويسع معاملتها بمجرد الاستفراز البسيط وتتوتر العلاقات الأسرية وتتشب الخلافات التي تتفاقم يوم بعد يوم وتؤدي إلى التفكك الأسري والطلاق وشتات الأولاد وضياعهم ما بين الأب أو الأم.

ومن الناحية الخلقية:

الانحدار الخلقي واستخدام السبب الفاحش، والانحراف الجنسي وتنافص طاقاته الاستقلالية ويعتمد على الآخرين ولا يستطيع التحكم في سلوكه اللا سوي مما يؤدي إلى انتشار الفساد في المجتمع.
- الظروف العائلية التي ينحدر منها العديد من المدمين:

تتسم الحياة الأسرية للمدمين بالآتي:

أ - الغياب الطويل للأب أو الأم عن الأبناء.

ب - الأب أو الأم المعادي.

ج - أن يكره الأبناء أحد الأبوين.

د - ألا يتم الدور الأبوى السليم.

ه - العلاقات الأسرية الأبوية المهارة المهدمة.

و - كثرة الخلافات الأسرية.

ز - التناfindViewById والاضطراب الزائد بين الأبوين.

ل - عدم وجود القدرة الوالدية الحسنة (أحد الأبوين مدمن).

ع - التفكك الأسري والطلاق ووجود بدائل عن الأمهات أو الآباء.

صحبة الرفاق:

وما فيها من رغبة لمجرات الصحبة الشريرة أو إغراء رفقاء السوء والتقليد والتجربة أو المشاركة في التعاطي والنزعة إلى تحقيق الذات وإثبات الرجولة.

المعتقدات السائدة الخاطئة:

إن العقاقير تسبب نوع من النشاط والحيوية وأنها تزيد القوة الجنسية.

السمات الشخصية للمدمين:

ينتمي أكثرهم إلى بيئات منخفضة اجتماعياً - يبدو عليهم القلق - وانعدام الطمأنينة.

والشعور بالذنب وعدم الاستقرار الانفعالي وانخفاض تقدير الذات - يواجهون حياتهم المبكر قدراً كبيراً من التوترات وقدر أقل من الإشباع وقدرة أقل على حل المشكلات - يتصفون
العدوانية والتعبير بالسلوك عن مشاعرهم والتماس انتباه الآخرين اجتذابًا لهم - يكرهون التسلط ويتعدم إحساسهم لشعور الآخرين.

علاج الإدمان:

١- المستشفيات العامة ومستشفيات الأمراض العقلية والمصحات النفسية:

٢ - علاج الأمراض الانسحابية.

٣ - نوعية الأهل والأقارب والأفراد المتعاملين مع المدهم وعلاجهم أحيانًا.

٤ - مراقبة المدهم بعد العلاج ربما تحدث انتكاكات نتيجة ظروف البيئة التي تواجهه بعد الخروج والظروف الأولى التي دفعته للإدمان.

٥ - تأهيل المدهم - ممارسة الرياضة - تكوين علاقات سليمة - تغيير البيئة والأهل والأبناء.

٦ - حقل العمل أو الدراسة.

علاج الإدمان عن الخمور:

اكتشافه في مراحله المبكرة - المؤثرات الاجتماعية أكثر حساسية من المضاعفات النفسية والعقلية والجسدية - الانتهاج النهائي عن التعاطي.

خطوات العلاج:

أ - تشخيص الجسم من الخمر عندما يكون المدهم غريبه أو تسمم.

ب - عند الإفراقة علاج نفسي.

ج - دراسة ظروف المريض كلها.

د - علاجه بالموجهات والمادات مع الفيتامينات.

ه - إجراء الفحوص اللازمة.

و - تخفيف جرعة المطمن تدريجيًا إلى جرعة ضئيلة مع إضافة مضادات الاكتئاب.
العلاج من طريق الأدوية:

الأنتيبيوس Qrinc مرة أو مرتين في اليوم وممكن كبسولة تحت الجلد معالجتها 6 شهور ولكن له مضاعفات كثيرة ولذلك يوضع المريض تحت المراقبة (الإكتتاباضطراب عقلي – التبول والتهاب الأعصاب – اضطراب دقات القلب).

علاج الإدمان على العقاقير:

1- التوقف عن استخدام المخدر – معالجة الأعراض الانسحابية.

2- استخدام عوارض بديلة مثل الميثودون يسهل التوقف عن استخدامه وبقدر أقل من المضادات وانتقاص الجرعة يتم في فترة 7 إلى 14 يوماً حتى نصل إلى الامتناع الكامل (هذا الدواء يعمل علی عمل المورفين والهيرفيين ومشتقات الأفيون).

3- العلاج النفسي.

4- العلاج عن طريق الضغط الاجتماعي من قبل الجمعيات.

علاج المئومات والمهدقات:

بسبس النوم بالتدريب – التدريب على الاسترخاء.

التدخين:

أ – الإقلاع الناجح وتحمل أعراض الامتناع أو الإقلاع التدريجي.

ب - استخدام بدائل مثل الحلوى.

ج – العلاج النفسي السلبي.

د – استخدام مهدئات بجرعات صغيرة جداً ولددة محدودة.
التحشيش والماريخواع

المملكة هي غرف هادئة ضعيفة الإضاءة، ومعالج المضاعفات، الإقلاع المفاجئ لا يسبب أعراض مزعجة.

الوقاية:

(درهم من الوقاية خير من قنطار من العلاج):

1- احتواء وعزل المتعاقدين والمدنيين لمدة محددة من العدوى للإدمان إلى الآخرين.
2- التشتريات الوقائية الخاصة والتداول والترويج والجلب.
3- التوعية الدينية.
4- مسؤوليات البيئات الاجتماعية - الأسرة - الالتزام بالحقوق والواجبات والقدرة من الآباء والتربية السليمة - المشاركة في اختيار الرفاه والأصجاد.
5- التوعية الإعلامية: نشر المعلومات الهادفة والتبصرة بخطورة الإدمان.
6- المجتمعات المحلية والمؤسسات التربوية مثل دور الإعلام والهيئات الأمنية والصحية والاجتماعية والأسرة والمدرسة - المساجد.

توجيهات ونصائح:

1- للطلبة الذين يتعاطون النبهات لتساعد على السهولة خاصة أيام الامتحانات عدم الإسراف في شرب القهوة والشاي لأن هذه المشروبات تؤدي إلى النوم والكفايين ولم يثبت إطلاقاً أن لها تأثير على فاعلية التحصيل الدراسي.
2- إتباع طرق المذاكرة السليمة التي تساعد على التحصيل وعدم الإرهاق الذماني مثل أخذ فترات راحة بين المواد المختلفة والراجعة للمواد الدراسية على فترات قريباً والمذاكرة أول بأول.
3- شرب مشروبات لا تؤثر على الجهاز المصبي - عند الشعور بعدم القدرة على
المواصلة ينصح بالتوقف مباشرة.

4- عند قيادة السيارات ينصح تناول وجبات دسمة تجلب النعاس وتؤدي إلى الحمول
وعدم الحيوية - عند الشعور بالمثل والضيق ينصح بالتوقف مباشرة عن القيادة والقيام
ببعض التدريبات والوجبات الخفيفة التي تنشط البدن وتبني ذلك كذلك في الاستدكار.

(4) سيكلوجية الشهاد;

الشاهد هو كل من لديه علم ينطلق وينسل بالواقعة أو مرتكبها إذا كانت من قبيل الوقائع
الإجرامية.

أما الشهاد الذي يكون قد سمع رواية بطريقة غير مباشرة نقلاً عن شاهد أول أو ثاني
فإن مثل هذه الشهادة النقلية أو السمعية لا قيمة لها إلى إذابات الوقائع من الناحية القانونية.
والشاهد قد يكون مبالغ لا صلة له بالواقعة أو الجريمة، وقد يستدعى للشهادة أو تطلب
منه دون صلة بالواقعة أيضاً، وقد يكون مجنولاً عليه أو أصابه بعض الضرر منها، كل هؤلاء
شاهد يتأثر بالعوامل والمؤثرات المختلفة التي تؤثر في صحة الشهادة ولكن بدرجات، فالمجري
عليه من أضرت به الواقعة لهما موقف خاص يؤثر في شهادتهما، وذلك لأنهما موضع عدوا
أو ضرر للجاني يخلق في نفسهما عدواً وكراهية مضادة ورغبة في الانتقام.

أهمية الشهادة:

تعتبر الشهادة على جانب كبير من الأهمية والخطورة لأنها تقرر مصير المتهم، وقد
تفضي على حياة شخص بريء.

وتراجع أهمية الشهادة وخطرتها إلي أن الشاهد إنسان وبشر يخضع لعوامل ومؤثرات
عديدة تؤثر في كيانه الجسمي وحواسه وتكوينه النفسي وعلاقاته الاجتماعية، مما يؤثر ذلك
على صحة الشهادة سواء بдум أو بدون عمد.
والعوامل التي تؤثر في ذاكرة الشاهد فتجعله يتخلى عن غير قصد منه، ولذلك تستخدم بعض طرق التشويش مع بعض الشهود إذا كانت الجريمة دولية، وكذلك أثر الرأي العام، وسائل الإعلام وما يتردد من الناس من إشارات توجيه الدعوى.

عقوبة الشاهد الزور: لا الشرع بالجلد وعدم قبول أي شهادة له على الإطلاق وهناك بعض الأحكام المدنية وذلك حسب البلد " السجن لمدة تتراوح ما بين 2 شهور- 2 سنوات ".

(5) سيكولوجيا القاضي:

هناك عدد من الظروف والعوامل التي تؤثر في القاضي من تقديره للأدلة واستنتاجه وحكمه وتقديره للعقوبة، ولهذا علي القاضي تحري الدقة والحيادية وتطبيق العدالة، وعلي القاضي أن يلم بحاله المتهم العقلية والنفسية أثناء ارتكابه للجريمة، وما هي العوامل التي أدت إلى ارتكاب الجريمة. هل هناك أدلة كافية لإدانته وقت الضبط، هل هو بالفعل أرتكب الجريمة أم غرر به أم إدعاء كاذب.

الدفاع وهيئة المحقفين:

الدفاع: إخفاء الحقيقة أو الفتوح طلب الرحمة وتخفيف المسؤولية عن المتهم، رغم معرفته بأنه مدان.

هيئة المحقفين: هل هم على افتتاح تام بالحكم الذي أصدروه من خلال ملاسبات القضية.

الدفاع والنيابة العامة.
الفصل الثالث

الشخصية والإطار الاجتماعي وارتباطهما بعلم النفس الجنائي

(المنظور التحليلي)

- الشخصية ومعناها
- الجانب المعرفي من الشخصية
- الجانب المزاجي من الشخصية
- الجانب الوجداني من الشخصية
- الاتجاهات النفسية
- الإطار الاجتماعي وعناصره
الشخصية والإطار الاجتماعي \\
ورابطهما بعلم النفس الجنائي

قد يبدو هاماً بعد تناول موضوعات علم النفس الجنائي الأساسية أن نشير إلى ركين أساسيين من أركان الحديث في مجال علم النفس بصفة عامة، وعلم النفس الجنائي بصفة خاصة. وهذان الركبان هما الشخصية من جانب والأطار الاجتماعي وعناصره من جانب آخر.

الشخصية ومعناها

وردت تعريفات مختلفة وكثيرة عن معنى الشخصية لدى علماء النفس، ومن يطالع الكتب الكلاسيكية في موضوع الشخصية مثل كتاب الپورت Alport، سيكون على سبيل المثال، سيتحقق من أن هناك مئات من التعريفات قد تم لهذه المفهوم.

ولا يعني تعدد هذه التعريفات أنه لا انتقاء بينها، كما لا يعني غموض المفهوم الذي تتناوله.

ولكنه يعني فقط اختلاف زوايا الاهتمام بعدد أو آخر من أبعاد المفهوم نظراً لاختلاف الأطر النظرية التي يدخل بها المنظرون المختلفون على هذا المفهوم كسبب إلى استجابة معانية وإيضاح جوانبه.

وقد قدم أبو الفيل تعريفاً للشخصية مؤسساً على رؤى الباحثين المختلفين في هذا الصدد.

في الوقت الذي يعكس فيه قبوله له، وهذا التعريف هو:

يعني السكولوجيون المعاصرون بالشخصية ذلك التكوين الثابت نسبياً من السمات كالإدراك والتفكير والشعور، والذي يعكس ذاتية المستقلة للفرد، أو هي عبارة عن تكوين مجمل يتضمن الخصائص الجسدية والأفكار والدوافع والانفعالات والاهتمامات، والاتجاهات. وسمات الشخصية تتضمن:
الفصل الثالث

1- السمات الجسدية كالطول والوزن وسلامة الحواس والجمال والحيوية والظهور العام.
2- سمات عقلية مثل الذكاء والقدرة على التفكير والتذكر.
3- سمات دافعية كالحب والاجهادات والقيم والمعتقدات.
4- سمات انفعالية كالذبابة والقلق وضبط النفس.
5- سمات اجتماعية كالتعاون والصداق والأمانة والانتماء والاعتماد على الآخرين.

ومن الواضح أن التعريف قد أحاط بمجمل الخصائص الواسمة للأفراد كما أبرز عنصر التفرد الذي من المقدر أن يساو بين الأفراد يتم جوانب الشخصية المختلفة. ومع ذلك فإنه قد يبدو ملائماً أن نستخلص من هذه الصياغة التعريفية بعض الجوانب التي نرى أنها قد تكون ذات أهمية ونحن نعمل بعض موضوعات علم النفس الجنائي، مما يعطي لاحقاً تتمثل هذه الجوانب فيما يمكن أن نسميه مكونات الشخصية الأساسية، ومن أهم هذه الجوانب:

الجانب المعني من الشخصية:

يتصل هذا الجانب بالاستعدادات الفرد وقدراته المعرفية. وقد يبدو من المثير توضيح الفرق بين مفهومين كبيرين ما يرد مترادفين دون تبصرب ما بينهما من اختلاف أو ما بينهما من التقاء، وهذا المفهومان هما الاستعداد والقدرة.

يعني مفهوم الاستعداد الجانب الفطري الموروث من القدرة، أو بمعنى آخر ما نولد به كإطار أو حدود للقدرة، حين تم القدرة الاستعداد بعد أن تأثرت مع خبرات أتاحت للفرد فصاً ما كان كامناً محقاً بالفعل، ومن ثم يمكن صياغة المعادلة الآتية للتعبير عن معنى الاستعداد والقدرة على النحو الآتي: استعداد + خبرة = قدرة.

وجدير بالذكر أن الفرد قد يولد بدرجة كبيرة من الاستعداد، ولكن لا تستفله خبرة الحياة بتوظيف كل هذا الاستعداد الموروث ومن ثم تحويله إلى قدرة. والخروج بين الأفراد.

١٠٠٠
معظمها وكذا الفروق بين المجتمعات تتوقف على حدود النجاح في إخراج الاستعداد إلى حيز القدرة. كما أنه، وجد جبائر، أيضاً أن الهدف من عمليات التتمية أو التدريب أو التعليم، ليس هو خلق درجة من الاستعداد لم تكن موجودة. فهذا ما لا تستطيعه على الإطلاق، ولكن الهدف منها هو توظيف أكبر درجة ممكنة من استعداد الفرد.

وباتحاج الفرق بين الاستعداد والقدرة يبقى لنا أن نشير إلى أن هناك نوعين من القدرات:

- قدرات تقريرية، مثل الذكاء، وما ينطوي عليه من قدرات نوعية مختلفة، وهي تقريرية لأن معطياتها الأساسية هي المعلومات التي تحصلها من البيئة، كما أن نواتها لا تنطوي على جديد عن معطياتها. وبالإضافة إلى هذا النوع من القدرات، فهناك القدرات التغييرية، وهي تغييرية لأن نواتها تحمل الجديد من الفكر الذي يمكن الوصول إليه عن طريق تغيير رؤية الفرد عن القديم والمألوف. وتمثل القدرات الابتكارية عالم القدرات التغييرية.

- ربما يتضح الفرق بين القدرات التقريرية المتمايلة للذكاء والقدرات التغييرية المتمايلة للابتكار حالت المقارنة بين تعرف ذكاء والابتكار والمقارنة أيضاً بين مقتضيات كل منهما.

الذكاء وبعض من حقيقاته:

يعرف باتون (Payne & Patton. 1981. P.166) الذكاء على أنه مقدرة الفرد على التكيف وتحصيل المعلومات وحل المشكلات وتفسير التنبؤات الواردة من البيئة على نحو يعين على إصدار السلوك الملائم، هذا بالإضافة إلى القدرة على تجميع المعلومات واختزانها. ومن ثم فهو تعريف ينتمي كثيراً من تعريف ديفيد وكسيلر وهو صاحب أشهر مقياس للكفاءة. إذ يعرف وكسلر الذكاء على أنه مقدرة الفرد على التصرف على نحو هادف والتفكير بشكل منطقي والتعامل بفاعلية مع البيئة.

هذا، وترتبه بالذكاء مجموعة من الحقائق الأساسية والهامة سواء من منظور تمثل معنى الذكاء أو من منظور الإعادة التطبيقية. ومن أهم هذه الحقائق:
الفصل الثالث

1- إن الذكاء - وكما سبق أن أوضحنا - محدد بفعل عوامل بيولوجية (تشكل الأساس
الفطري للذكاء)، وتفاعل عوامل اجتماعية تقوم في صلب الإطار الاجتماعي الذي يعيش الفرد
فيه.

وتغني هذه الحقيقة صعوبة التهوين من الدور الذي يمكن أن يلعبه أحد محدثي الذكاء،
فلا ذكاء بدون رصد فطري موروث يقف بمثابة المهيمنة للتعامل مع الخبرة البيئية، كما أنه
لا ذكاء بدون الخبرة البيئية، والتي تقف بمثابة المترجم للرصد الفكري والموظف له. كما
تعني هذه الحقيقة أيضاً أن هجراً أحد المحدثين له تأثيره السلبي على مستوى الذكاء الذي
يصل إليه الفرد.

2- إن الذكاء ليس بالقدرة الواحدة، فهو محصلة عدد مختلف من القدرات، كل منها
يساهم في تشكيك الدورة الكلية للذكاء. صحيح أنه يقوم وراء هذه القدرات نسخ اختلافها
ما يسمح بالتثبيت بوضع قدرة معينة من معرفة حدود قدرة أخرى، إلا أن هذا لا يمنع على
الإطلاق من وجود درجة من التباين في درجة معينة عن درجة الأخرى. هذا وإن ظل
هذا الاختلاف أو التباين في شكله السوي محسوساً في مداه.

3- وينبغي على الحقيقة الثانية السالفة الذكر حقيقة ثالثة وهي أن معرفة الدورة الكلية
لذكاء الفرد لا تمكن بالحسم فيما إذا كان الفرد سبيلج في عمل معين من الأعمال أو
مجال دراسي، إذ سيضيق لنا أن نعرف حدود إسهام كل قدرة من القدرات في هذه الدورة
الكلية، لأن النجاح المهني أو الدراسي وإن توقف نسبياً على الدورة الكلية للذكاء فإنه يتوقف
بدرجة أبحر على درجة الفرد في القدرة أو القدرات المناسبة لطبيعة المجال المهني أو المجال
الدراسي.

4- يصل الذكاء إلى أعلى معدل له بداية سن الرشد ثم يعترض التدهور التدريجي بعد
ذلك، وأن هذا التدهور لا يأخذ شكلاً محسوساً إلا مع تقدم الفرد في العمر.
5- أن هناك قدرات معينة أكثر حساسية للتدور من قدرات أخرى سواء أخذ هذا التدور صورة التدهور الطبيعي المصاحب لتقدم الفرد - ظهور العمر أو أخذ شكل غير طبيعي نتيجة لبعض الأمراض العصبية أو النفسية. و تعد القدرات الأمامية (1) (والتي تستوجب التعامل مع المهارات الحركية واليدوية) أكثر تعرضاً للتدور من القدرات الفضيلية.

6- لا توجد فيها الأغلب الأعم - تفريق بين الذكور والإناث، الذكاء العام، وان اختلوا القدرات النوعية المشكلة للذكاء العام، إذ بينما يؤدي الذكور بشكل أفضل في المهام التي تقتضي تصويراً مكانياً وقدرة حسابية تؤدي الإناث بشكل أفضل في المهام التي تقتضي قدرة لفظية وحفظاً للمعلومات.

7- يتباين الذكاء باختلاف الأفراد الممثلين لظروف مختلفة مثل التنفسة الأسرية والوضع الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي وما إلى ذلك من متغيرات أخرى.

8- يتباين الذكاء بين المجتمعات المختلفة المنظمة على متص الاعرف - التعبير نظرًا لاختلاف المجتمعات في ظروف الخبرة التي يتيحها كل منها لأبنائه.

الابتكار وبعض من حقائقه:

يعترف الباحثون الإبتكار بأنه العملية المعرفية التي تنتهي من خلالها إنتاج أفكار جديدة تتسم بعدم الشعور من جانب، والملائمة من جانب آخر، ويقضي حدوث هذه العملية المعرفية بضرورة:

1- تخلص الفرد من الأنماط التقليدية في التفكير.

2- والتعامل مع الأشياء والمقترحات والمنشورات في مواقف غير مألوف.

3- والإيثار بحلول متميزة للمشكلات لم تأت على غرار نموذج سابق.

(1) performance abilities.
ويحكم هذا المعنى الذي يمثله الابتكار فإنه يرى في ضوء الحقائق التالية:

1- أن الإبداع أو الابتكار بوصفه عملية معرفية يسهم في تشكيكه عوامل وراثية قطارية تشكل الاستعداد لهذا النوع من التفكير، كما يسهم في تشكيك عوامل اجتماعية تعطي للاستعداد الموروث وضعه المحقق بالفعل.

2- أن الابتكار ينطوي في شكل توزيع اعتدالي بين الأفراد، بمعنى أن لكل فرد حظا من الابتكار، وأن الفرق بين فرد وآخر هو مقدار حظه من هذا التفكير. هذا وأن معظم الأفراد ينطويون حول درجة متوسطة منه وأن القلة الباقية ينتمون إلى فئتين، فئة دون المتوسطة وفئة ما فوق المتوسط.

3- إن أعظم فترات التفكير الابتكاري لدى الأفراد في الفترة العمرية ما بين العشرين إلى الأربعين، وبعد هذه الفترة يمر التفكير الابتكاري بعملية تدهور تدريجي إلى أن يأخذ شكلًا محسوسًا في السنوات المتقدمة من العمر. وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن الفرد في عمر متقدم لا ينتج فكرة إبتكارية ولكن ما يعني هو أنه بمقارنة فترة الشباب بفترة الكهولة سنجد أن الفترة الأولى ذات حظ أكبر من التفكير الابتكاري. كما لا يعني هذا أن أي شاب يتفكر الابتكاري أي شخص متقدم في العمر. إلا أنه بالإمكان أن نقص على شخص متقدم في العمر رصيده من الابتكار أضعاف أحد الشباب. فالامر يضع أيهما بالنسبة للآخر هنر برصيد كل منهما الوراثي والخبري.

4- إن العلاقة بين الذكاء والابتكار ليست خطية، أي أنه كلما زاد الذكاء زاد التفكير الابتكاري والعلاقة بين هذين النوعين من التفكير تتحدد إجمالًا في أن درجة متوسطة من الذكاء ضرورية لعملية التفكير الابتكاري، بعدها لا يصبح للذكاء دور في تشكيك الابتكار أو وجوده. ومفاد هذه الحقيقة أن عالم هذين النوعين من التفكير وإن كان بينهما قدر من الاتصال فإنهما مستقلان كمجالين مختلفين من الفكر.
الشخصية والإطار الاجتماعي وارتباطهما بعلم النفس الجنائي

5- إن الفرق الحقيقي بين المجتمعات المختلطة والمجتمعات المتقدمة ليس هو في ذكاء أبنائها. فما دام أن الذكاء هو مجرد تحصيل خبرة، فالفرق الحقيقي بين المجتمع المتقدم والمجتمع المختلط فرق في الإبداع. فالتأمل للساحة العالمية الآن سيجد أن المجتمعات المختلفة يمكن المباينة فيما بينها من منظور أن بعضها مستحدث للفكر والعلم (المجتمعات المتقدمة) وبعضها الآخر مستهلك للفكر والعلم (المجتمعات المختلطة). والمستحدث للفكر والعلم هو المجتمع المؤهل ابتكارياً لأن يكون له نتاجه الذي تتسابق عليه المجتمعات الأخرى ذات الحظ الضئيل من التفكير الابتكاري.

6- إن الإبداع له سياقات الاجتماعية المعززة له. وبما كان من أكثر مجالات الفكر تأثراً بما يدور في المجتمع من ظروف معينة محددة لطاقات الأفراد أو مستشرفة لها، مجال الإبداع. فمن غير الممكن للفرد أن ينتج ابتكارياً وهو يعيش في كتفر قصرة لا تحتو على التفرد أو على أن يكون له توجهة المتميز، أو يعيش في كتفر أسرة تحتو على تفرد. ومن الممكن أن يكون لهذا الفرد أن ينتج ابتكارياً إذا ما أخذ عن فكر الابتكار. كما أن الصعب على الفرد أن ينتج ابتكارياً إذا ما عاش خبرة دراسية على مستوى ما قبل الدراسات الجامعية أو على مستوى الدراسة الجامعية. كان الشغل الشاغل فيها لحالة التدريس أن يصب الطلاب في كتفر دراسي واحد.

الجانب المزاجي من الشخصية:

ومقصود بالجانب المزاجي من الشخصية مجموعة السمات النفسية التي تحدد صيغة تعامل الفرد مع الآخرين أو تحدد شكل استجابة الفرد مع الآخرين. ولكي يتأثري فهم هذا المعنى علينا أن نقارن بين تأثيري الجانب المزاجي والجانب المزاجي على السلوك. عندما يصدر فرد سلوكًا معيناً فإن هذا السلوك يترجم وضع الفرد المزاجي أو مستوى المزاج، ويتزعم أيضًا وضعه المزاجي، هذا بالإضافة إلى بعض الجوانب الأخرى من الشخصية بطبيعة الحال. وعمومًا فإنما يصدر الفرد سلوكًا يتفق بالكفاءة والاقتدار فإنه يترجم من
خلال هذا السلوك وضعه المعرفي، وعندما يتم هذا السلوك المتسم بالكفاءة والاقتدار هو يجعل طابع الجرأة والمخاطر فإنه يكشف عن هذه الحالة عن مزاج صاحبه أو شكل تصرفه عندما يتصرف أو يسلك موقف الحياة المختلفة.

وسمات الشخصية المحددة لصيغة تفاعل الفرد مع الآخرين عديدة ومتباعدة، وسنقوم هنا بذكر أهمها لأهمية ذلك معالجة بعض موضوعات هذا الكتاب.

وربما كان من أهم هذه السمات وأكثرها شيوعًا الاستخدام اليومي للحياة هي سمة الانطباعات. يعني الانطباعات ميل الفرد لأن يتعامل مع نفسه أكثر من تعامله مع الآخرين، حين يعني الانطباعات ميل الفرد أن يتعامل مع الآخرين أكثر من تعامله مع نفسه.

وربما كان من أهم معالم الميل إلى الانطباعات:

1- أن يفضل الفرد القراءة كنشاط ترفيهي عن تفضيله للخروج مع عدد كبير من الأصدقاء.

2- أن تكون صداقاته محدودة وإن كانت في الوقت نفسه عميقة.

3- لا يجب أن يكون دائرة الضوء في الحفلات الصاخبة.

4- يفكر كثيراً قبل أن يتخذ القرارات الهامة في حياته.

5- يسهل عليه التركيز والتفكير العميق.

6- لا تشتت المشتتات المختلفة عندما يمارس نشاطاً مميناً.

7- لا يشعر بالملل السريع.

8- تستهوي المهامعقلية والمهن المكتبية.

مقابل هذا، نجد أن من أهم معالم الميل إلى الانطباعات:

1- رغبة الفرد أن يكون مع الآخرين أو متفاعلاً معهم سواء وهو يمارس هوايات له في الحياة أو وهو يؤدي عملًا مهنيًا.
الشخصية والإطار الاجتماعي وارتباطهما بعلم النفس الجنائي

2- تعد علاقات الفرد وإن غلب على جميعها عدم العمق.
3- الشعور بالملل السريع إبان ممارسة أي عمل من الأعمال، ولذا فإن الفرد الذي من هذا النوع دائم البحث عن التجديد والتفتيش في الحياة.
4- الاندفاع النبضي إتخاذ القرارات، فالقرارات التي تؤخذ في أغلبها قرارات متعلقة.
5- الميل إلى المخاطرة.

هذا، ومن الواضح من خلال مقارنة ملامح الميل إلى الانبساط بملابس الميل إلى الانطواء أن كل منهما (الانبساط والانطواء) يشير إلى اتجاه معاكس للآخر. ولذا، فإننا قد أوردناهما يقابل كل منهما الآخر. كما أنه من الواضح أيضاً أن كل فرد يمكن وضعه في حدود درجة معينة على متص الالنتواء الابساط. تتترب به إما من قطب الانطواء أو قطب الانبساط. ولا يمكن نتائج حال من الأحوال أن تكون من قطب الانطواء أو أن يكون من قطب الانبساط (أن يكون انبساطياً تماماً) أو يقترب تماماً من قطب الانطواء (أن يكون انطوايا تماماً)، إذ أن درجة متطرفة من الانطواء تعني بالنسبة للفرد الاكتتاب وأن درجة متطرفة من الانبساط تعني الهوس.

وإذا كان يتم صياغة سمة الانطواء الانبساط على النحو الذي أوردناه ما يعيننا على استخلاص بعض المعاني الوظيفية الهامة. وربما كان من أهم هذه المعاني:

1- أن هناك مهناً بداتها لا يتفوق فيها إلا الأغلب الأعم إلا الانطواياون مثل المهن العلمية والفنية والإدارية العليا، والمهن الحساسية والأعمال المكتبية والمهن القضائية، وبعض المجالات الشرطية مثل التحريات الجنائية وإدارة الأزمات وبعض أعمال أمم الدولة. وهناك مهن ترجع فيها كفة الانبساطانون مثل مهن العلاقات العامة والأعمال الحرة وما إلى ذلك من مهن شبيهة.
2- إنها بحاجة إلى نوعي الأفراد، الانطوائيين والانيساطيين، فكل منهما مجاله الذي يبرز فيه وينتفع. ومن ثم فإنه لا يجب المفاجأة فيما بينهما إلا من منظور ما نريدنه في موقف معين.

ومن السمات المزاجية الأخرى ذات أهمية سمة المجازة أو عدم المجازة. وتعمى هذه السمة ثنائية القطب ححدود تحمل الفرد لمكنانية أن يكون مخالفاً للآخرين أو سائراً على نهجهم، وحدود تحملة لأن يكون له توجهاً استقلاليًا في الحياة أو توجهه عاماً وشائعاً يلتقى فيه مع الآخرين حول مواضع مستقرة لها وسواها أو وجدان الأفراد عمومهم.

ومن المعروف أن المجازة أو عدم المجازة لها وضعها المقبول والآخر غير المقبول، فوضعها المقبول أن يجاري الفرد فيما هو ملائم ولا يجاري فيما هو غير ملائم. أن يجاري فيما لا يقبله بقبول تعجز عن أن يحقق داته وألا يجاري فيما لا يعده على أن تكون لها خطوات أشرد وأصبح في الحياة. وهذا الوضع المقبول هو ما نجده عند الأسوية من ذوي البصيرة.

وكذا المصلحين الاجتماعيين والمبدعين ورواد التدويل كافة.

أما وضعها غير المقبول فهو أن يجاري الفرد أو لا يجاري في الاتجاه المدمر، بمعنى آخر ألا يكون بين الفرد والإطار الاجتماعي مصالحة تعيش كل من الفرد والإطار الاجتماعي على أن يكون لهما الرسوخ والارتفاء، ويمثل هذا الوضع ما نجده عند الجانبين وذوي الاتجاه الإجرامي بصفة عامة.

كما أن من سمات الشخصية مزاجية الطابع التصلب في مقابل المرونة السلوكية. وتعمى سمة التصلب أن تكون رؤية الفرد للمواقف والأشياء والأشخاص مستقطبة فيزاوية واحدة لا يستطيع أن يجد عنها نبرى الأشياء من زاوية أخرى، وعكس هذا ما نجده حالة المرونة، والتي فيها يكون الفرد قادرًا على أن يطوف نفسه لقتضيات المواقف ومتطلباتها.

ومن أهم خصائص الأشخاص المتصليين هي الترتكب في إطار من التطرف. فهذا الشيء إنما أنه مقبول أو مرفوض (أبيض أو أسود) فلا وسط بين الحكم، حين أن الأشخاص
المرنين هم من يدركون أن لكل شئ مزاياه وعيوبه، فقد يكون الشئ مقبولاً ومؤكد ومرفوضاً مرفوضاً مؤكد.

ومن الواضح أن سمة التصلب ذات ارتباط قوي بالتخطف الاستجابة (ألا يكون السلوك موسوماً بالاعتدال سواء الحب أو الكره أو الكراهية، الحكم بالموافقة أو عدم الموافقة، التأييد أو الاعتراف).

كما يرتبط التصلب أيضاً بالنفور من الفضول، بمعنى أن الشخص لا يتحمل السياق الذي يقتضي منه إعمال الفكر ونفاد الرؤية حتى يكشف عن ملامحه الحقيقية وأبعاده الأساسية. كما يرتبط بالتصلب أيضاً سمة أخرى وهي الانفصال الفكري، أي ألا يكون الفرد متفتحاً على الخبرة ومحباً للاستطلاع. ومدر هذا أنه لا يثق في الواقع قدر ونفوذه في حكمه الخاص حتى ولو كان بينه حكمه وبين الواقع بون شاعر.

ومن بين سمات الشخصية الأخرى سمة التسلسلية. والتسلسلية وجهان وجه الإذعان والحضوض ووجه السيطرة. فالشخص المتصلبي يكون مسيئراً إذا كان يتعامل مع من دونه من البشر. ويكون حانباً حال تعامله مع من هم أعلى منه منزلة وقدرة.

والمتوقع الممبر عن هذا نموذج الموظف الذي يتعامل بخشونة وقسوة ومروئية، ينقلب إلى حمل وديع يبالغ الاحترام عندما يتمتع مع رؤسائه.

ومن سمات الشخصية الهامة أيضاً التوتر، وهو يعني شعور الفرد العام بالقلق عند التعامل مع المواقف المختلفة أو بتأثير بعض المتغيرات الداخلية (من داخل الفرد). وينعكس التوتر في شعور عام بالتهديد وتهييل المستقبل واقتناع الفاعليات إبان تعامل الفرد مع البيئة الخارجية.

وهناك فروض فردية في الشعور بالتوتر، فهناك من يزيد لديه التوتر عن الحدود الوسطى

وهناك من يقل لديه التوتر عن هذه الحدود.
هذه السمة انعكاسها على الفرد من حيث قدرته على العمل، فمن يزيد لديه التوتر عن الحد المثالي تقل قدرته على السيطرة على المواقف المختلفة وتقل أيضاً قدرته على الأداء.

ومن يقل لديه التوتر عن الحد المثالي تضعف حماسته لأداء الأعمال وتستهم همته بالفتور.

ومنا هناك سمة أخرى ربما كانت من الأهمية أن يكون القاري على ألهة بها نظراً لما تحمله من دلالات بالنسبة لسياقاتنا الحضارية، وهذه السمة هي الضبط الخارجي ﷺ مقابل الضبط الداخلي. فالأشخاص المسمون بالضبط الخارجي ﷺ يدركون أن أعمالهم محددة بفعل متغيرات خارجية تخرج عن حدود قدرتهم، ولذا فإنهم يعتقدون فيّ مسائل الحظ كما أنهم قدرون، أما الأشخاص المسمون بالضبط الداخلي ﷺ فهو يعتقدون فيّ قدرتهم على السيطرة على أعمالهم وعلى النتائج المرتبطة على هذه الأعمال، ولذا فإنهم غير قدريين ولا يثرون فيّ مسائل الحظ أو الأمور الغيبية التي قد ترى على أنها تحكم بعض الأفراد ﷺ سلوكهم.

ومن الواضح من خلال المعنى الذي يطرح لفهوم الضبط الخارجي ﷺ مقابل الضبط الداخلي أن هناك فروقاً كبيرة بين الأفراد ﷺ هذه السمة، إذ تثباين هذه السمة بين الأفراد بتباين ظروفهم المختلفة، فإن يتعلمون تعلهما مرتعاً والحضربيون، والذكور يسمون بدرجة أعلى من الضبط الداخلي من ذوي التعليم المنخفض والريفيين والإناث.

والخير فإن هناك سمة هامة أيضاً وتسمى الثقة بالنذات ﷺ مقابل عدم الثقة بالنذات، وتوعي النذة بالذات أن يعتقد الفرد ﷺ قدرته على أن يؤدّ ذاته ﷺ المواقف المختلفة ويتصرف ﷺ هذه المواقف بما يعكس هذا الاعتقاد.

ويختلف الأفراد فيما بينهم من حيث حدود هذه النذة باختلاف الظروف التي يعيشونها وخاصة خبرات النجاح أو الفشل ﷺ الحياة. فمن يعيشون خبرات النجاح وما يترتب على هذا النجاح من تدفق اجتماعي يميلون إلى الثقة ﷺ أنفسهم، أما من يعيشون خبرات الفشل وما يترتب عليها من إحباط هم أقل ثقة ﷺ أنفسهم.
الشخصية والبيئات الاجتماعية والرغبات بها: "علم النفس الجنائي"

وقد يبدو من الأهمية بمكان أيضاً أن نشير إلى سمة لها أهميتها أيضاً، وهو تفسير الفروق بين الأفراد وهي الميل إلى المخاطرة، وتعمد هذه السمة أن بإمكان الفرد أن يتقبل درجة من الاحتمالات الفشل وهو بصد إصدار سلوك معين، ولذا فإن الفرد يتمتع بدرجة عالية من هذه السمة يميل إلى الأعمال التي تتطلب على درجة عالية من المخاطرة. حين ينفر الفرد محدود الدرجة من هذه السمة، من المهام التي تتضمن على أية مخاطر.

هذه هي أهم سمات الفرد المزاجية، وليس هناك من شك في أن لهذه السمات دورها في التأثير على الفرد في إعماله وتأثيرها أيضاً بشكل كبير في قدراته، فهناك سمات تساعد على توظيف أكبر قدر ممكن من استعدادات الأفراد وهناك سمات أخرى لا تساعد على هذا. ويبقى أن نشير إلى نهاية حديثنا عن السمات المزاجية أن هذه السمات، وأنها العوامل الاجتماعية، أي أنها محددة بشكل التفاعل بين هذين النوعين من العوامل.

الجانب الوجداني في الشخصية:

ويحوي هذا الجانب على كل عنصر من عناصر الشخصية ذات الصلة بالحب أو الكراهية، القبول أو الرفض، التأييد أو الاعتراض، الموافقة ونافحة، ومن أهم عناصر الجانب الوجداني، الابد أو الاهتمامات، والاتجاهات والقيم. هذه العناصر إنما تترجم في صيغتها الإجرائية مقومات وجدانية في سلوك الأفراد. وهذا هو ما سنتبنينه في تحليلنا لها.

اليهل أو الاهتمامات: تعني الميل أو الاهتمامات، والمسميات لها معنى واحد، الرغبة في ممارسة نشاط مهني معين أو أداء معين، ومن ثم تتعلق الابد أو الاهتمامات بالأنشطة أو الآدات فقط.

فبالإمكان القول أن لدى الفرد ميل رياضية أو ميل فني أو ميل ميكانيكية أو ميل
الفصل الثالث

سياسية، أو بالإمكان القول أيضاً أن الفرد يميل إلى العمل كملازم شرطة أو العمل كمدرس أو طبيب ونحو ذلك.

وهناك مجموعة من الحقائق المرتبطة بمعنى الميول، ومن أهم هذه الحقائق:

1- أن ثمة علاقة قائمة بين قدرات الفرد وميوله، بمعنى أنه من المتوقع أن يميل الفرد إلى الأنشطة المتمركزة من أدائها، كما قد تبعين الميول على أن يتلقى الفرد الأدوات التي يميل إليها.

2- أن هذه الميول مكتسبة، فهي غير قطعية، إذ أنها لم نولد بمثل لنا إلى أداء معين، ولكننا نكتسب هذه الميول من إطارنا الاجتماعي، الأسرة أو المدرسة، أو ما شابههما من مشترين آخرين.

3- أنه بالإمكان أن تعدد ميول الفرد، فبالإمكان أن نجد من يميل إلى الأعمال الأدبية، وميول تجيب الوقت نفسه إلى الأعمال الفنية. ومع ذلك فإننا يمكن أن نتبين أن هذه الميول منتشرة بين متدرج من حيث الأهمية بحيث أن بعضها يأخذ موضع الصدارة عن بعض آخر.

الاتجاهات النفسية

يمكن تعريف الاتجاه على أنه تهيؤ نفساني للاستجابة فوراً أو رفضاً لواقف أو أشياء أو أشخاص، فمن لديه اتجاه إيجابي حيال أفراد جنسية معينة يقبل التعامل معهم كصديق أو جيران أو أصدقاء، ويقبل على المواقف التي تخضع لمبناها. كما يهم بالأشياء التي ترتبط بهم، ولتكن السلع على سبيل المثال، أما من لديه اتجاه سلبي حيالهم يكون له معهم موقف مختلف.

وينتكون الاتجاه من ثلاثة عناصر أساسية، عنصر معين وعنصرين وجدان وعنصرين نزوعي (سلاوكي). ولهذه العناصر الثلاثة دورها الهام سواء من حيث تشكل الاتجاه وتكونه أو من حيث تغييره. فلكي يتمكن اتجاه معين عند الفرد لابد وأن يتجمع لديه بصورة مباشرة.
أو غير مباشرة مجموعة من المعارف (عنصر معرفية) حول موضوع الانتقاء، وقد تكون هذه المعارف إيجابية أو سلبية. وبوجود المعارف يبرز الإقبال على موضوع الانتقاء أو النفور منه (عنصر وجداني). فإن كانت المعارف إيجابية حدث الإقبال على موضوع الانتقاء، وإن كانت سلبية حدث النفور. وبتولد الإقبال والنفور تتأثر الرغبة في التعامل مع موضوع الانتقاء أو الابتعاد عنه (عنصر نزوعي) شرطية أن تعزز الظروف الموقفية عملية الاقتراب أو الابتعاد،

وهناك مجموعة من الحقائق تصل بالانتقاء النفساني. ومن أهم هذه الحقائق:

1- أن الانتفاعات مكتسبة تمامًا، فإننا نقبلها على أشخاص أو نفورنا منهم هو أمر لا نولد به ولكننا نكتسبه من الإطار الاجتماعي الذي نعيش فيه.

2- أن ثمة علاقة قاتمة بين الانتفاع والسلوك، إذ يقف الانتفاع بمثابة الميهج للسلوك. ومن ثم فإنه من الممكن بمعرفة الانتفاعات الفرد أن نتنبأ بما يكون عليه سلوكه المتصور للموضوع الانتفاعات، ومع ذلك فإن هذه العلاقة لكي تقام على هذا النحو لا بد من أن نتقن من أن الانتفاع الذي يعتبر منه الفرد لنظرياً هو انتفاع الحقيقي.

3- أن بالإمكان تغيير انتفاعات الفرد ما دام أن هذه الانتفاعات مكتسبة فمثلاً هو قابل للاكتساب قابل للتحوير أيضاً.

4- أن الانتفاعات أكثر عمومية من الميل.

الإطار الاجتماعي وعناصره:

يعني مفهوم الإطار الاجتماعي مجمل المتغيرات الاجتماعية ذات التأثير على الفرد بحيث يأتي سلوكه وهو موجه بتأثير نوع أو آخر من هذه المتغيرات الاجتماعية.

وهناك أحد مدخلين لتحديد طبيعة هذه المتغيرات الاجتماعية، فقد يحدد المدخل إليها من خلال التحديد التصنيفي لهذه المتغيرات الاجتماعية أو من خلال تحديد الظواهر الاجتماعية أو المفاهيم التي تجسمها هذه المتغيرات.
ويقف علماء النفس بصفة خاصة ممثلين للباحثين الذين يجدون في المدخل الأول سبيلاً يتفق مع منهجهم السلوكي في حين يقف علماء الاجتماع ممثلين للباحثين الذين يجدون في المدخل الثاني سبيلاً ملائماً لهم وتشجعهم الاجتماعي (الاهتمام بالظواهر الاجتماعية العامة).

وعلماء النفس عندما يتعاملون مع المتغيرات الاجتماعية من المدخل التصنيفي يفعلون هذا لأنهم يرون الإطار الاجتماعي إطاراً للتفاعل، ومن ثم يكون تحليل التفاعل الاجتماعي إلى عناصره الأساسية هو اهتمامهم الأساسي.

ويقف سوف ممثلًا علماء النفس الذين يجدون في تحليل التفاعل الاجتماعي إلى عناصره الأساسية سبيلاً ملائماً لفهم الإطار الاجتماعي ومقوطاته. فهو يقسم التفاعل الاجتماعي - بوصفه عملية التأثير والتأثير المتبادل - إلى قسمين وهما النبهات والاستجابات. انظر الشكل.
وتعمي المنيبات المؤثرات التي تمارس فعلياً على الفرد على نحو يدفعه إلى إصدار استجابة
من نوع معين. وتنقسم هذه المنيبات إلى قسمين آخرين أيضاً، نصائح مباشرة وأخرى غير مباشرة.
فالسياق المباشر هي التي تتمثل في أثناء لحظة التفاعل. أو بمعنى آخر هي المنيبات التي
يواجهها الفرد على نحو مباشر عند إصداره للاستجابة. مثال هذا أن الفرد الذي يواجه
الم흡 هو مثال للمنيبات المباشرة وهكذا أيضاً الطالب عندما يتعلق مع مدرسهم في حزمة
الدراسة والمثل على خشبة السرير. أمثلة مختلفة لمثل هذا نتاش في المنيبات المباشرة حيث أن
التفاعل يكمن في حالة تفاعل مباشر تعبير عن نفسها في ظل علاقة الوجه بالوجه.
أما المنيبات غير المباشرة فهي تلك المنيبات التي يستجيب لها الفرد وهي خارج حدود
المواجهة المباشرة. ومثال هذا، الطالب الذي يستعيد موقفاً حديث بينه وبين مدرسهم بعد أن
يكون هذا الوقف قد انتهى، فالدرس في هذه الحالة هو بمثابة منبه غير مباشر، ومثال هذا
أيضًا استجاباتنا بالرفض أو عدم الرضا لوضعنا العائلة أو تاريخنا أو أية خبرات مضافة.
فالوضع العائلي وتاريخنا وخبراتنا الماضية كل هذا بمثابة منيبات غير مباشرة.
هذا، تنقسم المنيبات المباشرة أو غير المباشرة إلى قسمين آخرين بسيطة ومركبة،
وتعمي المنيبات البسيطة تلك المنيبات التي لا تشكل مصدراً لعدد مختلف من التثبيبات. في
حين تعمي المنيبات المركبة تلك المنيبات التي تشكل مؤثرات متعددة وبالتالي فهي تستجيب
من الفرد استجابات عدة، وعموماً فإن خبرة الحياة لا تشهد على وجود منيبات بسيطة سواء.
كانت هذه المنيبات مباشرة أو غير مباشرة، ولكنها تشهد بوجود حافل للمنيبات المركبة.
فالدرس في حزمة الدراسة هو مصدر لعدد كبير ومتنوع من التثبيبات، وهو مصدر للعون
المعرفي وهو موضوع للحب أو الكراهية. وهو محفز للطلاب، نفس الشيء أيضًا نجده في حالة
تفاعل المرضي مع الطبيب، فالمرضي بالنسبة للطبيب موضوع للتشخيص، وهو أيضًا موضوع
المتطرف وهو أيضًا ذلك موضوع للتحدي العلمي... حالة استقصاء الحالة على العلاج.
وبالمثل أيضاً فإن الطبيب بالنسبة للمريض يمثل موضعاً للثقة وهو أيضاً معبراً عن الإنسانية. فتعاطيها ورحبتها، وهو كذلك محل للرجاء.

وشبيه بهذا العلاقة القائمة بين المحقق والمتهم، فكل منهما هو مصدر لعدد من التشبهات بالنسبة للآخر، إذ يقف المحقق بالنسبة للمتهم ممثلاً للعدالة ومصدرًا للشعور بالخوف ومعيناً على النصرة، كما يقف المتهم بالنسبة للمحقق موضوعاً محتملاً للإدانة، ومصدرًا للشعور بالتهديد الأمني. ومحفزاً لإرساء المزيد من الضوابط السلوكية وهكذا.

ونظراً لندرة التعامل مع التهديدات البسيطة في واقع الحياة اليومي، ونظرًا لشذوذها فهي لا تشكل وضعًا هاماً لتفاعلات الاجتماعية ومن ثم سينفّض النظر عن الإشارات إليها.

هذا الموضوع.

أما فيما يتعلق بالاستجابات الاجتماعية فإنها تعمق رد فعل الفرد ردًا على التهديدات الاجتماعية التي يواجهها. ورد فعل الفرد هذه إذا أنها فورية، أي يتم الرد بها فورًا على التهديدات. ومن ثم فهي تسمى هذه الحالة بالاستجابات المباشرة، أو تكون ردو الفعل مرجحة ومن ثم تسمى هذه الحالة الأخيرة بالاستجابات غير المباشرة.

ومع أمثلة الاستجابات المباشرة، وهي التي لا تستغرق وقتاً بعد تعرض الفرد للتهديد، أن يرد الفرد فوراً بالعدوان على عدوان يوجه إليه، أما الاستجابات غير المباشرة، فهي التي تحتاج من الفرد فترة حتى يصدرها. ونموذج هذه الاستجابات غير المباشرة أن يخطط الفرد لجريمة على امتداد فترة طويلة استجابة لظروف يعيشها، أو أن يضف المحقق مفاجئاً إحدى الجرائم بعد فترة من الدراسة والتحري.

والاستجابات شكلها المباشر أو غير المباشر، كما أن تكون شائعة أو ساذجة، أو مرضية.

ودحيد بالذكر أن الشيوخ أو الشذوذ هو من النوع الإحصائي. بمعنى آخر أن الشيوخ
الشخصية والإطار الاجتماعي وارتباطهما بعلم النفس الجنائي

يعني تكرار الحدوث أو الحدوث بواسطة الأغلبية، إذ حين يعني الشذوذ الندرة أو الحدوث بواسطة عدد قليل جدا من الأفراد.

أما فيما يتعلق بالسواء والمرض، فالحكة هنا هو محك وظيفي، بمعنى الاضطراب في السلوك من عدمه، فالاستجابة السوية هي التي تعبر عن الملائمة السلوكية حين أن الاستجابة المرضية هي التي تعبر عن الاضطراب وعدم الملائمة.

ومن الواضح بالنسبة لهذا النموذج المقدم، تتغير التفاعلات الاجتماعي أنه يكون على قدر كبير من الثراء من منظور الجوانب التي تشكل اهتمامنا هذا المقام، ومن أهم هذه الجوانب:

1. أن الإطار الاجتماعي لا يخرج عن كونه مجموعة كبيرة ومختلفة من التفاعلات الاجتماعية بعضها صريح ومباشر وبعضها الآخر ضمني وغير مباشر، فالإطار الاجتماعي ما هو إلا خبرات التأثر والتآثر المتبادل بين الأفراد على امتداد تاريخ طويل من التفاعلات الاجتماعية.

2. أن كثيراً من التفاعلات الاجتماعية تدور على رحى التراكمات التفاعلية، فعندما يقوم تفاعل بين فرد وآخر، فإن المحصلة التفاعلية لا تتأسس كاملة على ما يدور عليه لحظة التفاعل، بل تتأسس على مقومات الخبرات السابقة (منبهات مرتبة غير مباشرة).

3. أن كثيراً من استجابات الأفراد المواقف التفاعلية المختلفة هي من النوع الذي يمكن وصفه بالاستجابات المرجأة، إذ أنه من غير المتوقع أن تكون استجابات الأفراد من وحي المواقف المباشرة التي يعيشونها، فالجريمة على سبيل المثال ما هي إلا محصلة تنبهات مختلفة حدثت على امتداد فترة طويلة، وانتهت عند نقطة زمنية معينة إلى سلوك يحمل مقومات الجريمة. فالجريمة ليست إفراز الموقف الذي حدثت فيه ولكنها تستند إلى خبرات
سابقة بسرت للجريمة حدوثها، وبعد هذه الخبرات خاص بالفرد مرتكب الجريمة وبعضاً الآخرين متعلق بالإطار الاجتماعي الذي يعيش فيه هذا الفرد.

4- أن كثيراً من ضروب السلوك التي تحدث في المواقف المختلفة وتبدو أنها رد فعل مباشر. تنبيهات المواقف التي تحدث فيها هي ليست كذلك. فنظريات العدالة نشأت من الوضع الفعلي المرتبط بإبان الحديقة مع شخص مستقر في سلوكي، ليس هو انعكاس مباشر للاستيتسار الذي يمارس على الفرد فحسب، ولكنه رهن فروق هذا بما اعتاد الناس عليه في حياتهم الاجتماعية. فالإطار الاجتماعي المتمثل في تفاعلات اجتماعية سابقة وإنما يصوغ دون أن تشعر استجاباتنا في كل موقف من المواقف. ما أيسر أن يقام الدليل على هذا إذا ما قارنا حال شخصين يختلفان في خلفيتهم الاجتماعية وهم يمران بموقف واحد.

5- إن استجاباتنا المرجوة على امتداد تاريخ حياتنا وحياة من سبقونا من أسلافنا تشكل النهاية ما يمكن تسميتها بالنموذج السلوكية المقبولة الأخرى غير المقبولة، كما تشكل مفاهيم اجتماعية يتأسس عليها الحكم على هذه النماذج بالقبول أو عدم القبول. وهذه المفاهيم الاجتماعية هي التي تتعامل معها علماء الاجتماع عندما يدرسون عناصر الإطار الاجتماعي بمسمي الظواهر الاجتماعية العامة، أو المفاهيم الاجتماعية العامة التي تبلور Kluckhohn, et Al., 1961 ملامح هذه الظواهر (الدخل الثاني لتحديد عناصر الإطار الاجتماعي).

وهي ك рожд من أهم المفاهيم الاجتماعية أو عناصر الإطار الاجتماعي. العادات والتقاليد الاجتماعية، والأعراف الاجتماعية، والمعتقدات الاجتماعية، والاتجاهات الاجتماعية والقيم الاجتماعية.

ويشير مفهوم العبادة الاجتماعية إلى ما أصلح المجتمع على قبوله سلوكاً في موقف محدد بذاته، مثال هذا أن يتزاور الأشخاص في بعض المناسبات الاجتماعية كالعيد على
الشخصية والإطار الاجتماعي ورتبطهما بعلم النفس الجنائي

سبيل المثال، أو أن يدفع العريس لعروسه مهراً غالباً دلالة على التقدير الاجتماعي لها ولعائلتها. وهكذا.

أما الاعتقاد الاجتماعي فهي تشكل مجموع الجوانب الاجتماعية التي تحدد ضروب السلوك والمعتقد المختلفة.

وقد يذكر أن ليس كل عاداتنا الاجتماعية مقبولة، إذ أن بعض هذه العادات قد تأسست على مفاهيم قديمة أو أوضاع كانت لها طروحها في فترة من تاريخ المجتمع ولم تعد الآن ملائمة للأوضاع الحالية. ولذا فكثيرًا ما تصل إلى آدابنا عبر وسائل الإعلام الدعوة إلى إعادة النظر في بعض عاداتنا الاجتماعية لنطرح منها ما هو غير ملائم ونفيها منها على ما هو ملائم.

وفيما يتعلق بالعرف الاجتماعي فإنه يعني معياراً محدداً لسلوك بذاته في موقف معين.

وقد يذكر أنه كثيرة ما ترد العبارة "جرى العرف على..." تعبيراً عن معنى العرف. ومن أمثلة الأعراف الاجتماعية أن يأخذ الكبير أولوية في الحديث على الصغير. وحرى الإشارة إلى أنه لعباً "العرف الاجتماعي" و"المعيار الاجتماعي" معنى واحد.

وبالنسبة للمعتقدات الاجتماعية فهي عبارة عن تصويرات اجتماعية لها سيادتها وشيوعها بين أفراد المجتمع. وتتفصّل المعتقدات إلى ثلاثة أنواع، معتقدات وصفية ومعتقدات تفضيلية ومعتقدات أمورية ناعمة. فالمعتقدات الوصفية هي التي يمكن وصفها بالصحة والنزاهة. يعتقد على سبيل المثال قد حمية طبيع شريحة معينة من شرائح المجتمع. وهذا الاعتقاد قد يكون صحيحاً أو خاطئاً. أما المعتقدات التفضيلية أو التكوينية فهي التي تقرر أفضلية فئة معينة على فئة أخرى. وكأن يقال مثلاً أن البيت أفضل من الزنوج، وأخيراً يأتي النوع الثالث من المعتقدات وهي المعتقدات الأمورية الناعمة والنموذجية التي لها المعتقدات الدينية، فالمعتقد الدينية هو بمثابة مجموعة من الأوامر السلوكية ومجموعة من النواحي.
والى جانب المفاهيم السابقة فهناك الاتجاهات الاجتماعية والقيم الاجتماعية. وقد سبق إيضاح معنى الاتجاه ومعنى القيمة عند الحديث عن عناصر الشخصية، وبصفة خاصة عند الحديث عن الجانب الوظيفي من الشخصية. ومن ثم فإن التساؤل الذي يطرح نفسه هو: ما هو الفرق بين الاتجاهات والقيم التي يستوعبها الفرد من بنائه الشخصي والتي يمكن تسميتها بالاتجاهات والقيم النفسية، والاتجاهات والقيم الاجتماعية؟
وعن هذا التساؤل تطرح الحقيقة التالية كшибيل إلى الإجابة:

1- إن الاتجاهات والقيم النفسية هي التي تستوعب على مستوى فرد أو مجموعة من الأفراد ذوي خصائص معينة في حين تشير الاتجاهات والقيم الاجتماعية إلى الاتجاهات والقيم التي تسود لدى عدد كبير من الأفراد. كأن نقول مثلاً: اتجاهات وقيم المصريين، أو السعوديين، أو الإماراتيين. ومن ثم فهي تجاهات وقيم عامة.

2- إن الاتجاهات والقيم الاجتماعية العامة عندما تتطب من بناء أحد الأفراد على نحو يميزه عن غيره تصبح معبرة عن وضع الفرد الشخصي وتصير بالتالي اتجاهات وقيم نفسية.
هذه هي أهم عناصر الإطار الاجتماعي على نحو ما يفحص عنها علماء الاجتماع، وهي عناصر مماثلة لفهوم اجتماعية عامة لها نفادها إلى البناء النفسي للأفراد لتشكل لهم المقومات الأساسية للتواصل الاجتماعي. ولربما كان هناك تساؤل يطرح نفسه وبالنحو ذي هذا الموضوع، وهو: هل ثمة انتقاء بين رؤية علماء النفس للإطار الاجتماعي على أنه إطار للتفاعل الاجتماعي على النحو الذي أوضحته رؤية علماء الاجتماع للإطار الاجتماعي على النحو الذي أوضحته تواً؟، وإجابتنا هي أن هناك انتقاء بكل تأكيد، فالعناصر التي يوردها علماء الاجتماع كعناصر للإطار الاجتماعي كالتفاعلات والتفاعليات الاجتماعية والأعراف الاجتماعية والمعتقدات الاجتماعية والاتجاهات والقيم الاجتماعية ما هي إلا استجابات متراكمة لأبناء المجتمع على امتداد تأريخهم الطويل (استجابات غير مباشرة).
الشخصية والإطار الاجتماعي وارتباطهما بعلم النفس الجنائي

فالاستجابات في تراكمها مع ترميز أبناء المجتمع لها وضعها في صيغ حاكمة للسلوك في مواقع الحياة المختلفة مآلها في النهاية أن تصب في عدد من المعاني الاجتماعية المجردة كالأعراف والتقاليد والاتجاهات وما إلى ذلك من مفاهيم أخرى. وهذه المعاني نفسها هي التي تتدخل في تشكيك صيغ التفاعلك اليومي التي تحدث بين الأفراد بوصفها منبهات اجتماعية غير مباشرة، وهناك بالضرورة آليات مختلفة تأتي من خلالها لهذه المعاني النافذ إلى الأفراد تفاعلاتهم ومن ثم يقام الربط بين الشخصية والإطار الاجتماعي.

ومن هذا الجانب سيكون الحديث في الفصل التالي.
الفصل الرابع

النظرية المفسرة للسلوك الإجرامي

- السلوك الإجرامي ومعناه
- محددات السلوك الإجرامي
- النظريات ذات التوجه البيولوجي في تفسير الجريمة
- النظريات ذات التوجه الاجتماعي في تفسير الجريمة
- النظريات ذات التوجه الوراثي والبيئي في تفسير الجريمة
- نظريات أخرى شائعة التردد في تفسير السلوك الإجرامي
- نظرية التحالف النفسي
- النظرية البيئية لشيلدون
- نظرية الاحباط - العدوان
- نظرية كلورارد واوهن
- نظرية سير لاند في الاقتران الخارجي
- نظرية رولف جانج وفيراكتي
- العوامل الموقتية في رؤى بعض النظريين كمحددات للجريمة
- اتجاهات عامة للجريمة
- الجريمة والعمر
- الجريمة والجنس
- الجريمة والأجناس
- الجريمة والطبقة الاجتماعية
- الجريمة والضروق الأيكولوجية
- الجريمة والتقييمات الديموغرافية
النظرية المفهومة للسلوك الإجرامي

لم يعد بالإمكان في عالم اليوم بكل ما ينطوي عليه من مشاكل متعددة ومتباينة، وما ينطوي عليه أيضاً من تشريعات متعددة ومتباينة. تجاوز النظر إلى أكثر هذه المشكلات خطورة، لا وهي مشكلة الإجرام، فهذه المشكلة بالإضافة إلى أنها تمثل مشكلة بانغة خطورة سواء من منظور الفرد أو من منظور المجتمع من حيث الافتقار للظل قيامها وانتشارها إلى الأمن والأمان اللازمين للحياة الطبيعية. فإنها تعد إلى جانب هذا مشكلة تنطوي على تهديد للتشريعات الاجتماعية في نحو عام، والتشريعات القانونية على وجه خاص.

الاعتبارات الضرورية للاهتمام بمشكلة الإجرام:

وهناك عدد من الاعتبارات تمثل ضرورة الاهتمام بمشكلة الإجرام. ومن أهم هذه الاعتبارات:

1- إن الجريمة هي بمثابة توجه مفرط السلبية التفاعل الاجتماعي القائم بين الفرد والآخرين. وبحكم سلبية هذا التوجه فإن الظل قيامه وانتشاره دمارة للاتصال والتواصل الواجب ترسيجه في علاقة الفرد بالآخرين، إذ يتراوح الفرد عن سياقه الاجتماعي.

2- عجز هذا السياق عن أن يكفل للفرد مقومات أمنه وأمانه، ويتدول السياق الاجتماعي عن الفرد الظل توجهه الإجرامي في مواجهة السياق الاجتماعي وموضوعاته المختلفة.

كما هو الحال بالنسبة لوسائل الإعلام، فتعمل مهمة هؤلاء المنشئين أن يكفلوا للأفراد إمكانية
استيعاب قيم المجتمع وموضوعاته العامة والنوعية، بمعنى آخر وضع الأفراد بمسار التوافق الاجتماعي، ولا يمكن بطبعية الحال أن تقوم الجريمة بظل قيم التوافق الاجتماعي، ومن ثم فإن قيام الجريمة وانتشارها ما يبرهن على فشل المنشئين الاجتماعيين بنهوضهم بأدوارهم الاجتماعية.

3- إن قيام الجريمة وانتشارها ما يبرهن على فشل المنظومة الإصلاحية والتوجيهية المعموقة.

المجتمع الذي أن تقيم دعائم قواية السلوك وصلاحه، ومن أهم هذه المنظومة إدماجًا إلى الدين عند الحديث عن الجريمة، النظام القانوني بتشريعاته المختلفة، والсистем الأمنية، وما يتعرض عنه من أنظمة نوعية مختلفة، وعندما تتزامن ثقة الأشخاص في هذه النظام فمن الضروري أن يتم ذلك على الأفراد وفقًا بالتالي قدرته على أن يقدم شرعية وجوده.

4- إن موضوع السلوك الإجرامي من الموضوعات التي غدت مثيرًا لكثير من الاهتمام من جانب الأفراد، وغدت أيضًا مثيرًا للجدل فيما بينهم، فليس هناك من يسلم تسليماً تامًا بفاعلية الإجراءات الشرطية والأنظمة القانونية في مواجهة السلوك الإجرامي، كما لا يوجد هناك من يسلم بصورة تحقيق هذه الفاعلية في المواجهة. وضمن ظاهرة هذين الأمرين اعتقاد الأفراد تطرح التساؤلات نفسها عن حدود كفاءة أساسيات هذه المكافحة القانونية والشرطية للجريمة، وعن حدود جدية أجهزة المكافحة في أدائها لأدوارها. وعن حدود انفتاح أجهزة المكافحة على المجتمع بغية استهلام آراء عقوله المفككة والمتعالجة، وكذا أيضًا عن حدود أخذ أجهزة المكافحة نفسها مأخوذ الجد في تطوير نفسها وتحديدها على نحو يكفل لها إمكانية احتواء الجريمة ومكافحتها.

5- إن دراسة الجريمة والمشكلات الاجتماعية المرتبطة بها تتجاوز حدود الجريمة نفسها، إذ يثير الاهتمام بالجريمة عددًا كبيرًا من التساؤلات، كما قد يثير عددًا متبايناً من التوجهات.
في حينما يرى البعض على سبيل المثال أن فهم أنواع من الجرائم هو من الأهمية بمكان، لا يرى البعض الآخر أن لهذا الأمر أهميته، وبينما يرى البعض أن المكافحة الشرطية هي مشكلة المواجهة الجريمة. يحمل البعض الآخر التشريعات القانونية القائمة المسؤولية كاملة. كما يثير إظهار الاهتمام بالجريمة الكثير من الجدل، فأي ضروب السلوك من الواجب اعتبارها جرائم، وأي الجرائم بحاجة إلى إعادة النظر في أمر خلع الصفة الجنائية عنها، وأي الجرائم تستحق التغليظ الشديد للعقوبة، وأي الجرائم تستوجب تخفيف العقوبة، وأي الملابسات الجنائية يكون التغليظ فيها للعقوبة أو التخفيف فيها من الأموال الواجبة، وهل يفسح القانون مكانًا للمشاركة الجماهيرية بالرأي أو يقتصر أمر النظر في القانون على أهل القانون أنفسهم؟ وهل غلظة رجال الشرطة مطلوبة، أم لين عريكتهم ومرونتهم هي الأبدى والأوقات تساؤلات عدة تشكل محاولة الإجابة عنها مجالًا خصباً للجدل الساخن. ومن ثم يتجاوز الاهتمام بالجريمة كثير من الأحيان حدود الجريمة ذاتها ليصبح الاهتمام أكثر اتساعًا من هذا ليشمل السياق الاجتماعي، والنفسي الاجتماعي لها، بالإضافة إلى فلسفة الردع القائمة وحدود فاعلية آليات المواجهة، وما إلى ذلك من جوانب أخرى مختلفة.

٩- إن الاهتمام بالسلوك الجنائي، يفرض بالضرورة اهتماماً متسالماً بالكيفية التي تعمل بها الأجهزة المختلفة من منظور توجهها التام صوب الأهداف التي قامت من أجلها، فهل تعمل هذه الأجهزة من وحي أهدافها الخاصة فقط؟ أم إنها تولي اهتماماً إلى بعض الضغوط الخارجية (أثبتة من خارج هذه الأجهزة) التي تمارس عليها؟ إنما يقوم به الأفراد من أداء وهم أعضاء في أجهزة معينة يتأثر إلى حد كبير بما يقوم به أفراد الآخرين من تصورات حقيقية أو غير حقيقية عن حدود سلطاتهم في مقابل حدود سلطات الآخرين عليهم، وليس لأفراد الأجهزة المختلفة في واقع الأمر حرية كاملة في أن يأتي عملهم دوماً
وفقًا لما يرونه ملائماً، إذ توضع الأجهزة موسع تقويم بواسطة الآخرين الذين يعطون لهذه الأجهزة الشرعية ويكفلون لها الدعم المالي.

ومن ثم فإن من شأن انتقاد هؤلاء الآخرين لهذه الأجهزة أن يحرمها من الدعم المطلوب، كما يهدد استمرار قيام كيانها، ومن ثم دورها المطلوب منها القيام به. وعلى هذا تتجه الأجهزة المختلفة للتكييف مع المطالب المفروضة عليها من الخارج حتى ولو كان على حساب أدائها لبعض أدوارها. وهذا يعني من منظور نقطة اهتمامنا الحالية، إن هناك اعتبارات مختلفة تخرج عن حدود العمل ومقتضياته، توجه مناشط رجال الشرطة ورجال القضاء، وأقرب الأمثلة إثباتًا إلى الدهش أن تتحم المواجهة الشرطية والقانونية بجريمة أو أخرى من وحي انتقالات أفراد المجتمع بهذه الجريمة، وضفوفهم في اتجاه تكثيف المواجهة، وليس من وحي الاستبصار الموضوعي باعتبارات الأمن العام وملابساته. فقد ينفعل أفراد المجتمع بجريمة الاغتصاب، على سبيل المثال، انتفاؤا قوياً على نحو يجعل جهود الشرطة والقانون موجهة في وقت معين إلى هذا النوع من الجرائم، أو قد ينفعل أفراد المجتمع بأمر تجارة المخدرات، مما يجعل الجهود الشرطية والقانونية مستقطبة في هذه الزاوية.

وبصرف النظر عن سلبية أو إيجابية استجابة أجهزة المكافحة لهذه الضغوط الخارجية، فإن الاهتمام بالسلوك الإجرامي صوره المختلفة محتم أن يجعل لهذه الزاوية التفاعلية بين أجهزة المكافحة والضغوط الخارجية مثالاً من الاهتمام. إذ قد يخفت من هذه الزاوية ثقل بعض من الجرائم ليعظم ثقل بعضها الآخر. أو قد يكون العكس هو الصحيح، ولهذا الأمر بطبيعة الحال تأثيره على فهم بعض الاتجاهات الإجرامية سواء من حيث حدود انتشارها على المدى القصير أو البعيد، أو من حيث حدود التعامل مع آليات معينة من المواجهة في نطاق بعض المجتمعات مقابل بعض آخر منها، أو فترة زمنية أو أخرى نطاق مجتمع بدأته.
7- إنه ما زالت هناك فجوة كبيرة بين ما نأمله من الكافحة وما تحققه المكافحة بالفعل
ب- احتواء الظواهر الإجرامية. ويمكن إقامة الدليل على هذا الأمر حال النظر في مؤشرات
الرصد الإجرامي الثلاثة التي غالباً ما يتأسس الحكم عليها في بيان حجم الجريمة أي أي
مجتمع من المجتمعات. وهذه المؤشرات هي:
أ - التقارير الشرطية الرسمية من واقع السجلات الجنائية عن مرتكبي الجرائم
المختلفة، ومعدلات الجريمة وأنواعها.
ب - السوشي الميدانية والتي تكشف عن حدود تورط الأفراد في جريمة أو أخرى من
الجرائم، وحدود تكرار هذا الأمر لدى الجمهور العادي.
ج - المسوح التي يتم بفرض رصد مدى وقع الأفراد كضحايا لجرائم مختلفة.
وقد أمكن من خلال مقارنة هذه المؤشرات الثلاثة ببعضها البعض تبين أن حوالي 27% من
الجرائم التي ترتبط هي عدد الجرائم المجهولة.(1) كما قد تبين في أحد المسوح
الميدانية لعينة من 1698 فردًا أن حوالي 91% منهم متورطون فيما كان بالإمكان أن يوقعهم
تحت طائلة القانون إذا ما كان قد تم اكتشافهم. وهو أمر أستنتج منه أن معظم الأشخاص
ينتهكون القانون ريد الوقت أو آخر من أوقات حياتهم، وإذا ما علمنا أن هذا التقدير هو تقدير
لواقعة الحال أي أحد المجتمعات المتقدمة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، فقد يثور في أذهاننا
تساءل عن حدود هذه النسبة من مجتمعنا العربي.
8- هناك نقطة إشكالية تتعلق بمتهم شمولهم بالدراسة لاستجابة مقومات السلوك
الإجرامي، هل هم أولئك الذين ارتكبوا جرائم وأدينوا بسبب جرائمهم أم أولئك الذين
ارتكبوا جرائم وأمكن لهم الإفلاس بجرائمهم؟ إن معظم الحقائق المتعلقة بالسلوك

(1) dark figure.
الإجراءات ومقدماته تتأسس على من أدينوا بالفعل بسبب جرائهما، ومن ثم فإن هناك عدداً كبيراً من الجناة لا يستوعب في إطار الحقائق المستخلصة. وهو أمر محتمل في ظل أن يجعل الحقائق المتاحة عن سيكولوجيا الجريمة غير دقيقة تماماً. ومن ثم فإن هناك حاجة ماسة إلى البدء، عند الدراسة عن التحديد القانوني للجريمة والذي يقضي بتوافر عنصر الإدانة، لتتشمل الدراسة من تورطوا في الجريمة دون أن يقعوا تحت طائلة القانون حتى تكتمل حدود الرؤية الشاملة للجريمة بملابساتها المختلفة في سياق المعالجة العلمية للسلوك الإجرامي.

ومن ثم يأخذ التوجه العلمي في فهم الجريمة مكافحتها خطوة أبعد مما هو متاح الآن.

9 - لا زالت هناك درجة غير محدودة من عدم التلقي بين فلسفة العمل في خطط مكافحة الجريمة وعدد من المسلمات التي تتأسس عليها الرؤية للسلوك الإجرامي. فينما يرى البعض أن السلوك الإجرامي محدد وراثياً ومن ثم الانتفاء النشبي المسؤولية الفرد عن الفعل. تتطلب العقوبة كأداة أساسية للمواجهة. وعلى الجانب الآخر، بينما يرى البعض الجريمة كإفراز نفسي اجتماعي، ومن ثم التلقي بمأسفة المجتمع أكثر من مسئولية الفرد عن السلوك الإجرامي، لا ترى المكافحة إلا من منظور الفرد المرتكب للجريمة دون أن تنسحب خطط المكافحة على المجتمع وطريقة للجريمة.

وبينما يرى البعض أن "الجريمة لا تتنفيذ"، ومن ثم ترسخ في الذهن، بمنطوق هذه المقالة، إمكانية الإقلاع عن الجريمة بعد ارتكابها، إذ ستكشف الجريمة نفسها في ظل انتفاء المردود الإيجابي لها، يكون الحديث عن الردع العام والردع الخاص هو النقطة السائدة في خطط المكافحة، بينما أيضاً تكون الحديث عن الردع العام والردع الخاص هو النقطة السائدة نجد القصور في الكشف عن الجرائم المختلفة، وكذا البطء في الإجراءات القانونية مما يجعل العقوبة في الإفلات منها، أو في إرجائها، غير نافذة الفعل، وبينما يرى التأهيل والإصلاح كسبيل فعال لمواجهة الجريمة تدار السجون بنفسة العقاب.

- 130 -
أمثلة كثيرة وممتعة للتغاري القائم بين معالم الرؤية للظاهرة الإجرامية، وأسلوب مواجهتها، وهو تعارض محتم حجمه بالزمن من الدراسة والاهتمام بالسلوك الإجرامي كظاهرة مرتبة لها مقوماتها المختلفة.

10- إن الاهتمام المتصل ومستمر بالسلوك الإجرامي سواء من منظور محدداته ومظاهره، أو من منظور احتواه ومواجهته، له الهام الضروري والحتمي خاصة في ظل التطور بشكل السلوكي الإجرامي بظروف المجتمع المختلفة، المستقر منها والمرادي التقليدي منها والمستحدث. ومن ثم اقتضاء ملاحظة البحث في السلوك الإجرامي لهذه الظاهرة وهي تتناسب مظاهرها وتتناسب مع محدداتها.

هذه هي بعض الاعتبارات الرئيسية التي تحكم الاهتمام بالسلوك الإجرامي، وهي اعتبارات تحكم الاهتمام بهذا السلوكي من المنظورين النظري والتطبيقي على حد سواء، ويستوجب الأمر قبل التقدم من وحي هذه الاعتبارات إلى النظر في السلوك الإجرامي من منظور محدداته المختلفة، أن توضح المقصود بهذا السلوك وخاصة على المستوى الإجرائي.

السلوك الإجرامي ومعناه:

حاول عدد من علماء النفس أن يحددوا معنى السلوك الإجرامي من خلال النظر إلى معنى الجريمة ومقوماتها القانونية. ومن أهم هؤلاء برادو بوس، فهو يرى الجريمة على أنها مفهوم قانوني، إذا أنها لا توجد إلا في ظل وجود قانون له معناه المحدد فيما يمكن اعتباره سلوكاً إجرامياً. ولهذا فإنه يعتبر الجريمة على أنها أي فعل ينظر إليه السلطات العليا في الدولة على أنه جريمة، ويتالى مرتكبه العقاب من خلال بعض الإجراءات القانونية.

ويبرز إمكانية قيام الجريمة في ظل توافر المقومات التالية:

1- وجود نظام سياسي، في ظله ويمثله تفرض ضرورة الطاعة من جانب المحكومين.
2- وجود قواعد عامة تصدرها للدولة لتنظيم سلوك الأفراد، ويتم من خلال هذه القواعد تحديد بعض الأفعال على أنها ممثلة لجرائم تستوجب العقاب.

3- وجود نظام يكلف احترام الأحكام التي تصدر بالنسبة لمتكرري الجرائم.

إلا أنه من الملاحظ على مثل هذه التعريفات أنها تتجاوز السلوك ذاته لتعامل مع الوضع القانوني للسلوك. ولا يأت من أن يكون الوضع القانوني للسلوك محلاً للاهتمام، خاصة وأن نقطة الاهتمام هي السلك الإجرامي. إلا أن قصر الرؤية على الوضع القانوني للسلوك، دون أن يكون هناك اهتمام بالوضع الدينامي التفاعلي للسلوك، لهو بمثابة الإحالة للسلوك برمته إلى دائرة التقييم القانوني على حساب الترتيب الاجتماعي الوارد لطبيعة الفعل يُ كينونته وتوجهاته الفاعلة.

فضلاً عن هذا فإن في التوجه القانوني الكامل عند تعريف السلك الإجرامي ما يجعل لهذا السلك معنى نسبي مفرط في نسبته إلى الحد الذي قد يفوقه خصائص السلوكية، كخصائص ذات حظ من الاستقرار في الفترات التاريخية المختلفة لحياة المجتمع. وذات حظ أيضاً من الاتساق عبر المجتمعات المختلفة صحيح أن بالإمكان للسلوك الإجرامي أن يختلف في بعض صوره من فترة إلى أخرى من فترات المجتمع. أو يختلف في بعض صوره من مجتمع إلى آخر. بحيث أن ما يعد مسلكاً إجرامياً في مجتمع ما قد لا يعد هكذا في مجتمع آخر. إلا أنه يبقى أن هذا الاختلاف رغمًا عن هذا هو اختلاف محدود وله طبيعته المحروسة.

فضلاً عن أن هذا الاختلاف في حالة وجوده لا يغلي الخصائص المشتركة في معظم صور السلوك الإجرامي.

ومن ثم فإنه يلزم بناء على التحفيظ الذي نورده مواجهة هذه الرؤية القانونية الخالصة لتحديد السلوك الإجرامي، قيام تعريف يجمع بين الوضع الدينامي لهذا السلوك، والوضع
النظرية المفسرة للسلوك الإجرامي

القانوني الحاكم على قوامته، وقد يكون ئَيْ تعريفنا التالي ما يمكن أن يحقق التوازن بين وضعية السلوك المشار إليههما.

يعرف السلوك الإجرامي على أنه أي أدى بندي أو مادي أو معنوي يلحقه فرد، أو أفراد بفرد، أو أفراد، سواء أكان هذا الأدى مباشرًا أم غير مباشر، إرادى أم لا إرادى، صريحاً أم ضمنياً، وسيطياً أم غاية في ذاته، ومن شأن هذا الأدى أن يعرض مرتكبه للعقاب بواسطة سلطات الدولة المعنية بمقتضى اعتبارها إياه انتهاكاً للقانون.

محددات السلوك الإجرامي

طرح الباحثين نظريات مختلفة لتفسير السلوك الإجرامي، وتتباهن هذه النظريات فيما إجمالها من منظور الوزن النسبي الذي تحدده للعوامل البيولوجية الوراثية مقابل الوزن الذي تحدده العوامل الاجتماعية. فهناك من يرى ئَي العوامل الوراثية البيولوجية المحدد الأساسي. بل والكامل للسلوك الإجرامي، وهناك أيضاً من يرى ئَي العوامل الاجتماعية المكتسبة المحدد الأساسي لهذا السلوك. وبالإضافة إلى هذين النوعين من النظريات فهناك نوع ثالث يرى ئَي السلوك الإجرامي نتاجاً للتداخل بين كل من العوامل البيولوجية والعوامل الاجتماعية.

النظريات ذات التوجه البيولوجي في تفسير الجريمة:

ربما كانت نظرية الطبيب الإيطالي لومبروزو C. Lombruso والتي تأثر فيها بآراء تشارلز داروين التي تضمنها كتاب الأخير المسمى "أصل الإنسان" (1) هي نموذج النظريات التي سلمت بالدور الكامل للعوامل الجينية الوراثية.

يرى لومبروزو وخاصة في كتابه "الشخص المجرم" (2) الذي نشره في عام 1876، أن

(1) The Descent of Man.
(2) Criminal Man.
بعض الأشخاص بولدون ولديهم استعداد فلترى قوي للسلوك الجانح. واعتقد لومبروزو أن المجرم يمثل نوعًا من الأفراد لم يتطور على نحو كاف لتصبح آدمياً متحضاً. ومن ثم فإنه يقع بمورثاته إزاء حدود بين الأنسان المعاصرين وأصولهم البدائية سواء من النظرة البدنية أو النسسي. ومن ثم أيضاً يعد المجرم نشأً بين الآدميين المحضرين. كما يعد نتاجاً للحوادث الطبيعية التي كررت عن المألوف والطبيعى من الأمور.

وقد أمكن لومبروزو من خلال مقارنته لسجون إيطاليين بأفراد عسكريين (من غير المجرمين) من منظور التناسق البدني أن يستنتاج اتسام المجرم بعدم من الخصائص البدنية من أهمها: عدم انظام الجمجمة، وتقلص الأذن، وكبير الأذن، وغفلة الشفاه، وضخامة الفك، وارتفاع عظام الوجبة، هذا بالإضافة إلى عدد من الخصائص السلوكية تدمج المجرم بجمالها ببربرية السلوكي.

وقد مر كتاب لومبروزو بعدد من النتائج كان آخرها في عام 1897، وكان كل تشخيص له يرغب من بعض آرائه في اتجاه التحليل عن دماغية آرائه ليكسبها قدراً من المرونة.

فقد كانت نظرية لومبروزو تبدو مؤكدة على اتسام المجرمين بكل الخصائص البدنية والنفسية التي سبقت الإشارة إليها. ولكنه بعد ذلك، وربما كرد فعل للتقصد الذي تعرض له، انتهى إلى أن المولودين بالنزاعات الإجرامية لا يمثلون أكثر من تلك المجرمين.

حين يمثل الثلاثة الباقيان أنماطًا إجرامية مختلفة، كما سلم لومبروزو próxima التنقيحات الأخيرة لكتابه بدور العوامل الاجتماعية الهامة تشكيل أنواع معينة من الجرائم.

وقد أشار لومبروزو إلى أنماط من المجرمين خلافاً للمولودين بجرائمهم، فهناك المجرم المتحرف والذي يتعلم خرق القانون وانتهاكه على نحو منتظم، فهو يتعرض لجريمة كجريمة أو مهنة. وتلعب السجون والتي أسماها لومبروزو "بجامعات الإجرام" والاختلاك اليومي بعثة
المجرمين، دورًا هاماً يُؤكَّد هذا النوع من المجرمين. وهناك المجرم الذي ينتهك القانون لا يسبب فساد طبيعته ولكن يسبب افتقد البصيرة وعدم التروي، وهو النمط المنفعت من المجرمين، وهناك أيضاً المجرم الانتمائي، والذي يرتكب الجرائم فداءً عن الشرف أو نتيجة للحب الشديد أو الوالد للوطن، وهناك إلى جانب هؤلاء شبيه المجرمين من ذوي الطبيعة الشريرة. مثلهم في ذلك مثل المولودين بإجراهم، إلا أنهم يختلفون عنهم من حيث أن البيئة تلعب دورها أيضاً في تورطهم في الجرائم، وبالإضافة إلى كل هؤلاء أيضاً فهناك المجرمون الهستيريون والمرضى أخلاقياً.

أما المولود مجرماً فإنه يختلف عن كل هذه الأنواع السابقة، إذ أنه لا يكشف عن أي شعور بالذنب عند ارتكابه لجرائمه، كما أنه عاجز عن التمييز بين الخير والشر، كما أنه قاسي القلب وقادرة على تحميل الآخرين الكثير من الألم.

وقد ارتأى لومبروزو في البدايةً، تماثل المجرمين مع المجرمات في المظهر البدني، والتكوين النفسي، إلا أنه قد عدل عن هذا بعد ذلك، ليقرر اختلاف المجرمين عن المجرمات في خصائصهم البدنية، تشبيههم في الخصائص النفسية مثل الشروخ والخشاعة، كما ارتأى لومبروزو تماثل النساء مع الأطفال في كثير من الخصائص مثل الانتقام والغيرة والفساد.

هذا باختصار نظرية لومبروزو في قوامها الأساسي، ونحن نوردها هنا لاعتبارات ثلاثية هي:

1- إنها نظرية مماثلة لفئة النظريات المعبرة عن التوجه الوراثي الكامل في تفسير السلوك الإجرامي.

2- إنها نظرية ذات شيوخ كبير في كتابات علماء الجريمة والعقاب، ومن ثم يستوجب
الأمر أن نوردها، لأنها نظرية ملائمة أو مفيدة في تفسير السلوك الإجرامي، لكن لكي توقف أمامها بالحفظات الواجبة حتى توضع قدرها الصحيح.

- إنها نظرية لها حقها ما يعين على تحصيلها كإطار ملائم للتعلم بالعبارة، بمعنى آخر تجاها الأخطاء الكبرى التي وقعت فيها هذه النظرية وربما كان من أهم أخطاء هذه النظرية:

- إنها نظرية لم تتأسس توجهها وتنظيرها على دلائل أمريكية كافية، كما لم تتأسس على تصميمات تجريبي صائبة من منظور الاعتبارات المنهجية المختلفة.

- ومن ثم حمل تنظيرها الكثير من التناقضات حاول صاحبها أن يتخلص من بعضها في التعديلات المختلفة التي قام بإدخالها عليها، ولكن لم يحقق التوفيق في الكثير من محاولاته.

- إنها نظرية تصور إلى حد كبير نموض النظريات التي يدخل بها أصحابها إلى طرق مسدودة تعجزهم عن أن يكون لهم رؤى إصلاحية، فالتصديق الكامل بوراثة السلوك الإجرامي لا يبيث شيئًا يقدمه المصلحون لاحتواء السلوك الإجرامي.

- نتيجة لهذه الهنات العائلة بنظرية لومبروزو وأمام الشواهد المناهضة لمسلماتها، ومن ثم افتقدت شرعية قيماتها كنظرية، لم يبق لها مكان إلا يحكم وضعها كمعالم تاريخي من معالم المحاولات المبكرة في مجال الجريمة والإجرام.

- ومع ذلك فإنه ليس هناك من شك رغم كل الهنات العائلة بنظرية لومبروزو، بأن هذه النظرية قد استنفرت جهود عدد كبير من الباحثين في اتجاه الكشف عن حدود العلاقة الناتجة بين العوامل الوراثية والسلوك الإجرامي، كما استلحت هذه النظرية الجهود في اتجاه الكشف أيضًا عن علاقة المتغيرات الاجتماعية بالسلوك الإجرامي، ومن هذا المنظور يمكن اعتبار لومبروزو رائد علم الجريمة المعاصر.

- 136-
النظريات ذات التوجه الاجتماعي في تفسير الجريمة:

ترى هذه النظريات أن السلوكي الإجرامي محدد بالمنافسات الاجتماعية التي تحيط بالفرد. وبالشكل الذي استجاب به الفرد لهذه المنافسات الاجتماعية، وتناسق دعامة هذه النظريات على مساحة أساسية، وهي أن الأفراد لا يعيشون الموضوعات وهم خالون الوفاض، إذ أن لديهم تلخيص وافض من الخبرات، ومن بين هذه الخبرات خبراتهم كيفية التعامل مع المواقف المختلفة، ومن ثم يقضي هذا النوع من النظريات اعتبار المجرمين أفرادًا لهم أسلوبهم الخاص في حل مشكلاتهم. إذ أنهم يدركون الواقع ويفسرون على نحو معين، ومن ثم يستجبون إليه بطرق متميزة، وهذا الواقع إذا لم يشتمل على ظروف الحياة، وعلى فرص تعلم السلوكي، وعلى الأشخاص الذين يمثلون أهمية بالنسبة للفرد.

وقد يكون بالإمكان أن يعثر أصحاب هذا النوع من النظريات اكتشاف محددات السلوك الإجرامي بنجاح إذا ما اعتبرنا هذا السلوكي على أنه وسيلة تكيف بالنسبة لمختلف هذا السلوك، وليس سلوكًا متحفظًا، ويعتبر السائد غير القانوني بحكم هذا المعنى نمطاً من أنماط الاستجابة ووجه الفرد فعالًا في مجموعة معينة من المواقف، أو ظل قائم مجموعة معينة من الظروف، ومن ثم فإن الفرد الذي يتباطأ أو سلوك إجرامي إذا يوجد فيه لأنه قد وجد الطريق الوحيد لمواجهة ظروف بداتها، أو للتعامل مع بعض أهدافه الخاصة الملحة.

وقد يكون بالإمكان أن بعض الباحثين قد يرى أن بعض جرائم الاعتداء أو القتل سلوكًا غير منطقي، أو غير متوقع، أو انتهازي. ومن ثم استيعاب تحليله، ومع ذلك فإن الاعتقاد في هذا الورى هو الخطأ بعينه. فقرر التصرف بعفوف قد يكون سريعاً للغاية. لكن هذا لا يعني عدم منطقته أو استيعاب التنبؤ به، فالأفراد يتصرفون بعفوف لأن هذا الأساليب قد أخذت لهم جدوة في مواقف سابقة سواء بالنسبة لهم أو بالنسبة لنفسهم، وربما يكون هؤلاء الأفراد
مضطربين إبان إصدارهم للاستجابة. ولكن من الأهمية يمكن أن نعلم أنه على الرغم من اضطراب الأفراد فإن لهم توقيعاً عما يمكن استجابتهم أن تأتي به. فقد لاحظ هؤلاء الأفراد، وتعلموا من خلال خبرات متعددة، أن بإمكان العنف أن يحقق شيئاً. كما قد أدرك هؤلاء الأفراد أنه ليس أهاليهم من حل آخر إزاء المواقف التي يواجهونها، ومن ثم فإنهم، حتى وإن أرادوا التخلص من هذا السلوك، لا يوجد أهاليهم بدائل أخرى. فقد لا يوجد لدى الأشخاص من ذوي الطبقة الاجتماعية والاقتصادية المنخفضة، أو ذوي التعليم المتدين المستشري من المهارات الاجتماعية. ما يعينهم على التواصل مع مواقف الصراع التي تواجههم، فربما ما هو متاح لهم هو مجموعة من السلوكيات بدائية الطابع، مثل الطعن أو إطلاق النار.

خلاصة القول أن المنظرين ذوي التوجه الاجتماعي يرون أن السلوك الإجرامي متعلم، وأن بعض الأفراد بحكم خصائصهم، وخبراتهم، يتعلمون هذا السلوك أكثر من غيرهم. ويندرج بعض أصحاب نظريات التعلم في هذه الفئة من النظريات ذات التوجه الاجتماعي، وسوف نشير إلى بعض هذه النظريات بقدر ما تلقي الضوء على السلوك الإجرامي. وعلينا قبل أن نفهم مفاهيم هذه النظريات المتعلقة بالسلوك الإجرامي أن نذكر أنفسنا بما سبق أن أوردنا في الفصل الأول عن تعريف للتعلم، إذ يعني التعلم أي تغيير في السلوك، له طبيعة شبه مستقرة، بفعل الخبرة.

التعلم الأدائي: يعني هذا النوع من التعلم أن الأشخاص يفعلون الأشياء التي تحقق لهم الإثارة. أو يمكنهم من تحاشي العقاب. فالسلوك الذي يمكننا من أن نحصل على الايابات، أو تحاشي الأمور المعاكبة. هو الذي سيتكرر إذا ما استجدت ظروف متماثلة. وقد تكون هذه الايابات مادية (أموال أو أشياء عينية). أو سيكولوجية (الشعور بالأهمية أو القدرات)، أو اجتماعية (تحقيق وضع معين). وجدير بالذكر أنه حتى ضروب السلوك التي ينظر إليها المجتمع على أنها جائحة أو إجرامية، هي مرجعية بالنسبة للفرد إذا ما كانت
تجلب له الأفكار، أو عندما تكون فرص الإدانة منها أفضل من فرص العقاب ومن ثم فإن الحصول على الأفكار، وتحاكي العقوبات هي صور تدسيع السلوك. وتعتبر الأفكار المادية والسيكولوجية والاجتماعية مدعومات إيجابية (1). بينما تعد الأفكار غير السارة أو الأشياء المنفرة مدعومات سلبية (2).

وجدير بالذكر أن مدعومات السلوك قد تكون في بعض الأحيان واضحة، إلا أنها قد تبدو غير ذلك في أحيان أخرى، فتجرام التعدي على الممتلكات على سبيل المثال مثل سرقة بعض الأشياء من المحلات التجارية، أو السطو على المنازل قد ترى على أنها مدعومة في أساسها بالذات. WHEN أنها قد تكون مدعومة في بعض الأفكار بذاته بالذات، وفي حين أنها قد تكون مدعومة في بعض الأفكار بذاته، وفي حال تكبد هذه الأفكار على نقطة الأوردة، وهي أن كل السلوك الإجرامي يرتبط بنفسية الحصول على التدريج (إيجابيا أو سلب) الذي يرغب المتدي، في لحظة معينة موفقًا بذلك.

هذا وبينما أن التدريج الإيجابي أو السلبي يزيد من احتمال الاستجابة، فإن افتقد الإثارة أو عدم تلقي العقاب وقتها الملائم، سيؤثر احتمالات صدور الاستجابة. فإذا ما تلقي الفرد، بدلاً عن الإثارة الإيجابية، منها منفراً ومؤثراً (عقاب) رداً على استجابة أصدرها فين يكرر الاستجابة بعد ذلك، وبالمثل فإنه إذا لم يلقي الفرد تدريجًا لاستجابة، فإن تكرر الاستجابة بعد ذلك وخاصة إذا لم تكن هذه الاستجابة يتم تدريجها بين الحين والحين، (وبالتالي عدم التدريج أحياناً)، فإننا نكون أمام استجابة مقاومة للانطفاء أو الكف نظرًا لقيام الأمل في أن تأتي الاستجابة بتدريج.

(1) Positive reinforcers.
(2) negative reinforcers.
على المستوى النظري فإنه ما دام أن السلوك الإجرامي يتأسس على التعلم الأدائي، فمن المحتوم أن يكون العقاب أو سحب التدقيق فعالاً في التعامل مع المجرمين، إلا أن المشكلة رغمها عن هذا هي أن ما يسمى عقاباً لا يتم تقديمه بشكل صحيح، إذ أنه بالنسبة للفئة المحدودة من الأفعال الإجرامية التي يتعرض مرتكبوها للإدانة يأتي العقاب بعد فترة طويلة من الإجراءات القانونية، وحتى إذا أمكن تقديم العقاب، بالصورة الملائمة وتمكن سحب الانتابات. فحالة السلوك الإجرامي، فإنها تبقى مشكلة أن كيف السلوك الإجرامي لا يعني حدوث السلوك القانوني، إذ أنه من الحتمي أن يلتقي الفرد تدريجاً على سلوكي ملائم اجتماعياً، وما لم يتم تدريب الفرد على المهارات الاجتماعية والمهنية الملائمة وتحققته له اثابات فنضلاً على يد الجماعة ذات الأهمية بالنسبة له عاد الفرد إلى سيرته الأولى، وهو ارتكاب السلوك الإجرامي.

التعلم الاجتماعي: برى باندورا أن كثيراً من ضروب سلوكنا يتم اكتسابها من خلال ملاحظة الآخرين وسمي ذلك بالقدوة. وكلما ازدادت أهمية هذه القدوة زاد تأثيرهم في اتجاه اكتساب السلوك. ومن هؤلاء القدوة الآباء والمدرسين والأصدقاء والأفراد والقدوة الرمزية، مثل الشخصيات الروائية وما شابههم.

هذا ويتأتي احتمال اكتساب السلوك الملاحظ إذا رأى الفرد أن القدوة يثار على سلوكه.

ويضعف هذا الاحتمال إذا ما عوقب القدوة على سلوكه.

ويرى باندورا أننا نميز السلوك الصحيح من الخاطئ عن طريق ملاحظة سلوك الآخرين وخاصة الآباء. وبحكم هذا المعنى فإن السلوك الإجرامي يتم اكتسابه أيضاً من خلال تقليد القدوات ومحاكاتهم. ويدعم هذا السلوك من خلال محاولة إتيانه، كما أنه يرسخ من خلال إثابته.
النماذج المفسرة للسلوك الإجرامي

وقد أجري باندوزا كثيراً من البحوث عن الكيفية التي يتم بها تعلم السلوك العدواني وسلوك العنف، وأكدت النتائج أن ملاحظة العنف تخلق العنف سواء لدى الأطفال أو لدى الراشدين.

ومن الواضح أن الأشخاص الذين يلاحظون الأفعال العدوانية لا يفتقرون أمر تأثرهم بها على مجرد محاكاة الأفعال التي يشاهدونها، ولكنهم يصبحون عدوانيين بصفة عامة، وهم دائماً بهذا الأمر خروفاً أبعد، يمكننا أن نتصور أن الأشخاص الذين يلاحظون مروداً إيجابياً للسلوك الإجرامي يتورطون هم فيه بعد ذلك.

وتشير نظرية التعلم الاجتماعي تفسير بتوجها الموضوح بإمكانية تسير اكتساب السلوك البشري في إطار التفاعل الاجتماعي القائم بين الأفراد، من ثم فإنه بمنطوق هذه النظرية يأخذ السلوك البشري بصورة عامة، والسلوك الإجرامي بصورة خاصة، صبغة غير آلية يختلف بها عن الصبغة الواقعة له في نظريات التشريطي، مثلما هو الحال في نظرية التشريطي الأدائي والتشريطي الكلاسيكي.

ومع ذلك فإن هذه النظرية لا يمكنها بآليات الملاحظة والاقتداء فحسب أن تقدم إطارًا مكتملاً لتقدير السلوك الإجرامي. فإنه وإن كانت صيغة الاقتداء قادرة على تفسير بعض أوجه السلوك الإجرامي عند بعض الأفراد فإنه لا يمكنها أن تزعم أن بالاقتداء وحده يمكن
للسلوك الإجرامي أن يحدث عند جميع الأفراد. كما أن هذه النظرية بحاجة إلى استيعاب بعض الجوانب القادرة على تفسير الفروق بين الأفراد حتى وهم يتعاملون مع الموطن بآليات الادعاء والتآيسي. فهناك من ينفذ السلوك إليه بسهولة، وهناك من لا يكون للقوية معه إلا تأثير محدود.

أغلب الظن أن الباحثين الذين يرون وسائل الإعلام، بما تعرضه في إطار من التشويق والإثارة من مشاهد مختلفة وكثيرة للعنف، سبباً لإنتشار السلوك الإجرامي. هم من يجدون التعليم الادعائي (الإفادة) إمكانية التفسير لهذا السلوك، إلا أن واقع الخبرة من جانب، والنتائج العلمية التي تشير بعض البحوث الرسمية إلى هذا المجال، يشهد بأن الكائن البشري ليس هو على هذا النحو المغلق في البساطة... فقد اتضح أن من يتأثرون بمشاهد العنف المعروضة في وسائل الإعلام، وخاصة الإذاعة المرئية، هم من لديهم استعداد للتعامل مع العنف أو مجملين به إلى خبرة المشاهدة.. فليس كل من يشاهد العنف، يتصرف بعنف.

ولو كان الأمر على هذا النحو من البساطة لصار الجميع يتصرفون بعنف.. إذ أن مشاهدة العنف سواء على مستوى وسائل الإعلام أو على مستوى الحياة الاجتماعية، شكلها العام لم يعد هناك من هو مستثنى منها.

نظريات ذات النتائج الوراثية والبيئية في تفسير الجريمة:

نظرية أيزنك في الشخصية والجريمة: يرى أيزنك أن السلوك الإجرامي هو محصلة التفاعل بين عدد من المتغيرات البيئية وعدد من سمات الشخصية الموروثة. فالجريمة وفقًا لمنظور أيزنك لا يمكن فهمها كمزيج من متغيرات البيئة فقط، كما لا يمكن أن تتفرد بتفسيرها أيضًا العوامل الوراثية ممثلة في بعض سمات الأفراد الشخصية.

وخلاصةً، معظم النظريات المعاصرة يولي أيزنك أهمية كبيرة لمسألة الاستعدادات الجينية للسلوك الإجرامي أو السلوك الجانح. وتوجهت الإشارة إلى أن أيزنك لا يقول بما قال به البعض، بأن الفرد يولد مجرماً. فهو يرفض هذا تماماً. كل ما يقول به هو أن الأفراد يولدون بخصائص للجهاز العصبي. تحددها اختلافات الأفراد عن بعضهم البعض.

وشكل أكثر تحديداً يرى أيزنك أن هناك بعض الخصائص الواسعة للجهاز العصبي المركزي(1)، والجهاز العصبي غير المركزي(2)قادرة على تفسير الاختلافات القائمة في شخصية الأفراد، والتي تجعل بعض الأفراد أكثر تهيؤًا للنشاط الإجرامي من بعض آخر.

وقد استطاع أيزنك من خلال جهود متحصلة في إجراء الكثير من التجارب أن بين أن هناك ثلاثة أبعاد هامة للشخصية تشكل البنية التي يقوم عليها الكثير من ضروب السلوك. هذه الأبعاد الثلاثة هي: الاناسباط(3) والعصامية(4) والذهانية(5). ويعتبر بعد الاناسباط والعصامية قلب نظرية أيزنك. أما بعد الثالث والذي يمثل في الذهانية فقد أورد أيزنك لفسر به ما لا يمكن تفسيره من خلال الاناسباط أو العصامية.

ويتصور أيزنك أن كل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة يأخذ شكل المتصل المتدرج حيث يقع معظم الأفراد في منطقة متوسطة منه، حين يقع بعض قليل على هذا الطرف أو ذلك.

(1) central nervous system.
(2) Peripheral nervous system.
(3) extraversion.
(4) neuroticism.
(5) Psychoticism.
ويمتد بعد الانبساط ما بين قطب الانقباض إلى قطب الانقباض، ويمثل نقطة المنتصف
نقطة تكافؤ ما بين الانقباض والانقباض (1). وعلى قدر النقطة التي يمثلها الفرد على متصل،
أو بعد الانقباض - الانقباض يمكن القول: أن الشخص انقباضي أو انقباضي أو غير منطقه
التكافؤ.

أما بعد العصبية فإنه يمتد ما بين العصبية إلى الإتزان، ويُمتصصف به القل، يعيش بعضه بغير
الأشخاص، والقليل منهم يتوزع على حدود الطرفين القصيبين.

وهذا الحال أيضاً بالنسبة لبعد الذهانية والذي يمتد ما بين صعوبة المراس (2) والتي
تمثل درجة عالية من الذهانية إلى لين المحكمة (3) (درجة منخفضة من الذهانية).

هذا ويُعتقد أن بعد الانقباض يعكس الوظائف الأساسية للجهاز العصبي المركزي.
والذي يتكون من الخز وحبل الشوك، بينما تعكس العصبية عمل الجهاز العصبي غير
المركزي (المسارات العصبية خارج حدود الجهاز العصبي المركزي). أما بالنسبة للذهانية
فظم يتم إلى الآن افتراض آلية جهاز عصبي لها.

وقد قام أبرز أن ياتيم ألاستماعات لقياس متغيرات الشخصية التي تمثلها هذه
الأبعاد... وتعتمد هذه الاستماعات على منطق التقرير الذاتي في الإجابة، وسنورد فيما
يلي وصفاً للمسلم الأبعاد الثلاثة، والتي تأسست الاستماعات وبنودها عليها، كما سيندرج جزء
هذا الوصف علاقة السلوك الإجرامي بهذه الأبعاد.

الانقباض: أن من أكثر الخصائص الواسعة للشخص الانقباضي هو أنه اجتماعي،
ونافذ، ومنتفئ، وميل إلى الاستثناء والرغبة في التغيير، وموقع بالتواجد مع الآخرين،

(1) ambiversion.
(2) tough-mindedness.
(3) tender-mindedness.
وحضور الحفلات، وقابل لأن يفقد أعصابه بسهولة، كما أنه ميال إلى العدوانية والثيررة، ومن الصعب الاعتماد عليه.

ويُقصد هذا نجد الانطوائي، إذ يغلب عليه التحفظ، والهدوء، والحذر، والقدرة على ضبط النفس والمشاعر، كما أنه يميل إلى تحاشي الإثارة والتفيير المستمر. ومن الممكن الاعتماد على الانطوائي، إذ أنه يتمسك بالمعايير الأخلاقية.

ومن الممكن تصور بعد الانبساط على أنه بعد تمثل الحاجة إلى الاستثارة، فالأشخاص ذو الدرجة المرتفعة في الانبساط ميالون إلى الاستثارة الشديدة، ومن ثم يميلون بالتالي إلى الموسيقى الصاخبة، وكثرة الأشخاص المحيطين بهم، وتفاوضي العقاب المؤثر على الجهاز العصبي، وهم إلى جانب هذا ميالون إلى الاندفاع والمغامرة. كما أنهم متقلبين المزاج ويستمتعون بالطاعة مع الآخرين. وكذا السخرية والاستهتاء بالأخرين، كما أنهم فوقي هذا كله يميلون إلى غير المألوف من الأشياء، ويقترب سلوكهم من سلوك الجانحين، بل وأن معظم الجانحين من بينهم. فضلاً عن أنهم يتورطون، نظراً لحاجتهم إلى الاستثارة والتنبيه الشديد، للتخلص من الملل اليومي، وعَظَّم من الأفعال المعدية على القانون.

الأساس الفيزيولوجي للانبساط والانطوائي: افترض أن يكون أن الأشخاص يختلفون من منظور الانبساط نظرًا للظروف الجينية بينهم. فبعض آليات الجهاز العصبي المتزريم وخاصة في الجزء المركزي من جذع الدماغ والسمى بالتكون الشبكي (1). ويتمثل عمل التكوين الشبكي في إحداث استثارة داخل الدماغ (2) تجعله حالة من الظباء والتقيه لما يرد إليه من منبهات أو معلومات مختلفة. وهنا يختلف الانبساطيين عن الانطواطيين، فالتكوين الشبكي للانبساطيين لا يمكن من إحداث استثارة فئالة في اللحاء، إذا أنه يخمد لديهم الخصائص

(1) reticular activating system.
(2) eerebral cortex.
الاستئنافية للمنبهات قبل أن تصل إلى اللحاء، وعلى عكس هذا نجد أن التكوين الشبكي عند الانطولاطيين يضمن المعطى التنبيهي إلى الحد الذي يجعل استئنافة اللحاء عالية.

ويظل هذا الاختلاف بين الانبساطيين عن الانطولاطيين، حيث الاستئنافة الضعيفة في اللحاء عند الانبساطيين، والاستئنافة الشديدة عند الانطولاطيين، يعمل كل منهم إلى التحرك إلى اتجاه تحقيق الموافقة مع وضع التنبيه في منطقة اللحاء، فمن لديه تنبيه زائد سيعمل على تجاوزه مع الاستئناف على المستوى السلوك، ومن لديه تنبيه قليل سيعمل على تحقيق المزيد من التنبيه لحقق بذلك مستوى أمل من الاستئناف. ومن ثم سنجذ الانبساطيين يسعون إلى التعامل مع المواقف المتغيرة على الاستئناف (طعام وجنس وعلاقته وصحة وحفلات). 

الحاجة يسعى الانطولاطيين إلى خفض مصادر التنبيه في حياتهم، ومن ثم يفضلون الموسيقى الهادئة والألواح الهادئة والمواعيد الاجتماعية غير الصاخبة.

ومن هذا المنظور الفارق بين الانبساطيين والانطولاطيين تجد نقطة اهتماماً موضعها.

فما أيسر على الانبساطيين بحكم سعيهم إلى مصادر التنبيه المختلفة في تحقيق الاستئناف حياةهم؟ أن يكونوا على غير وفوق القانون على عكس الانطولاطيين الذين لا يجدون صعوبة في الوفاء مع القانون بحكم أنهم راغبين عن الاستئناف ومواجهةها. فقد بينت البحوث أن المتورطين في الأنشطة الإجرامية هم من ذوي الاستئناف المحدودة في منطقة اللحاء. ومن ثم يتحركون بدافع قوي للحصول على الاستئناف من بيئتهم، ومن ثم يصبح المخاطرة والتوجه بمطالب المتعاهمة فيما سيبنهم حياة، وباختصار شديد: "أن معظم المجرمين انبساطيين".

ومنها بدأ من الأهمية ممكن أن نشير إلى هذا الوضع إلى أثر الكحوليات على استئناف اللحاء، لذا لهذا الأمر من صلة بالسلوك الإجرامي، إن الكحوليات بحكم أنها مخمرة، فإنها تخفض استئنافة اللحاء إلى الحد الذي يمكن أن يصل بالفرد إلى النوم العميق، ومن ثم فإن
النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي

يعتبر الانسباطي اللحريات (وهو أمر متوقع باحترام سعيه إلى الإثارة في حياته) تفاقم من كف الاستثارة ومنطقة اللحري، ومع ازدياد هذا الكف تزداد احتمالات تورطه في السلوك الإجرامي أكثر مما هو ذلك بالفعل.

وعندما يتعاطى الانطباعي اللحريات تقل درجة الاستثارة لحائته إلى الحد الذي يتحول من كونه أنطباعيًا ليصبحان انسباطيًا، أو حتى أدق يصبح شبيهًا بشعبية الفيزيولوجية بوضع الانسباطي، ومن ثم يتحرك سلوكه على نحو يشبهه به الانسباطي، ومن ثم يكون بالتالي مستهدفًا للسلوك الإجرامي، وباختصار شديد هنا أيضاً "هناك علاقة إيجابية قوية بين تعاطي اللحريات والجريمة".

العصبيات: تمثل العصبية، وساستها في ذلك شأن الانسباط، أحد التغيرات المحددة لعلاقة الشخصية بالجريمة. ويعكس هذا العدد تهيجًا بيولوجيًا أو استعدادًا بيولوجيًا للاستجابة للأحداث المكررة على نحو معين. وتكتشف العصبية عن نفسها في شدة الإرجاع أو الاستجابات الانفعالية. فالشخص المرتفع في العصبية تسم استجابته بالحادة وطول الفترة التي تستغرقها هذه الاستجابة. إذ يفرط العصابي في شكل استجابته، وتوافق الكرب، كما يأخذ وقتًا طويلاً حتى يعود إلى حالته الهادئة الطبيعية.

كما يغلب على الشخص العصابي بصفة عامة أن يكون متقلب المزاج ومفرط الحساسية، حتى بالنسبة للأشياء الناعمة، فضلاً عن قلقة المفرط والشكوك المستمرة من المتاعب البدنية العضوية، مثل الصداع وألام الظهر واضطراب المعدة.

أما الأشخاص المنخفضين في العصبية فإنهم يتسمون بالانزعاج الانفعالي والهدوء، ووقتًا نظرية أينك يسمى الأفراد المرتفعون في الانفعالية بالعصابيين وسمى المنخفضون في الانفعالية بالمنزليين.
الفصل الرابع

الأسس الفيزيولوجية لبعد العصبية - الاتزان: ينقسم الجهاز العصبي المستقل إلى جهاز عصبي سمينباو وي즈 جهاز عصبي باراسينباو. ينشط الجهاز العصبي السمينباو الجسم لمواجهة الأمور الطارئة عن طريق إعادة معدل ضربات القلب، وزيادة معدل التنفس، وتذوب الدم. وما إلى ذلك من مظاهر أخرى، أما الجهاز العصبي الباراسينباو فإنه يعمل يج اتجاه إعادة الجسم، أي إعادة الجسم إلى حالته العادية من الاستنارة. ووفقًا لنظرية أرنك إلى الفروق الانفعالية بين الأفراد فإنها ترابينات القائمة بحساسية هذين الجهازين العصبيين. وبشكل أكثر تحديدًا فإن الدرجة المرتدة من الانفعالية إنما تعني النشاط السريع للجهاز العصبي السمينباو، ومن ثم قيام درجة عالية من الاستنارة عند الفرد، والبطيء في استجابة الجهاز العصبي الباراسينباو، ومن ثم أيضاً البطيء في عودة الجسم إلى حالته العادية. هذا ويبدو أنه على الرغم من أن حالة الاستنارة بالنسبة للفرد ذات طبيعة عامة، أي أنها تمتد إلى مظاهر مختلفة من الاستنابة، فإن هناك ما يدفع إلى الاعتقاد بأن استجابة الأفراد لمواقف الكرب ذات طبيعة مختلفة، فهناك من تتشنج لديه عضلات الرقبة أو الجبهة أو الظهر، وهناك من تزداد دقات قلبه ويزداد معدل تنفسه، وهناك من يشكو من الصداع عند توتره، وهناك من يشكو من الشد العضلي وحكذا.

ويرى أرنك وفقًا لنظرته أن احتمال تورط الأفراد في السلوك الإجرامي أكثر من أولئك ذوي الدرجة المحدودة من الانفعالية. ويرجع هذا إلى أن من شأن الإفراط في الانفعالية أن يعطي الفرصة لبعض العادات الجانبية إذا كانت قائمة، لأن يتم توظيفها في مسلك إجرامي.

وجدير بالذكر أن أرنك يرى أن البعدين السابقة الإشارة إليهما، وهما الانقسام - الانطاوة، والعصبية يتفاعلان معاً على نحو يمكن تصنيف الأفراد بهديهما معاً. ومن ثم
النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي

توفير المزيد من القدرة على التنبؤ باحتمالات الجريمة عند فئة بذاتها أكثر من أخرى غيرها. أنظر الشكل التالي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>عصبيون</th>
<th>عصبيون</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>انطوائيين</td>
<td>متسطون</td>
</tr>
</tbody>
</table>

<table>
<thead>
<tr>
<th>متسطون</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>انطوائيين</td>
</tr>
</tbody>
</table>

الاتزان

أبعاد الشخصية كما تحدث في نظرية (أيزنك) للشخصية

الاستهداف للسلوك الإجرامي: فبالإمكان أن يقال على سبيل المثال "الانطوائيون العصابيون" و"الانبساطيون المتزون"، و"الانبساطيون العصابيون" و"الانطوائيون المتزون". ومن الواضح بطبعية الحال تأسيساً على نظرية (أيزنك)، أن فئة الانبساطيون العصابيين هي أكثر الفئات استهدافاً للسلوك الإجرامي.

بعد الذهانية: صيغ هذا البعد عند (أيزنك) ليفسر بخصائص التوجه السلوكي عند مركب الجرائم أو السيكيوباتيين (الجناحين)، ومن مظاهر الذهانية القسوة الهادئة.
لا يمكنني قراءة النص العربي من الصورة.
الأنباء بتغيير الآباء عن عدم الرضا بصورة أو أخرى من صور توجيه العقاب. ومن ثم يرتبط بالمسبة لبعض الأفراد حدوث السلوك غير المرغوب اجتماعياً سواء أكان هذا السلوك غير المرغوب داخل هذه الحدود (جريمة). يرتبط هذا بتكون اتجاهات سلبية إزاء هذه الضروب السلوكية، ويتم التعبير عن هذه الاتجاهات السلبية بمشاعر من الرفض أو التأذي النفسي. حال صدور هذه الضروب السلوكية غير المقبولة، بمعنى آخر، يعبر نظرية التشريطة الكلاسيكي لباولوف، أن معظم الأفراد - نتيجة الرفض الاجتماعي - خبرة التنثنية بين السلوك المتحرف والعقاب - يشرعون في اتجاه رفض السلوك المتحرف، ومن ثم حصائاتهم ضد الانحراف والجريمة.

أما الآخرون والممثلون للقائه من الأفراد، وليس الأغلبية منهم، هم من كان تشريطهم ضعيفاً إلى الحد الذي لم يكسبهم مناعة نفسية ضد الانحراف والجريمة.

وقد يذكر أن عملية التشريطة الكلاسيكي رغم أنها ترد على هذا المقام تعبيراً عن المواجهة الاجتماعية الموجهة للاحتواء الجريمة. فإن أبرز نقطة أيضاً إلى أن هناك عوامل فيزيولوجية تجعل من الإنسان أقل استيعاباً لمنطق التشريطة وتوجهاته من الانطواءين، إلا أنه يبقى رجعاً عن هذا أن مفهوم التشريطة الكلاسيكي قادراً على أن يفسر الاختلافات بين الأفراد - التوجه الإجرامي، أو قادر على الأقل أن يجيب عن تساؤل طرحه واجب يجب هذا المقام، وهو: "لماذا لا يربط معظم الأفراد الجريمة؟"، والإجابة هي أنهم قد تحصنوا ضدها من خلال خبرة التشريطة الكلاسيكي إبان مرورهم بخبرة التنثنية الاجتماعية.

أما القلة من الأفراد، والتي يمكنها أن تتورط في السلوك المتحرف أو السلوك الجنائي، فهي الفئة التي لم يكن تشريطها اجتماعياً على هذا النحو أو التي كان تقصينها ضد الانحراف.
الفصل الرابع

ضعيفاً، ومن ثم تكتاتف محدداتهم الفيزيولوجية الموروثة المهيئة لإمكانية انحرافهم مع المتغيرات الاجتماعية المحيطة بهم والتي لم تشرطهم ضد الجريمة على مستوى كافٍ. يتكاتف هذا مع ذاك ليفاقم من تهيئةهم للانحراف والجريمة.

وثير هنا تساؤل بدو شرعية طرحه واضحة. وهو ألا يقوم المجتمع نفسه بمؤسسات الاجتماعية المختلفة، وخاصة المؤسسات الإصلاحية التي تتغامل مع القانون كآلية ردع على المستوى العام أو على المستوى الخاص: (الردع العام والردع الخاص). ألا يقوم المجتمع بعملية تشريطي كلاسيكي حيث عقد الرابطة بين الانحراف والعقاب، ومن ثم يمدد المجتمع توجهه الأم عن أي خلل قد يكون لحق بخبرة التنشئة النوعية سواء تمثلت هذه الخبرة النوعية في سياق الأسرة أو في سياق آخر للتنشئة.

ولكي نجيب عن هذا التساؤل تحسن الإشارة من جديد ولو بإيجاز إلى النوع الثاني من التشريطي، والسمى بالتشريطي الأدائي والذي أرسى دعائمه سنكر.

وتتقصى نتائج الدراسات المختلفة وكذا خبرة الحياة على نحو ما يشير أبرزك. أن الجريمة (استجابة) ليس كما تقول المقوله: "لا تفيد". فالجريمة قد تفيد بالنسبة لبعض المجرمين (تدعم) إذا أنها تشبع دافعاً ضد مركبها (مغنم مادي، انتقام... الخ). وهذا الإشباع لهو بمثابة تدعيم للسلوك الإجرامي.

أما مسألة أن هناك عقباً ينتظر الجاني على فعلته، فتحظى على هذا الأمر يقوم من منظور الزاويتين التاليةين:

1- أنه قد فيت من خلال نتائج الدراسات المختلفة أن نسبة قليلة فقط من المجرمين هي التي تقع بفعلها تحت طائلة القانون، فمن يتم القبض عليهم لا يشكلون إلا نسبة ضئيلة من المجرمين، وغالباً هم من ذوي الذكاء المحدود أو ممن لم يحسنوا الدفاع عن أنفسهم، ومن
نظريات أخرى شائعة التردد في تفسير السلوك الإجرامي:

أشارنا في الموضع السابق إلى نموذج نظري لكل توجه من توجهات تفسير السلوك الإجرامي، التوجه الوراثي الكامل ممثلًا في نظرية لومبرزو، والتوجه الاجتماعي الكامل (البيئة) ممثلًا في نظرية التعلم الاجتماعي لبايندورف، والتوجه التفاعلي بين الوراثة والبيئة ممثلًا في نظرية أيزنر.

وسوف ترد الإشارة إلى هذا الموضع إلى عدد من النظريات الأخرى ذات الشيوخ لدى بعض الباحثين في السلوك الإجرامي. ونحن لا نورد هنا هذا المقام لكي نعبر بها عن توجه بذاته في التفسير، بقدر ما نعلم الدارس بها وبرموماتها كписание إلى إثراء المعرفة بالظاهرة الإجرامية ودينامياتها.

نظريات التحليل النفسي(

ترتبط هذه النظرية بواد من أكثر علماء النفس شهراً، سواء على ساحة التخصص أو على ساحة المجتمع الثقافي العام، وهو سيجموند فرويد، فهو يعود من دون شك الأب والرايّد لتيار التحليل النفسي، قديمته ومعاصرته.

Psychoanalytic Theory
ويرى فرويد أن الفرد مزود منذ ميلاده بطاقة عدوانية يتحتم تبديدها أو تغريفها قبل أن تصل إلى مستويات متصلة بالخطورة. وهذا هو ما يعرف بالنموذج السيكوبينامي أو الهيدروكلينيكي، حيث يتشابه التصور كثيراً مع ضغط البخار في الوعاء المغلق. فإذا تراكم ضغط البخار في الوعاء حدث الانفجار، نفس الشيء بالنسبة للفرد، فإذا ما تزايدت الطاقة العدوانية لديه دون تغريف حدث الانفجار.

ويرى فرويد أن التدمير والقتل مظهران لانفجار الطاقة العدوانية. فعندما تتراكم الطاقة العدوانية إلى الحدود الخطيرة، دون أن تكون هناك فرص تغريفها من خلال عملية يسميها فرويد (بالتطهير أو التنفس)، تحدث الجريمة. ويمكن لعملية التطهير أن تتم من خلال سلوك حقيقي (ممارسة لعبة كرة القدم على سبيل المثال). أو من خلال بديل لهذا السلوك (مساهدة مباراة). ولذا تنشأ النظرية بأن الأطفال الذين يشاركون في الرياضيات المدرسية أو يشاهدونها بحماس، يكونون أقل عدوانية من الأطفال الذين لا يقومون بهذا.

وقد جدير بالذكر أن نظرية التحليل النفسي قد وجهت بانتقادات كثيرة، وربما كانت جوانب النقد متصلة بفقدان الهيكل العلمي للصياغة النظرية، وغموض المفاهيم الرئيسية التي تضمنها. مثل: مفهوم الغريزة وما شابهها من مفاهيم أخرى لا يتسنى القلم لذكرها. ولذا فإنه لا ينتظر إلى هذه النظرية في الفترة المعاصرة إلا أن لها تراكم مرحلة في تاريخ علم النفس قد عبرها هذا العلم. لتجه الاستخدام الحصيف للمنهج العلمي بكل مقتضياته.

نظرية البنوية لشيلدون (2):

يتطلب قوام نظرية شيلدون إقامة العلاقة بين تركيبة الجسم والشخصية، وباختصار

(1) Catharsis.
(2) Sheldon's Constitutional Theory.
يصف شيلدون نظريته ثلاثة أنماط جسدية وهي: النمط العريض والعقلي (1)، والنمط النحيف (2)، والنمط الضخم البديل (3)، حيث يسمى النمط العريض العصبي بالمغامرة والعدوان. ويسمى النمط النحيف بالتحفظ والانتوائية، ويتسم النمط الضخم البديل بالانبساطية والرغبة في محاولة الآخرين.

وقد قام شيلدون بدراسة التركيبة البديلية لعينة من أربعمائة من الذكور في إحدى مؤسسات التأهيل، وتبين له تسيد النمط العريض العصبي على فئة الجنانين، وهو أمر يدعم التقرير بأن هناك فرقًا بين الذكور الجنانين ونظامهم غير الجنانين في التركيبة البديلية.

وقد اختفت الدراسات نتائجها من حيث حدود صدق هذه النظرية، في حينما صدق بعضها على ما أوضحه شيلدون في نظريته. لم يمكان لبعضها الآخر أن ينфи العلاقة بين نمط التركيبة البديلية والجريمة.

ومع ذلك فإنه على الرغم من تحفظنا على هذه النظرية، وما قدمنها من افتراضات، فإن بالإمكان تصور قيام علاقة غير مباشرة بين بعض جوانب المظهر البدني والجريمة، إذ بالإمكان لذوي البنية القوية على سبيل المثال، أن يتورطون في أعمال إجرامية تأتي من أقرانهم لهم في هذا الاتجاه.

نظرية الإحباط – العدوان:

أشار عدد من الباحثين المعينين بدراسات المريض إلى أن الإحباط للسلوك الموجه إلى تحقيق هدف معين ما يفضي إلى حدوث حالة داخلية من التوتر المرتبط على الشعور بالإحباط. ويسمى الفرد إبان معايشته لهذه الخبرة إلى خفض هذه الحالة الداخلية، بحكم أنها حالة

(1) mesomorph.
(2) ectomorph.
(3) ectomorph.
فصل الرابع

منفرة وموترة له، وأحد الأساليب التي يمكن التعامل معها لخفض هذا التوتر، هو السلوك العدوانى.

ويرى بيركوفيتتش أحد دعاة هذه النظرية أن معظم منتهكي القانون هم ممن تعرضوا لخبرات إحباط متكررة، كما كان لهم في حياتهم إلى جانب هذا قدرات سلبية.

ويشير بيركوفيتتش إلى عدد من الدلائل المدعمة لفرض الإحباط - الاعتداء - الإحباط، ومن أهم هذه الدلائل:

1- أن الأطفال الذين إذا ما قورنا بالأطفال غير الجائعين هم من غلبهم صور كثيرة من الإحباط والحرمان. فإهمال الآباء للأبناء، والمشكلة المواجهة مطالبتهم الوحدانية لهو منطق هذه النظرية بذرة الشعور العام باختلال الثقة مع الآخرين داخل الإطار الاجتماعي. ويجدر بما هذا عن نفسه في أشكال مختلفة من العدوانية سواء في المنزل أو المدرسة أو أي سياق اجتماعي آخر. فالفرد يتصرف في ظل مشاعر الإحباط بدرجة مرتبطة من الاستياء والغضب والعداء الشديد.

2- إتيان عدد كبير من الجيّمين من عائلات متدنية اجتماعياً واقتصادياً، حيث يغلب الإحباط على حياتهم.

3- أنه ظل وجود درجات عالية من الاستياء المرغبة كالتى يمكن الوقوف عليها في حالة الإحباط. تضمن القدرة على اختيار الاستجابة الملائمة من مخزون الاستجابات عند الفرد، لتعطي الفرصة لحدوث الاستجابات غير الموفرة.

ومع ذلك فإن إجرام الفرد أو بعض الأفراد، فإنه ليس من الضروري لأن يفرز الإحباط إجراماً. 

-156-
جميع الأحوال.. فقد يستحث الإحباط الفرد على بذل المزيد من الجهد في اتجاه الوصول إلى أهدافه المرجوة.

نظرية كلووارد وأوهلن (1):

ويشار إلى هذه النظرية "نظرية الفرصة" (1). وفيها تقسّم الثقافات الفرعية التي تشيع فيها الجريمة إلى ثلاثة أنماط. نمط الاحتراف الإجرامي، نمط الصراع، ونمط الانسحاب، وتتأسس هذه الأنماط على ملاحظة ميرتون أن لا يوجد لدى أعضاء الطبقة الاقتصادية المنخفضة فرص متاحة للنجاح، فالأفراد الذين يعيشون أحياء حضرية قليلاً يجدون أن طموحاتهم معرضة دوماً للواد، ومن ثم يصبحون محبطين ومستفزين، وتزداد مشكلاتهم في عوائق مختلفة هم في أطرهم الاجتماعية، وليس نتيجة لأي عجز خاص بهم، فبينما يشجع المجتمع على النجاح الاقتصادي، ويشجع عليه، فإنه لا يتيح للمواطنين الفقراء الفرصة الكافية لأن يحققوا ذاتهم في هذا المضمار، ومن ثم لا يبقى لهم إلا أن ينخرطوا في ممالك غير قانونية للحصول على المال.

وتتأسس ثقافة المجرم المحترف على قواعد مماثلة للنجاح غير المشروعة، سرقة، واحتراف للتباع، وتعاطي مخدرات، وأنشطة إجرامية أخرى، ومن ثم فإنه بينما يتواجد للطبقة المتوسطة قواعد ناجحة من نفس طبقتهم، محامون، ورجال بنوك، وأطباء، فإن شباب الطبقة المنخفضة لا يتاح لهم إلا قواعد منخرفة.

وبرى كلوارد وأوهلن أن استيعاب قيم ومهارات ثقافة المجرمين ليس كافياً لتحقيق الأداء الناجح في ممارسة الدور الإجرامي الاحترافي. إذ لزم لكي يتحقق هذا النجاح أن ينخرط المجرم في علاقات مع الآخرين، يحقق من خلالها إمكانية تقبله في الجماعة التي يتطلع إلى

(1) The Cloward-Ohlin Theory.
(2) Opportunity Theory.
الفصل الرابع

الانضمام إليها. بمعنى آخر أن الثقافة التي تمثل نمط الجرم المحترف هي ثقافة استيعاب
الدور الإجرامي بكل ما يقتضيه من مهارة وإتقان. فضلاً عن تمثل القيم والاتجاهات التي
تسود نقطة الثقافة. إلى جانب إقامة علاقات وطيدة مع بقية أعضاء الثقافة الفرعية.
أما النمط الثقافي الثاني، والذي يطلق عليه نمط الصراع، فمثيله المجرمون الذين
يرتكبون جرائمهم وهم فرادى لا ينتظمون فيما بينهم فينفصل علاقات كما لا تتحكمهم
جرائمهم توجهاتها محددة. وهذا النمط يمثله المجرمون الذين لم يجدوا فرصاً إجرامية
تنتمون إلي علاقات مع بقية المجرمين، كما لم يجدوا قبل هذا فرصاً طبيعية للحياة مع
الآخرين. فحياتهم ما هي إلا تعبير عن الرفض من جانب المجتمع العام من جانب، ومجتمع
المجرمين من جانب آخر.

وإذما يتعلق بنمط الثقافة النوعية الثالث، فمثيله أولئك المتبعون للمعدرات، ويتسم
هذا النمط بالإفراز الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية المرضية، إذ لا تقوم العلاقات بين
الأفراد هنا إلا بقدر ما تؤمن الحصول على المخلد، أو الحصول على المال الممكن من البقاء
على هذه الصورة الانسحابية من الحياة شخصية الفرد في هذا النمط النوعي لا تلتقي
توجهاتها مع نموذج الاحتراف الإجرامي ولا مع نموذج الإجرام القائم على الصراع.

وقد تعرضت هذه النظرية لمناهج حول النقد. وربما كان النقد المتمثل في انتصار رؤيتها
على الإجرام المتأتي عن الحريم الإقتصادي - دون النظر في الأنشطة الإجرامية الأخرى
والتي غالباً ما تشيع في الطباق الأخرى من المجتمع - من أكثر الانتقادات الموجهة إليها
قوة. هذا بالإضافة إلى أن الإجرام الذي يسود في نطاق الطبقة الاقتصادية المنخفضة ليس
على النحو الذي تصورته النظرية. فغالباً ما يكون الإجرام في نطاق هذه الطبقة عفواً
غير منظم. فضلاً عن هذا فإن هذه النظرية لم تسر لنا لماذا لا ينخرط بعض أبناء الطبقة
الاقتصادية الدنيا. والذين يعيشون في مناطق سكنية موبوءة بمسار الجريمة، بل وقد يتأثرون في بعضهم تحقيق النجاح البائرة في الحياة بطريقة مشروعة. ففي حين ينخرط البعض الآخر في مسار الجريمة. ويبدو أن هذه النظرية قد استطاعتها توجيه واحد هو تفسير ضروب السلوك الإجرامي في مجتمع الفصائل، أو مجتمع الجانحين.

نظرية سرلاناند في الاقتران الفارقي (1):

تقدم هذه النظرية رؤية في تفسير الجريمة مفادها أن السلوك الإجرامي وأنواعه المختلفة، وكأنه ذلك شأن أي سلوك آخر، هو سلوك متعلم عن طريق الاتصال مع المجرمين الآخرين، بصرف النظر عن الأوضاع الطبقية وحدودها. بمعنى آخر أن الأنماط العديدة من عمليات التعلم المتضمنة في اكتساب السلوك غير الإجرامي، متضمنة أيضاً في اكتساب السلوك الإجرامي، فمن هو الشخص الذي ينخرط الفرد معه في علاقة وما مدى استمرار هذه العلاقة أو طول فترتها، وما وقت حدوثها هو تاريخ حياة الفرد؟ هي من الأمور الهامة القادرة على تفسير السلوك الإجرامي وكيفية اكتسابه.

ووفقًا لنظرية سرلاناند يلاحظ الأفراد ويقلدون ويستوعبون ويكتشون عن حاجات وقيم جماعة إجرامية معينة، وهي عملية يسمىها سرلاناند "الاقتران الفارقي". فإذا كانت الاتجاهات والقيم وضروب السلوك المتعلقة والتي ينظر إليها على أنها إجرامية تفوق وزنها اتجاهات وقيم وضروب السلوك غير الإجرامية، فإنه من الممكن للفرد في هذه الحالة أن ينفسد على أن أنواع التصرفات غير الإجرامية.

وقد يذكر أن صفعة هذا النظرية في تفسير السلوك الإجرامي صيغة منطقية منظمة، إذ أنها تعاملاً تفسيرياً مع الجريمة دون الدخول في مزادات الانحراف السكويولوجي أو البيولوجي. لكن من الممكن التحفظ عليها من منظور عدم تحديدها لكيفية تعلم السلوك.

---
(1) Sutherland's Theory of Differential Association.
الإجرامي. فضلاً عن أن الفرد لا يصبح مجرماً لمجرد أن ينخرط في علاقة مع بعض المجرمين، فهناك عوامل أخرى لابد من وضعها لوضع اعتبار مثل سوء تنشئة الفرد ووضع قيمته.

نظرية وولف جانج وفيراكتي(1): 

وتقتضي هذه النظرية بأن السلوك الإجرامي، والاتجاهات التي ترشح استخدامه في إطار التفاعل مع الآخرين، هو سلوك يتعلم الفرد من خلال الحياة في ثقافته إجرامية. ومن ثم فإن الرؤية الخاصة بهذه النظرية على قدر واضح من التشابه مع الرؤية التي قدمتها نظرية سيرلند سابقة الإشارة إليها.

ويبرى وولف جانج (1967) أن هناك نوعاً من الأفكار له أسلوب في الحياة لدى أفراده يجعل بإمكان الفرد أن يتوتر بسهولة في السلوك الإجرامي، بل يجعل توقع هذا السلوك والاستعداد للرد عليه يشكل مشابه امراً من الأمور المألوفة. وقد حاول المنظرون في إطار إيضاح نظريتهما أن يربطوا بين اكتساب قيم الإجرام ونظرية التعليم الاجتماعي، وأن يكاملوا بين المبادئ السيكولوجية والمبادئ السوسيولوجية.

ومع ذلك ورغم ملاحظة الأفكار التي تقدمها هذه النظرية، فإنها لم تقدم إيضاحاً كافياً لديناميات التفاعل بين التعليم الاجتماعي وثقافة الإجرام التي تسود في نطاق بعض الأفكار.

ولكن هذه النظرية، وتأثيرها عليها ذلك شأن مثيلاتها المهتمة بزوايا الثقافات الإجرامية، أو ما تسمى أحياناً بمجتمعات الإجرام، تقصي باكتساب السلوك الإجرامي من خلال التأسي بقدرات معينة في هذه الثقافات، ومن خلال تدريج الأفراد لهذا المسلك.

العوامل المرتبطة في رؤى بعض المنظرين كمحددات للجريمة:

يرى بعض الباحثين أن عددًا كبيرًا من المتخصصين في السلوك الإجرامي لم يؤكدوا

__________
(1) The Wolfgang-Ferreuti Theory.
كافية بالعوامل الواقعة في تشكيل السلوك الإجرامي، مولون جل اهتمامهم فقط إلى متغيرات
الشخصية. هذا على الرغم من أن السلوك الإجرامي قد يكون نتيجة مباشرة للتواجد في
مكان غير مناسب، ووقت غير مناسب مع أشخاص غير مناسبين. فقد تتأتي إمكانية انسحاب
القانون من خلال بعض الضغوط والمتغيرات الواقعة مصحوبة بفرصة متاحة لارتكاب
الجريمة. وربما تتساق هذه الوجهة من النظر كثيراً مع رؤية سكندر ن. تعتبر الائحة لنظام
المحدد بالاعتبارات البيئية، فالوقت وما يعتمل فيه من ظروف بمثابة محدد هام لتشكيل
وضبط السلوك على نحو عام، والسلوك الإجرامي على نحو خاص.

وهناك عددًا من الشواهد يطرحها المنظور المنصفون لدور العوامل الواقعة للهام. تشكيل
السلوك الإجرامي، كشواهد مبهرة على ثقل العوامل الواقعة على السلوك، ومن
أهم هذه الشواهد:

١- أن هناك أماكن بعينها تتيح إمكانية حدوث السلوك الإجرامي فيها بدرجة أكبر من
أماكن أخرى. فبالمكان، على سبيل المثال، توفر جرائم القتل أو السرقة في النواحي السلمية،
باحتمالات تتوق كثيرة احتمالات توقفها في المؤسسات التشريعية.

٢- أن هناك علاقة ما بين المتغيرات الواقعة والمتغيرات الشخصية تجعل بالإمكان تشكيل
بعض الاحيان أن يتحرك الفرد تحت وطأة المتغيرات الواقعة على نحو لا يتسق مع طبيعة
شخصيته. وبصفة عامة كلما زادت ضغوط العوامل الواقعة لأداء سلوك معين وهن الدور
النفيبي الذي تلعب المتغيرات الشخصية، وكلما ظلت تأثير المتغيرات الواقعة ازدادت
حدود التأثير بمتغيرات الشخصية.

٣- أنه قد تبين ارتكاب الأفراد للكثير من الضرر السلوكية المتمسكة بأعلى درجات العنف
تحت تأثير أوامر السلطة. وأقرب الأمثلة إثباتاً إلى الذهن في هذا الصدد ما حدث عام
1969 من ذبح النساء وعوامل الرجال والأطفال في قرية فيتنامية على يد الجنود الأمريكيين.

وهي حادثة تعرف باسم حادثة ماي لي.

كم قد نبين أيضاً تجارب محكمة أجريت في مجال علم النفس أن بإمكان الأفراد أن يقدمو على أبناء الآخرين، وبقسوة، تحت تأثير عدد من الأسباب المالية.

4- تشير الدلائل على أن بإمكان الأفراد أن يقدمو على عدد من الجرائم إذا ما أتاح الموقف إمكانية ألا يعرفوا أو تحدد هويتهم.

ومع ذلك فإنه على الرغم من تسليمنا دور العوامل المؤدية إلى تشكيل سلوك الأفراد، فإنه لا يمكننا قبول التأثير الكامل للعوامل المؤدية الكمية أبداً للسلوك. فلا يمكن للسلوك أن يحدث بدون قيام هدف محدد عند الشخص، وهي غيبة التوقع لديه وكذا غيبة الاستهداف للسلوك، وهي متغيرات ترتبط بشخصية الفرد وديناميات تفاعلها المتسمة بقدر وضح من الاستقرار، وربما نعطي وجهة نظرنا هذه مزيداً من التأكيد على فاعلية التحليل التي أولاً اهتماماً إلى التفاعل القائم بين متغيرات الشخصية والعوامل البيئية المختلفة، فاستقرار الرؤية إلى أحد التوافع من المتغيرات دون الآخر، له بحثية تجاوز عن الواقع وسواه.

اتجاهات عامة للجريمة:

سنحاول هذا الجزء أن نكشف عن حدود الجريمة ضوء المتغيرات الهامة.

وستأسس رؤيتنا لهذه الحدود ضوء مؤشرات المجتمع الأمريكي، وهذا لا يعني بطبيعة الحال أن مؤشرات المجتمع الأمريكي تصدق بالضرورة على مجتمعاتنا، وهذا ما لا يجب قبوله، أو حتى تصوره، إلا أن لكل مجتمع من المجتمعات ضوابطه الخاصة، وأوضاعه المتيمة.

لكن اختيارنا للمجتمع الأمريكي لبيان مؤشرات الجريمة فيه، مرجعه أمان:

1- توافر الإحصاءات ضوء هذا المجتمع بدقة أدق من توافرها ضوء المجتمعات الأخرى.
النظرية المفسرة للسلوك الإجرامي

12- أن هناك عناية في هذا المجتمع بمسألة الإيضاح والتفسير لمؤشرات الجريمة في صورها المختلفة. وهذا راجع بطبيعة الحال إلى نشاط المؤسسات العلمية وباحثيها في اتجاه الكشف عن الظواهر الوبائية وملابساتها.

وعموماً فإن مقصودنا - هذا المقام من الإشارة إلى بعض اتجاهات الجريمة - ليس هو مطالعة القارئ أو الدارس برقم معين أو مؤشر إحصائي بذاته. فليس هذا هدفنا...

فهدفنا هو أن يعي الدارس أهمية اتخاذ خطوة مماثلة في نطاق مجتمعه تتفحص عن مؤشرات الجريمة فيه. ووضع هذه المؤشرات موضع المقارنة مع مؤشرات الجريمة المجتمعي...

الجرائم الأخرى سواء استوعبت هذه المقارنة المجتمع الأمريكي أو لم تستوعبها. فمثل هذه الخروط أهميتها في بيان أن يقع مجتمع الدارس من منظور الجرائم وانتشارها، ولم كان وضعه من مؤشرات الجريمة على نحوٍ أخر.

الجريمة والعمر:

تكشف الدلائل الإحصائية بأنواعها المختلفة، ومن مصادر لها متنوعة، وعلى امتداد سنوات طويلة من التوقيع عن أن كبار المراهقين وصغار الراشدين يمثلون أكثر الفئات العمرية ارتكابًا للجرائم. كما أضحى أيضًا ارتفاع معدل الجرائم الكبرى التي ارتكبها شباب الراشدين في العقد الأخير من هذا القرن.

ومع ذلك فقد لوحظ أن شباب الراشدين إذا ما قورنا بوتارين يتركون نوع معين من الجرائم وهي جرائم الملكية، وتخريب الممتلكات العامة. حيث يترتب كبار السن في احتراق السرقة، وجرائم الجرائم ذات الطبيعة المنظمة.

الجريمة والجنس:

تكشف الإحصاءات عن أن معدلات الجريمة بين الذكور تزيد كثيراً عن نظائرها بين
الإناث... وهذا اتجاه له وضوحه في كل المجتمعات، وِّيَٰ كل الفئات المختلفة داخل المجتمع الواحد، وبالنسبة لجميع الفئات العمرية أيضاً، وعلى امتداد العصور المختلفة، حاَٰلا تواصَر الإحصاءات الخاصة بها، وِّيَٰ جميع الجرائم إلا فيما يتصَر بالبغاء.

ومع ذلك فإنه بالإمكان توقع اختلاف المعدلات من مجتمع إلى آخر، ففي المجتمعات المحافظة التقليدية يكَن معدل ارتكاب الإناث للجرائم زَِم انخفاضه كثيراً عن معدله عند الذكور، أقل كثيراً من معدله في المجتمعات المتقدمة الليبرالية.

وقد يذكر أن هناك إلى جانب ارتفاع معدل الجريمة بين الذكور عند لدى الإناث، فإن الذكور ينطويون في جميع الجرائم المختلفة، وَّيَٰ حين تتورط الإناث في العادة، في الجرائم الجنسية بأشكالها المختلفة، وِّيَٰ بعض السرقات الممنية.

الجريمة والأجناس:

تختلف الأجنسات في معدلات جرائمها باختلاف الفترات التاريخية، ومن ثم فإنه من الصعوبة بمكان التحدث عن معدل ثابت بالنسبة للأجناس المختلفة، إذ تتعدد معدلات الجريمة بالنسبة لكل جنس من الأجناس الموجودة في المجتمع الأمريكي بطبيعة المتغيرات الثقافية والاجتماعية التي أتى بها أفراد كل جنس إلى مجتمع الإقامة، والظروف التي أتوى فيها ظلالها إليه، والمشكلات التي واجهوها والتي لا يزال يواجهونها، والتحولات التي مرَّوا بها منذ قدمومهم.

وعموماً فإن أكثر الأجناس ارتكاباً للجرائم في المجتمع الأمريكي هي الأجناس القادمة حديثاً (مثل بعض أفراد بلدان أمريكا اللاتينية) أو أولئك الذين لهم تاريخ طويل من الصراع الثقافي والحرمان (مثلما هو الحال بالنسبة للزناج).
الجريمة والطبقة الاجتماعية:

تشير العديد من الدراسات أن الأفراد القادمين من الطبقة الاجتماعية المنخفضة يتورطون أكثر من أفراد الطبقة المتوسطة، أو الطبقة المرتفعة في السلوك الإجرامي والجناح.

ومع ذلك فقد كشفت بعض الدراسات المعمدة على التقرير الذاتي عن أن هناك جرائم خفية مرتبطة بأفراد جميع الطبقات الاجتماعية.

ويبقى رغم هذا أن معدل ارتكاب الجرائم بين أفراد الطبقة الاجتماعية الدنيا يزيد عن معدله بين الطبقات الأخرى، وخاصة في المدن الكبرى.

الجريمة والفرق البيئيولوجية(1):

تشير الإحصاءات في معظم المجتمعات، وفي معظم الأوقات، إلى أن معدل الجريمة في المناطق الحضرية يفوق نظيره في المناطق الريفية. ومع ذلك فلا بد من الحذر إبان مطالعة هذه الحقيقة، إذ ربما أن الجرائم التي تقع في المناطق الريفية يتم الحسم فيها خارج حدود المحاكم عن طريق الآباء، وأفراد الجيرة، ورجال الدين وما شابههم من أشخاص آخرين، وبالتالي لا تصل جرائم الريفين إلى السجلات الرسمية. وهو أمر يختلف تماماً عن واقع الحال في المدينة حيث الاعتماد على الضوابط القانونية. ومن ثم فإن الحسم في الجرائم لا يكون إلا عن طريق السلطات الرسمية. من ثم أيضاً تجد الجرائم طريقة إلى السجلات الرسمية، وقد تتفق هذه الاختلافات في التعامل مع الجرائم المرتبكة مسؤولية عن ارتفاع معدل الجريمة بين الحضريين عنهم لدى الريفين.

لا أنه تقوم في مواجهة التحفظ المثار حقيقة أخرى، وهي أنه قد تبين ارتفاع معدل الجرائم الكبرى أيضاً بين الحضريين، وهي جرائم لا يمكن معالجتها إذا ما حدثت بين الريفين خارج حدود المحاكم. ومن ثم فإن تقدير ارتفاع معدل الجريمة بين الحضريين.

(1) ecological differences.
الفصل الرابع

عتنّى لدى الريف من خلال عدم تسجيل الجرائم في السجلات الرسمية في المناطق الريفية، لا يمكن قبوله.

وقد تجد الإشارة إلى هذا الموضوع إلى نقطة هامة بدأت الشواهد عليها واضحة من خلال الدراسات الإحصائية، وهي حدوث ارتفاع واضح في معدلات الجريمة، وخاصة بالنسبة للجرائم الكبرى في المناطق الريفية. ويفسر بعض الباحثين هذه الحقيقة من خلال نفاد مؤثرات المدينة إلى عالم الريف.

الجريمة والتغيّرات الديموغرافية:

من الواضح أنه لا يمكن الاستنتاج من خلال ارتفاع معدلات الجريمة العامة أنه قد حدث ارتفاع في معدل الجريمة داخل كل فئة من فئات المجتمع. فقد تكون هذه الزيادة أو هذا الارتفاع في معدلات الجريمة راجع إلى اختلاف التركيبة السكانية. فقد حدث نزوح على سبيل المثال من الريف إلى المدينة، وحدث أيضاً اختلاف في تركيبة الأعمال، حيث زيادة عدد الأفراد المنظرين في الفئة العمرية ما بين العاشرة والرابعة والعشرين. ومن شأن هذه التغييرات الديموغرافية أن تشكل أتماماً جديداً للجريمة. فقد اتضح على سبيل المثال أن هناك زيادة واضحة في جرائم الاغتصاب. وبالإمكان تفسير هذه الزيادة من منظور زيادة الفئة العمرية ما بين العاشرة والرابعة والعشرين. وقد اتضح أيضاً ارتفاع معدل الجرائم الخطيرة في مدينة بنسربج في الفترة ما بين عام 1967 و1972. وقد يفسر هذا الارتفاع من منظور التغييرات التي طرأت على جمهور هذه المدينة، من حيث العمر، والجنس، وتركيبته الأجناس.
الفصل الخامس

الوقاية من الجريمة

- مدخل للوقاية من الجريمة
- صور مختلفة من الوقاية في خطط مواجهة الجريمة
- الوقاية من الدرجة الأولى
- الوقاية من الدرجة الثانية
- الوقاية من الدرجة الثالثة
- أهداف المكافحة في مستوى الوقاية من الدرجة الثالثة
- الردع الخاص والردع العام (العقوبات من منظور تقويمي)
- التأهيل بوصفه إجراء تقويمي
- المحاور الأساسية للتأهيل داخل السجون
- العلاج النفسي
- نموزج العلاج داخل السجون
- التأهيل الاجتماعي
- التأهيل التربوي المهني
- الدمج الاجتماعي
الوقاية من الجريمة

أوضحنا سابقاً بعض المناخية النظرية التي يمكن من خلالها إلقاء الضوء على محددات الجريمة، وإرتأينا تباين هذه المناخية النظرية توجهاً توجهاتها، فبعضها له وجهة بيولوجيّة، تفسير الجريمة، وبعض له وجهة اجتماعيّة، تفسير، وبعض ثالث يأخذ بالجانبين البيولوجي والاجتماعي معاً، وإرتأينا أيضاً أنه مهما كان التوجه الذي يستقبِل المنحى التنظيري فالفنصر النفسي قائم في سياق الجريمة وملابساتها، فالجريمة لا تخرج حدودها عن كونها سلوكاً له كل مقومات السلوك من حيث الصدور أو الاستمرار أو التصاعد، سواء من منظور الشدة أو من منظور التعدد أو التنوع:

مدخل للوقاية من الجريمة:

وأياً ما كانت المناخية وأياً كانت طبيعتها، فهناك إطار يجمع بينها جميعاً وهو التسلم بإمكانية التفسير والتعديل في السلوك الإجرامي، وحتى المناخي التي وقفت توجهاً توجهاتها على أرض التسلم الكامل بالعوامل البيولوجيّة الوراثيّة، ومن ثم أدخلت جهود المكافحة في طريق مسند، أقترت في مرحلة أو أخرى من مراحل تطورها بدور العوامل الاجتماعية والنفسية تشکل معالم هذا السلوك، ومن ثم وجدت جهود المكافحة سبيلها المنطقي إلى التوظيف على نحو أو آخر.

وقبل التقدم إلى معالجة جهود المكافحة يجدنا أن نشير إلى بعض الجوانب الهامة التي ترسى إطار الحركة في معالجة مضمون هذا الفصل وهذه الجوانب هي:

1- يمثل السلوك الإجرامي أنتاباً متبايناً من الاستجابة يشعر بعض الأفراد إزاءها أنها ذات فاعلية في التعامل مع واقع الحياة رغم رفض المجتمع وقوائنبه لهذه الأنتاباً، ويرجع
هذا إلى أن مرتكب الجريمة يرى سواء من منظور خبرته أو خبرة غيره، أن هذه الأنماط السلوكية قادرة على تحقيق بعض الأهداف، سواء أخذت هذه الأهداف شكل الحصول على أشياء لها جذبيتها أو تحاشي جوانب سلبية في الحياة، وارتداداً بهذه الرؤية التي تقرر باكتساب السلوك الإجرامي، فإنه من المنطقي أن يتم تعديل السلوك من خلال مبادئ التعلم.
فالسلوك الذي لا يعود قادراً على تحقيق أهداف مطلوبة يفسح نفسه لسلوك آخر له فاعلية.

2- ما دام أن الأشخاص يتعلمون ضرورًا سلوكية مختلفة بأسباب مختلفة، ولأسباب مختلفة، سيظل السلوك الجانبي والإجرامي متواجداً، ومادام أن هناك مواقف تتفاعل فيها الأشخاص ذوي الإمكانية المختلفة مع البيئة الفيزيوغرافية والبيئة الاجتماعية، فلا يمكن للسلوك الإجرامي أن يختفي مهما كانت وسائلنا لهندسة البيئة الاجتماعية. وهذا لا يعني عليه الإطلاق عدم القدرة على احتواء السلوك. ولكن ما يعنيه القول أن هناك التوقع دومًا بإمكانية وجود قوة مرتبطة للسلوك الإجرامي. ووجود هذه القوة المنخرطة لا يعني اختلال الضوابط الاجتماعية. ولكنه يعني تسبب بعض المنحرفين عن المسار الطبيعي للحياة: فسار الالتزام بالضوابط الاجتماعية ومجارة الآخرين في مواضعهم.

3- إن هناك حديث دائمًا عن التأهيل والإصلاح وعلاج المضالمين والرد والتعاقب والوقاية من الجريمة. ولكن رغم الحديث الدائم عن هذه الأمور، فإن هذا الشعور دومًا بأن الأمور لا تسير على النحو الأمول. أو بمعنى آخر ليس هناك شيء مجد، ومن ثم تبدو الصورة العامة بحاجة إلى إيضاح مثل هذه الأمور وما تتطلبه عليه من آليات للعمل.
وكيف يمكن لهذه الآليات أن تكون مجدية، ومستدامة ووضعية عن تكون ذات فاعلية. وهل هي أولاً وقبل كل شيء مفهومة على نحو واضح. إذًا أذن المتعاملين معها، وعن هذه الجوانب جميعها سبيله قادر من الاهتمام بـ هذا الفصل.
إن مكافحة الجريمة لا تقتصر على مجرد التدخل الشرطي والقانوني بعد وقوع الجريمة. فالإجراء يشبه كثيراً التدخل الطبي بعد حدوث المرض. ولكن من الأدبي والأيضا أن يحدث التدخل قبل وقوع الجريمة. أو بمعنى آخر احتواء الأفراد المهيمنين للجريمة بمجموعة معينة من الإجراءات على نحو يحول بينهم وبين ارتكاب الجريمة. ومن ثم تعتبر وبحكم هذا التوجه الإجراءات الملمح إليها في البند الثالث (رقم 2) إجراءات مكملة لإجراءات تسبقها، وبصياغة أخرى أن الإجراءات المتمثلة في التأهيل والإصلاح وعلاج المسجونين وما إلى ذلك من مفاهيم أخرى، هي من قبيل الإجراءات التي تلود إليها بعد أن يتسبب من إجراءات المكافحة الوقائية عدد من مركتي الجرائم. ومن ثم يستوجب الأمر التحول عليهم بإجراءات أخرى من ليس أن نطلق عليها مسمى الإجراءات العلاجية.

وقد يثور هنا تساؤل مفاده "ألا يمكن تصوير الإجراءات الإصلاحية، كالإبادة في السجون، على سبيل المثال: إجراءات وقائية، إذ أنها تتعلق على استخدام أثاث الردع العام والردع الخاص؟"، والإجابة عن هذا التساؤل هي "نعم"، فالردع العام والخاص مكملان في بعض إجراءات التدخل اللاحقة دونما شك، ولكن يبقى شأ آخر هو الصورة العامة وهو أن اللجوء إلى "التعلم بالعبرة" والذي يمثل جوهر الردع العام لا بد وأن تحكمه ضوابط كثي يصبح نافذ التأثير. ولكلما تتوالى هذه الضوابط في إجراءات توقيع العقوبة على نحو ما سنرى في موضع لاحق، هذا جانب، كما أن إجراءات الوقاية ليست بالضرورة فاصلة على مثل هذا الإجراء. فهناك إجراءات أخرى تدخل في نطاق تسكين مهيئات الجريمة واحتواء نشاطها.

وصور مختلفة من الوقاية في خطط مواجهة الجريمة:

قدمنا في مقام آخر رؤية في مكافحة الجريمة تستوعب ثلاث فئات من الوقاية وهي:
الفصل الخامس

الوقاية من الدرجة الأولى، والوقاية من الدرجة الثانية، والوقاية من الدرجة الثالثة. وقد استوحينا معاني هذه الأنواع الثلاثة من الوقاية مما ارتأته منشورات الأمم المتحدة، والصحة العالمية من تصنيف إجراءات الوقاية فهات ثلاث.

والمقصود بمصطلح الوقاية "إشارة إلى أي عمل مخطط تقوم به توقياً لظهور مشكلة معينة (صحية أو اجتماعية)، أو مضاعفات مشكلة قائمة بالفعل، ويكون الهدف من هذا العمل هو الإعاقة الكاملة أو الجزئية لظهور المشكلة أو مضاعفات أو كلها (المراجع نفسه).

وبحكم هذا التعريف لمعنى الوقاية فإنه بالإمكان تصور إدراج جميع خطط مكافحة الجريمة غحفظ أو أخرى من فئات الوقاية الثلاث، على النحو الذي سيرى تفصيلاً في المعالجة الحالية.

الوقاية من الدرجة الأولى:

ومقصود بهذا النوع من الوقاية توافر السبل النفسية والاجتماعية الكفيلة بتحصين الأفراد ضد الجريمة، وينطوي على إطار هذا المستوى من الوقاية مجموعة مختلفة من الإجراءات تتحدد تفصيلاً على النحو التالي:

1- تحديد الأفراد الذين يقل لديهم الشعور بثقل الجماعة (المجتمع)، ومن ثم لا يعتبرون الجماعة إطاراً مرجعياً لهم، أو أولئك الأفراد الذين لهم أنفسهم اتجاهات معادية للمجتمع ونظمه، أو يحملون لعب تفاعلاتهم الاجتماعية توجهات سلبية شاذة مثل فئة الجانحين، على سبيل المثال.

فتعريف مثل هؤلاء الأفراد ومواجهة توجهاتهم قبل أن تنشر هذه التوجهات أنماطًا مخلة بقواعد القانون ومبادئه، لهو أمر بالغ الأهمية في هذا النوع الأول من الوقاية. كما أن تحديد مثل هؤلاء الأفراد ليس مسألة اجتهدية، إذ لا بد أن يؤكل أمرها إلى مراكز البحوث النفسية والاجتماعية المختصة لتعطيها حقها من الدراسة من منظورين:
الوقاية من الجرائم

أ- الكشف عن المتغيرات المختفية لنقل الجماعة في نفوس الأفراد، أو لدى بعض منهم،

وكذا أيضًا الكشف عن مظاهر خمود هذا نقل في نفوسهم.

ب- تدبير الإجراءات الكفيلة بمواجهة هذه الظاهرة واحتفاؤها.

2- دراسة المتغيرات التي تصور قدرتها على إضفاء وزن الجماعة في نفوس الأفراد في عمومهم ومواجهتهم، ورغم تسليمنا بأن هذه المتغيرات قد تختلف من مجتمع إلى آخر، ومن ثم لا يجب أن نترك للافتراضات التأملية. فإنه بالإمكان الإشارة إلى بعض منها:

أ - الانهيار الأسوي، بكل ما يعنيه هذا الانهيار من افتقد للضوابط السلوكية، وقيام الشعور الصريح أو الضمني - وهذا هو الأهم - بأن ليس ثمة ضوابط في هذه الحياة.

ب- الدخول المتفاوتة في المجتمع، مع إتساع الهوة بين طبقات المجتمع المختلفة، وكذا أيضاً الشروائط الموجودة داخل كل طبقة.. مع شهرة الفرد ببوطة التفاوت في الدخول، وما يترتب عليه من رفض للمجتمع وأوضاعه.

ج- مرور المجتمع ببعض الظروف السيئة سواء أكانت هذه الظروف سياسية أم اجتماعية أم اقتصادية، وإنمكاس هذه الظروف سلباً على حالة الأفراد النفسية، وخاصة في ظل شعورهم بأن هذه الظروف هي نتاج بعض أو آخر منهم.

د- إضفاء وزن المشكلات القائمة في المجتمع والتغاضي عنها بدعوى بساطتها، وخاصة المشكلات ذات التأثير على أمن الأفراد واستقرارهم، ومن أقرب الأمثلة على هذا الأمر، التغاضى عن بعض المخالفات القانونية مثل كسر إشارات المرور، والتي تمر في بعض المجتمعات دون محاسبة؛ أنتهاك كهذا لهو دعوة صريحة لتشكيل "نحن" أي تحول الجماعة إلى أفراد، بدون شعور جماعي يأتي بينهم، ويجمعهم على هديات للسلوك مستقرة، كما أنه دعوة ضمنية للقيام بالمزيد من الانتهاكات الأخرى والأشد جسامه، فالسلوكيات الجائحة}
يشد كل منها الآخر، تماماً كما تشد الفضائل كل منها الأخرى، وهذا هو ما يعرف باسم الإزاحات المتانيّة في اتجاه تخلق الوبائيات السلوكية.

هـ- افتتاح القدوة التي تكشف في سلوكها عن احترام قواعد المجتمع ونظمه، وهذا الجانب باللغة الأهمية، إذ كيف نتصور أن يظل شعور الفرد بالجماعة قائماً وهو يرى أن من على أكتافه تقع مسؤولية الرقابة على الضوابط السلوكية يتجاوز، وبتيالده، هذه الضوابط يظل موقف أو آخر، إن من أكبر الآفات التي يمكن لمجتمع أن يتعرض لها هو أن يختل سلوك قدوته، إن شعور "حافثوا على نظافة مدينكم" يثير أكثر من السخرية عندما يرى ابن أباء وهو يلقب من نافذة سيارته ببقايا طعام أو أوراق مهملة، كما أن شعور "الجميع سوياً أمام القانون" قد يطمس معالم القانون في نفوس الأفراد إذا ما وجدوا أن القانون يتحرك بين قطبي الصراوة والرحابة تبعاً لظروف الأفراد وأوضاعهم الاجتماعية.

و- عدم الحرص على تنفيذ القوانين الموضوعة: هناك قول كثيراً ما يتردد على الألسنة وهو "أن القانون على الورق", بمعنى أن هناك قوانين عدة وضعت لتحديد سلوك الأفراد في المواقف المختلفة، لكن لا توجد متابعة مستمرة لتنفيذها، وهذا أسوأ ما يمكن لمجتمع أن يصاب به. إذ من شأن هذا أن يميت القانون في نفوس الأفراد، ويميت بالتالي الضوابط لسلوكهم، ويميت قبل هذا كله معنى الجماعة في نفوسهم، إذ سيغلب عليهم ظل هذا المناخ النفسي التوجه الفردي السليبي وضعف لديهم التوجه الجماعي، ومن ثم التحرك المخالف للمواصفات الاجتماعية العامة.

هذه الأمثلة وغيرها كثير، إذا ما تسيدت على ساحة المجتمع، وشاعت بين أفراده، أصبحت مسألة عن وضعين شديدين الخطورة:

1- إضعاف قيمة الجماعة في نفوس أفراد الجماعة، والإختلاف بالتالي لوطأتها على سلوكهم.
2- إعطاء الفرصة لن لا يتمتع أصلاً بدرجة عالية من الشعور بثق الجماعة (الشخص الجانبي) لترجمة جنوحه في أشكال مختلفة من خرق القانون، وأشكال مختلفة من التجاوزات أو الاعتداءات الاجتماعية.

ومن ثم فإن إعطاء اهتمام بمتغيرات هذه المتغيرات ومواجيتها، مع إثارة مقومات التعلم الاجتماعي (القدوة الحسنة) المفصّح عن احترام القانون والجماعة، كفيل بدفع الأفراد في اتجاه الالتزام الاجتماعي والالتزام بالقانون، ومن ثم أيضاً تعميق الابد الاجتماعي في السلوك الفردي، كما أن الاهتمام بهذه المتغيرات ومواجهتها كفيل أيضاً بتفعيل الأفراد الجانحين من خلال إيجاد المناخ النفسي الاجتماعي العام الذي يغلق منافذ استمرار جنوحهم.

وبدير بالذكر أن هذا المستوى من الوقاية لا سبيل إلى قيامه إلا من خلال تعاون جميع مؤسسات الدولة دون استثناء - إذ لا يمكن للشرطة أن تنفرد بهذه المهمة - في اتجاه إذكاء وعي الأفراد بأهمية تمثل موضوعات المجتمع ونظمه.

وقد يبدو من الأهمية أن تكون إلى مؤشرات هامة طرحها (مارتين شو) وهو أحد أعلام علم النفس الاجتماعي المبرزين (وبصفة خاصة في أحد فروعه وهو ديناميات الجماعة) كمؤشرات هامة لقياس الجماعة في نوس الأفراد (شو، 1983). صحيح أنه قدم هذه المؤشرات كمؤشرات على قيام الجماعة بوصفها كياناً يتجاوز وضع الأفراد وهم فرادى، إلا أن هذه المؤشرات قادرة وبقوة على أن تكشف عن حدود تقل الجماعة في نوس الأفراد.

وهذه المؤشرات هي:

1- الإدراك المتبادل: يعني هذا المفهوم أن يدرك كل فرد من أفراد الجماعة (المجتمع) على أنه عضو في الجماعة وليس فرداً، بمعنى آخر أن يتوفر لدى كل فرد الإدراك لوحدة مع الآخرين، وكذا القدرة على العمل في ظل الشعور بوجود الجماعة سواء على المستوى المادي أو النفسي.
وكما هذا الإدراک جوانبه الإيجابية المتمثلة في:

أ – إيجاد صيغة من العمل (أو السلوك) المتآثر مع الجماعة، بحيث يجد السلوك حتى عندما يصدره فرد فإنه يصدر ويحمل ملامح الجماعة وضوابطها كلها.

ب – المجأرة لقواعد الجماعة ومواضيعها، إذ يصعب تصورها الخلافة في ظل قيام الجماعة غيّر ذهن الفرد ووجوده.

ج – استمرار وجود الجماعة بالنسبة للفرد حتى وإن شاء الظروف أن تبعد عن الجماعة، فإذراك الفرد على أنّه عضو في جماعة معينة يجعله يتصرف وقائمة معه، حتى وإن بعد فيزيقًا عن الجماعة لسبب أو آخر، وقد بدأ بالقرار من خلال إذراك المعني القائم، هذه الفترة أن هذا الجانب قد يحمي الفرد والمجتمع نفسياً من الإثيوان بضروب سلوكية غير مرغوبة فإن الخفاء. فالخفاء لا يعني شيئًا. كم لا يكون له وجود. فظل إذراك قيام الجماعة نفسياً. وهذا هو المعنى الحقيقي لإلزام الفرد والالتزام بها، فاتقيم الاجتماعية لا تصبح ملزمة إذا كان السلوك الذي يصدره الفرد من وحيها له إلزامه في السر والعلن على حد سواء.

٢- دافعية الأفراد للانضمام إلى الجماعة: يعني هذا أن يكون لدى كل فرد في الجماعة حاجة قوية للانضمام إلى الجماعة، فلا يمكن قيام الجماعة إلا بتوفر عنصر الحاجة لدى كل فرد فيها لأن يكون منضماً إليها. وعندما تنفذ الجماعة عن أن تكون مشبعة لحاجة الأفراد للانضمام إليها تشكك الجماعة وتحول أعضاؤها إلى أفراد وليس أعضاء في جماعة، وربما كان من أهم حاجات الأفراد للانضمام إلى الجماعة هي حاجتهم إلى الأمن والأمان. فعندما ينافذ المجتمع الضوابط السلوكية التي تجعل من كل فرد واعياً بالآخر (الوعي بالآخر) وبالالتزام قبله، انتهى الأمن والأمان في نفس الأفراد، وهي بالتالي نفسياً
لأن يتحرك في تفاعلاته بما يتصوره حالمياً لنفسه، ولنفسه فقط، دون مراعاة للآخرين، ولا يمكن تصوير وضعه نفسياً مهيئاً للجريمة أكثر من هذا الوضع.

ولو تصورنا شخصية الجانح أحد جوانبه، كشخصية تقوم من مناخ يخلو من الضوابط، بل وتعيش ببيولوجية التدمر للضوابط، إذا ما تصورنا الشخصية والتي مصاغة على هذا النحو، لأدركنا معيّن الدافعية كمو)]. من مقومات قيام الجماعة ومقوم من مقومات الأمن والأمان لها.

وقد يذكر أن المفهوم الذي ترسبه الشرطة لترجمة علاقة إيجابية بينها وبين الجمهور ليتناوا سوياً للقضاء على الجريمة وهو "الشرطة بالشعب والشعب بالشرطة" ما هو إلا ترجمة مغنية الدافعية كأحد مقومات التأمين على الحياة الاجتماعية وتوجهها الجماعي، وليس الفردي، فهما يتعاونان من منظور حاجة الجماعة لأن توفر لنفسها الأمن النفسي والأمن الاجتماعي، والذي من بينه الضوابط القانونية.

3- وجود هدف مشترك: لا تقوم الجماعة بدون هدف مشترك يجمع أعضاءها على طريق واحد. صحيح أن لكل فرد هدفاً نويعياً تنظم حياته حوله، ولكن هذا لا يحول على الإطلاق دون أن يكون هناك هدف مشترك يالف بين الأشخاص ويجمعهم في إطار مشترك من التفاعل.

ومن البسيط خلق هذا الهدف المشترك في حياة الأفراد وإبرازه وعميقيه لديهم، وأقرب الأهداف مناسبة لوضوع اهتمامنا هو أن تخلو حياتهم من التوتر العام الذي تخلقه ظروف الشعور بالتهديد الأمني، ومعنى آخر الشعور بالأمن والأمان في ظل وجود الجماعة والذي هو أحد الأهداف المشتركة القادرة على أن تألف بين الأشخاص، وهذا الهدف العام هو المؤمن على إمكانية أن يحقق كل فرد هدفه الخاص، فمن يحكمه كهدف حماية أسرته لا سبيل
إليه إلا بتوافر الأمن العام. ومن يحكمه كهدف تحقيقه لذاته.. لا سبيل إليه أيضاً إلا من خلال توا分歧 الأمن العام.

وقد يبدو ملامياً أن هذا الموضوع أن نشير إلى واقعية مثيرة للاهتمام كان مسرحها المجتمع الأمريكي، وبصفة خاصة مدينة تكساس، حيث شهدت حريق هائل في المدينة. إذ اشتعلت النيران بعمل تكرير البتروال، وهددت المدينة بأسرها. ثم وجه رجال الشركة بمطالبات كان من الواضح أنها متضاربة. أدى دور رجل الشركة والتمثل حماية المدينة بكاملها، وأدى دور راع الأسرة والمطلوب منهن فيه أن يؤمن حماية أسرته، ويؤمن سلامتها. وقد تبين أنه قد تم حسم الصراع بين الأمرين لصالح دور راعي الأسرة، ولم يوجد من رجال الشركة من حاد عن هذا الاتجاه إلا حالة واحدة. وتبين بعد ذلك أنها لم تكن كذلك. إذ كان رجل الشركة الذي ظن أنه متفرد بإجتهاده على علم مسبق بأن أسرته إممان حيث كانت زيارة بعض الأصدقاء. مدينة أخرى

هذا المثال هو تعبير صارخ عن عدم توازن المراقبة بين الهدف الخاص والهدف العام عند رجال الإطفاء. مدينة تكساس، وهو مناخ طبيعي تجاري لا يوجد نظير له من حيث خطورته. إن إفراز المحاني الفردية العامل، والذي يبين أكثر من أي متغير آخر للسلوك الإجرامي. فليس هناك جريمة أشد خطورة من أن تحترق المدينة بكاملها.

4. التنظيم: إن أحد مقومات الجماعة الهامة هو وجود تنظيم يسمح لكل فرد أن يكون عمله مكملاً لمثل الآخر، ومتماماً له، وذلك بإجتهاد تحقيق هدف الجماعة المشترك. فعمل رجل الشركة يكمل عمل الطبيب، وعمل كلفهما يكمل عمل الأستاذ الجامعي، وهكذا، والهدف المشترك الذي يهمنا هو الشعور بالأمان والأمان كأطار هام من الجريمة.

وأحد مظاهر قيام هذا التنظيم، هو أن أحد رجل الشرطة هاماً لنجدتي حال استجادي
ثقة في المرأة.

أو أن يكون مهتماً بمناطق المدن، مهماً في ولكني المادي والمعنوي بوصفنا مواطناً 
عيش في المجتمع. أو أن يجدني رجل الشركة قائلًا بعملي على الوجه الأولم إذا كنت طبيعياً 
أو مهندساً أو مزاولاً لأيّة مهنة أخرى. ففي اتياني لعملي على الوجه الأولم أمان لرجل 
الشرطة لأنه سيشعر أن مطالب أسرته محققة من خلال أدوره كالمجتمع، وهذا 
سيجعله مكرساً طاقته لرسالته وهي حماية المواطنين.

وإذا ما أخلي هذا التنظيم بحيث لا أجد رجل الشرطة على سبيل المثال عندما أريده...

ظلهو بمتعب دعوة من جانبه لتمسير وقوع الجريمة، وهذا جانب ودعوة من جانبه لأن يحمي 
كل فرد نفسه بطريقة خاصة. وهذا جانب آخر. وكلا الجانبين يرسمان إطارات وباقياً 
للتفاعل، أحد ملامحه انتشار الجريمة.

- الاعتماد المتبادل: يتأسس مفهوم الاعتماد المتبادل على مفهوم التنظيم، إذ يعني 
التنظيم، وعلى نحو ما رأينا. أن كل فرد من أفراد الجماعة يعتمد على الآخر، يؤسس عمله 
على جهده الذي بذله أو يبذلها.

ومع ذلك فإن هناك نقطة كاملة ضرورية في مفهوم الاعتماد المتبادل وهي التصريح 
بأهمية أن يتعاون الفرد إذا ما كان في تعانوه فائدة، في تمصير عمل الآخر. فليس صحيحاً 
عندما تحدث واقعة جنائية أن أقول أن هذا هو شأن الشرطة أو هذا شأن القانون. صحيح 
أن جل المسؤولية في هذا العمل واقعة على رجل الشرطة. لكن هذا لا يمنع من أنه إذا ما أتيح 
للفرد أن يكون لديه ما يمكن أن يعين رجل الشرطة في عمله، أن يتعاون معه ويؤثره.

وبطبيعة الحال أن مثل هذا الأمر لكي يحدث، يقضي برج الشرطة أن يغير من بعض 
اتجاهاته، ويفبر من أساليب التعامل مع المواطنين، فليس كل من يأتي إلى رجل الشرطة في 
مهمة من مهماتها، من الواجب أن يتم التعامل معه بما يستحقه من احترام وتقدير.
ورغم أن هذه التوصية توصية شديدة البساطة، ورغم منطقة مضمونها، فإنها لا توضع موسع التنفيذ، ودائمًا أن أفضل الأحوال، وبدرجة كبيرة من التفاؤل، يمكننا القول أنه لم توضع هذه التوصية موسع التنفيذ، وبما كان الإشارة إلى ما أسفرت عنه البحوث التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية، من أن كثيرًا من الضحايا لا يلجأون إلى الشرطة إلا في الجرائم شديدة الخطورة. ربما كان الإشارة إلى هذا ما يقيم الدليل على أن رجال الشرطة بحاجة لأن يغيروا من أسلوب تعاملهم مع المواطنين حتى يمكنهم الوقوف على الوضع الأمني بكل ملامساته. فقد اتضح أن المواطنين لا يستدعون الشرطة إلا إذا أصابهم ضرر شديد، أو كان إجراء الإبلاغ حتميًا للحصول على حقوق معينة مثل حق التأمين على سبيل المثال.

وكان من بين الأسباب التي أشار إليها كأسباب تجعل الأفراد يحذمون عن إبلاغ الشرطة عما يقع لهم من أحداث، عدم الثقة فيما يمكن للشرطة أن تفعله، إضاعة الكثير من الوقت والجهد. وقلل الإجراءات المتعلقة، والتعامل مع الضحية وكأنه شخص مدان.

- التفاعل: يعني التفاعل أن يكون هناك تأثير متبادل بين أعضاء الجماعة على نحو يعمق فيما بينهم مفهوم الاتصال والتواصل الصحي، وحديد بالذكر أن قيام المؤشرات الخمسة السابقة لهو كفيل بتحقيق المؤشر الحالي.

الوقاية من الدرجة الثانية:

ومقصود بهذا المستوى من الوقاية التدخل بمرافعات مباشرة من التخفيف من وطأة المواجهات الاجتماعية، ومرافعات مباشرة من الجرائم على القانون، على نحو يحول بين الأفراد وبين التوتر في مستويات أعمق من انتهك القانون ومن ثم تتمثل الظاهرة الأولى في هذا المستوى. الكشف عن يمكن اعتباره منذات بارتكاب الجرائم، ومحاولة رصدها من ضوء السياقات التي تحدث فيها.
وربما كانت مراكز البحوث الاجتماعية ذات التوجه الجنائي والشرطي ذات عون باللغة:

رصد هذه الظواهر وفهمها من منظور المتغيرات الحاكمة لها.

ومن بين ما يمكن أن يأتي إلى الذهن من منشأت، افتقار الضوابط السلوكية

في الشارع العام، وعدم احترام القواعد الإرشادية في الأماكن العامة، والتروت في مخالفات

المروج على الطرق السريعة، وتوتر الصبحية في أعمال الشغب، وتجمع الصبية على قارعة

الطريق، والأعتداء على الملكية العامة بصورة أو بأخرى، والاعتداء على الملكيات الخاصة

التي توجد بحكم طبيعتها أماكن مختلفة قريبة من أيدي العابرين، مثل الشوارع والساحات

 العامة، وتدخين ساحر السن للسجائر، وتعاطي المواد النفسية ذات التأثير على الجهاز

العصبي.

ففي دراسة مثل هذه الأمور دراسة علمية وتقديم ما يبين على فهمها، ومن ثم مكافحتها،

ما يمكن من احتواء الوبائيات الاجتماعية التي إذا استشرت واستلدت شكلت ظاهر إجرامية

شديدة الوطأة على المجتمع وعلى أفراده. كما أن دراسة هذه الأمور واحتوائها ما يمكن

من تعميق القانون في نفوس الأفراد، وجعل من احترامه وتمثل معانيه الضمنية، من منظور

حماية الفرد وكذا حماية المجتمع، أمرًا واردة.

ولعل من أكثر ما يمكن عمله في إطار المستوى الثاني من الوقاية هو أن يتم الربط بين

احترام القانون ومصالح الفرد. إن كثيرًا من الانطباعات القانونية التي تقع، إنما تقع لأن

الأفراد لا يدركون أن القانون قد وضع لحماية مصالحهم كأفراد بل وننبالغ إذا ما قلنا أن

عدداً غير محدود من الأفراد يدركون القانون على أنه قيد يمارس عليهم، وأكبر دليل على هذا

هم أولئك الأفراد الذين يقودون سياراتهم في الطرق السريعة بسرعة تتجاوز الحدود المسموح

بهما ويتقللون من سرعاتها في مواضع معينة من الطريق يتحسبون فيها إمكانية وجود الرصد
الفصل الخامس

لاسيكي للسرعات، ثم يعودون إلى تجاوز السرعة السماح بها بعد تجاوز هذه المواضع. إن التساؤل الذي يطرح نفسه هنا هو كيف يمكن للفرد أن يراوغ ضد مصلحته، وضد ضوابط وجدت أصلا للتأمين على حياته، وحياة من معه؟ إنه لا يمكن أن نجد إجابة عن هذا التساؤل إلا من خلال التفكير في معنى العلاقة بين الأفراد بين القانون ومصالحهم الخاصة. وهذه مسؤولية مؤسسات المجتمع كافة. فلا يمكن مجتمع يرنو إلى التقدم والحضر أن يصمم على مثل هذه السلوكيات إلا منطقية، إذ لا بد من مواجهتها ليس شرطيا فقط ولكن تعليمياً وثقافياً أيضاً.

وقد يأتي إلى الذهن هذا المستوى من الوقاية بعض جهود الباحثين ذات النافعية في هذا الصدد، وهي الجهود التي تبذل بشكل القيام بمسوح ميدانية عن مرتكبي الجرائم والمخالفات القانونية التي لم تتع تحت أنظار السلطات الرسمية. فبالإمكان للمتهمين بالظاهرة الإجرامية داخل كل مجتمع من المجتمعات القيام بهذه المسوح، إذ أن إجراءاتها سهلة وبسيطة، ويتقدم بها، وخاصة إذا ما استوعبت هذه المسوح التغييرات النفسية والاجتماعية المرتبطة بحدود ضروب السلوك الجانح والإجرامي. ما يمكن من الوقوف على حالات الجرائم وظروفها. ومن ثم ترشيد خطط المكافحة بهدف لصالح السياق الفعلي دون أن تتحرك هذه الخطط بإطار هادئ يساعد بينها وبين الواقع، أو بينها وبين الآمال المرجوة.

كما قد يأتي إلى الذهن أيضاً وتجد نفس هذا الإطار من الوقاية الجهود الإصلاحية والبالغة التي تنطبع بها بعض مؤسسات الدولة للأحداث الذين يتورطون في سلوكيات تدينهم قانوناً. فمثل هذه الجهود هي بمثابة تدخل مبرر للاجتهادة لمكافحة السلوك الإجرامي والإصلاح.

لهؤلاء الأحداث، أو قل إعادة تشبيه، ليحاول بينهم وبين التمامي في سلك الجر ime.
الوقاية من الدرجة الثالثة:

ومقصود بهذا النوع من الوقاية التدخل بعد وقوع الجرائم، ويندرج هذا التدخل على الأقل صورته العامة، وإطار العمل الشرطي والقانوني، والذي ينتهي الغالب الأعم بأحكام تصدر ضد بعض الأفراد لتبوعهم نوع أو آخر من أنواع الجرائم.

وقد يُن للقارئ أن يتساءل عن مدى ملاءمة مسمى الوقاية على هذا المستوى من التدخل، والذي يحدث بعد أن تكون الجريمة قد وقعت، والعقوبة على وشك أن تصدر أو ستصدر، فوقاية من ماذا؟، والإجابة عن هذا السؤال هي أنها الوقاية من جرائم أخرى قد تصدرها عين الأفراد المدانين، أو آخرين غيرهم ممن لديهم استهداف لجريمة، وهو ما يعرف لدى القانونين بمفهومي "الرد الخاص، والرد العام".

إن من بين العوامل التي تسقط هيبة القانون وتختفت صوته عند الأفراد أن ترتكب الجرائم، ولا يمكن الوصول إلى مركبها، أو ترتكب الجرائم ويظل البحث فيها مستمراً لفترات طويلة تضيع بطولها حمية الأفراد، وتتلاشى وطأتها المستثمرة لها عند نفوسهم. كما تطمئن بطولها أيضاً العلاقة بين الحكم عندما يصدر والجريمة التي وقعت، بل وقد لا يبقى عند الحكم القضية إلا إمكانية الشفقة على الجاني والتعامل معه، ومن ثم يصاب القانون مقتلاً.

هذا وتجرد الإشارة إلى أن مفهومي الرد الخاص والرد العام، وهما آليتان أساسيتان يتم التعامل معهما في المستوى الثالث من الوقاية، يتأسسان دونما شك على فكرة العقاب، وليس هناك بطبيعة الحال من ينكر حق القانون الذي هو حق المجتمع في هذا الأمر، إذ لا يد أن يبال الجنائي قدرًا من الأذى يكافئ قدر الأذى الذي نحق بالضحيَّة، وإن كانت هذه النقطة المتمثلة في التكافؤ بين الأذى الذي نحق بالضحيَّة، والجزاء، محل جدل نظراً لاختلاف معنى
الأدى الذي يمكن أن يترتب على الجريمة، فتنجيحة المجتمع وفزعه من وقوف إحدى الجرائم أكبر بكثير مما يمكن لعقاب أن يوقع بالجاني مهما كان حجمه، وهذا هو ما يجعل العقاب كآلة عمل وحيدة في جمعية القانون غير فعالة، بل وحتى غير منصفة، ومن ثم فإن إفصاح الطريق في التدابير القانونية لمسألة الإصلاح والتهذيب، أو ما يعرف باسم التأهيل، لهو بالأمر الضروري، إن لم يكن الحتمي ليصبح القانون نافذ التأثير، ووظيفي التوجه، على حد سواء، فلا وقعت مهمة القانون هي إنزال العقاب كسبب إلى الإصلاح لضعفت حجة القانون إزاء مواجهة عدد من الحقائق الهامة وهي:

1- أن الجريمة - وكما أشرنا في موضع سابق - هي نتاج عدد من المتغيرات بعضها يتعلق بالجاني وسياسته وبعضها الآخر يتعلق بإطاره الاجتماعي، كما أن هناك عددًا آخر قد يتعلق بالضحية نفسها وتسيرها بمسلكها وقوعت جرائم الاغتصاب. ومن ثم فإن قصر دور القانون على العقاب لهو بمثابة تفاضي عن كل هذه المتغيرات التي تحكم الجريمة في وقوعها.

2- إن العقاب لم يكن يلزم يوم من الأيام حائلاً بين الفرد وارتكابه للجريمة، وذلك لعدد من الأسباب:

أ- إن كثيرًا ممن يرتكبون الجريمة، وخاصة بعض جرائم القتل، على سبيل المثال، يرتكبونها في ظل حالات انفعالية تنبئ فيها الرؤية ما يمكن أن ينزل بهم من قصاص أو عقوبة، وربما هذا هو أحد الأسباب التي تجعل عقوبة الإعدام غير كافية بتحقيق الردع الذي ينشده المشرع من هذه العقوبة.

ب- إن عددًا ممن يرتكبون الجرائم يرتكبونها وهم يعتقدون فيما بينهم وبين أنفسهم أنهم قادرون على الإفلات بجرائهما دون القبض عليهم ونحن لا يمكن لنا أن نحكمهم على
الوقاية من الجريمة

لاكتئاب بغير هذا، فإنما تطالعنا به الإحصاءات حتى في الدول المتقدمة من أن عددًا كبيرًا من الأفعال الإجرامية لا تنتهي بمرتكبيها إلى السجون، وهو أمر دفع أحد الأطباء النفسيين وهو كارل ميننجر لأن يقول "أن أولئك الذين يتم القبض عليهم هم أغلب الجرائم".

ج- أن هناك تصورًا يبدو موجلاً في البساطة إلى حد كبير لدى بعض علماء الجريمة، وهو أن الإنسان يتحرك في سلوكه بمنظور منطقي للأمور على نحو يواجهه بين المخاطر المحتملة والردود التي يعود عليهم من جرائمهم، ومن ثم يقمعون عن الجرائم في ظل زيادة الخطر من الردود المتوقعة، سلوك الفرد لا يتحدد دومًا باعتبارات المنطق، وهذا هو ما يجل من علماء النفس يفرقون بين المنطق المنطقي والنونسق السكولوجي، حيث يتعدد المنطق المنطقي باعتبارات المنطقية، وواوامغته، وحين ينطوي النونسق السكولوجي على كثير من الشتاقات، وحتى إذا افترضنا قيام مثل هذه الموازنة المنطقية، فإنها لا يمكن افتراض قيام مرتكب الجريمة من جريمة، والعقاب المتوقع منها (العقوبة)، فإنها لا يمكن افتراض قيام هذه الموازنة حالات مرتكب جرائم القتل تحت وطأة ا newIndexات معينة.

د- أن التعامل مع العقوبة كآلية ضبط وحيدة للسلوك البشري، ومن ثم التصريح بالعقوبة لاحتواء الظاهرة الإجرامية، يقيم للآدميين مستوى متدينًا من الأخلاق، يقوم على تحاشي الجريمة تحت وطأة الخوف، وهو مستوى يسهل ظهوله ارتكاب الجريمة إذا ما كان الفرد بمأمن من الرقابة، ومن ثم العقاب.

لكن هذه الاعتبارات لا تبدو أن مفهوم أساس غير كاف بمفرده للتأمل على قيام الوالع الأخلاقي والقانوني، وهذا هو ما يجعل مهمة التأمل، أي الاصلاحية، مطلبة ضروريًّا لإرساء المعاني الأخلاقية التي يسعى القانون إلى ترسيخها في نفس الأفراد.
وربما كان هذا المعنى هو الذي فرض على الباحثين أن يشيروا إلى أربعة أهداف أساسية
منوط بالحكم القضائي وتنفيذه، الوفاء بها، وهذه الأهداف الأربعة هي:
(1) حماية أعضاء المجتمع.
(2) الردع الخاص والعام.
(3) التأهيل والتنوير.
(4) إدماج الخارجين من السجون في سياق الحياة الطبيعية.

وهي أهداف لا يمكن الاستغناء عن أي منها إذا ما كان للجريمة الفَساد. أن تؤتي
عائدها، هذا ويشتقت الأمر من الحديث بقدر من التفصيل عن هذه الأهداف الأربعة
بحكم أنها تمثل توجهات العمل في المستوى الثالث من المواجهة.

أهداف المكافحة في مستوى الوقاية من الدرجة الثالثة (نظرية تقويمية)

حماية أعضاء المجتمع:

يعد هذا الهدف أكثر الأهداف مباشرةً، وهو الهدف الذي يعني تبريراً للعقوبات القانوني،
وإذا ما تصورنا نطرد مرتكب الجريمة على المجتمع فإنه يبدو بديهيًا أن يحمي المجتمع نفسه
من أي أذى آخر يمكن أن يلحق به في المستقبل.

ومع ذلك فإنه يبدو من الأهمية أن يكون الإشارة إلى أن مؤشرات الخطورة التي تستوجب
عزل الفرد عن بقية أفراد المجتمع كانت ولا تزال محل خلاف كما أن حدود القدرة على
التنبؤ بها كانت ولا تزال ضعيفة للغاية (1972). ومن ثم فإن الأمر
يستوجب تركيز الجهود على هذه الراوية بغية الاستقرار على عدد من منهجيات الخطورة.
ففي هذه الخطوة ضمان حقيقي لأن ينفذ المجتمع بالفعل من خطوة إبعاد بعض الأفراد عن
المسار العادي للحياة.
الوقاية من الجريمة

1- ومن المباني الهامة الواعدة الموجبة بإمكانية الخطر.

2- وجود بعض الأمراض النفسية المهددة للآخرين.

3- تاريخ للعدوان في صورة مختلفة على امتداد حياة الأفراد.

4- مظاهر مختلفة للجناح.

وقد يطرح القارئ تساؤلاً عن مغزى الإشارة إلى مفهوم "الخطورة" كمبرر لعزل عن المجتمع. فهل من الواضح أن تتضمن حيويات القضية بدأ يختص بالخطورة ومن ثم يكون الحكم موجهًا جانب منه باعتبارات الخطورة؟ والإجابة هي "نعم" ففي عدد قليلًا من الحالات تطلب هيئة المحكمة تقريراً عن المتهم من المستشارين النفسين، وخاصة من منظور إمكانية إلحاق الأذى بالآخرين على المدى الزمني القريب أو البعيد. ونموذج لهذه الحالات ما حدث في 2 أغسطس من عام 1977 عندما حمل تشارلز وايتام البالغ من العمر 25 عامًا وهو أحد طلاب جامعة تكساس والذي يدرس الهندسة المعمارية، سلاحه وصعد به إلى أعلى أحد مدارج الجامعة، وأخذ يطلق النار عشوائيًا على الطلاب فأصاب 44 ضحية. قتل منهم أربعة عشر شخصًا. وذلك قبل أن يتمكن منه أحد رجال الشرطة الذي أقدم على قتله ليضع النهاية لهذه المجزرة المأساوية، وقد كان من بين ضحاياه أمه وزوجته.

وقد كشف التحقيق عن أن تشارلز وايتام قد ذهب إلى طبيب نفسي قبل خمسة شهور من الحادثة، وأدى للطبيب خلال المقابلة التي استغرقت الساعتين بأنه كثيراً ما كانت تجتاحه نوبات من العدوان التي لا تقاوم مع الشهور بعدم القدرة على التحكم في هذه النوبات. ويُذكر يوم الحادثة شعر تشارلز بحاجة قاهرة إلى حمل سلاحه واعتلاء الدرج لإطلاق الرصاص على الأشخاص.
الفصل الخامس

ونظراً لأن تشارلز لم يذهب إلى الطبيب النفسي إلا المرة الوحيدة التي أشرنا إليها تواؤ. نظراً لما أسفر عنه التحقيق من أن تشارلز لم يتلق علاجاً، أو بمعنى أصح لم يمر بخبرة علاج مع الطبيب. كان هناك تساؤل من قبل الرأي العام مصحوباً بانفعال شديد عن سبب عدم علاج تشارلز، أو حجزه، أو على الأقل تحويله للسلطات المختصة.

هذه الحادثة وأخرى كثيرة غيرها إما تفصح عن:

1- إمكانية تحديد عنصر الخطورة عند مرتكبي الجرائم، أو ممن لديهم استعداد لهذا الفعل، بدرجة كبيرة من الموضوعية والدقة.

2- ضرورة أن يكون لوضع الخطورة وزنها في الإجراءات القانونية، وأن يكون له اعتباره في الحكم القضائي.

3- ضرورة أن يكون للتقارير النفسية وجودها في الإجراءات القانونية وأن يكون لها وزنها في وجهة الحكم القضائي.

4- أهمية العلاج النفسي بل وحمايته في خطط مكافحة الجريمة.

الردع الخاص والردع العام:

العقوبات من منظور تقويمي:

يقتضى الحديث عن الردع الخاص والردع العام معالجة موضوع العقاب من حيث حدود تأثيره في إخماد السلوك. فالتصور التالي في فلسفة مكافحة الجريمة هو أن العقاب - أو التهديد به - يمنع الفرد من أن يرتكت أفعالاً غير قانونية. وصياغة أخرى فإن قيام التصور عند الشخص بأنه سيعاقب إذا ما فعل هذا أو ذاك ما يجعله يقلع عن ارتكاب ما هو محل عقاب. وسيراً مع هذا التصور نسمع كثيراً بأن معدل الجريمة في ارتفاع لأن المجتمع ما زال متساهلًا مع مرتكبي الجرائم، أو نظراً لعدم تطبيق عقوبة الإعدام، فلو أن عقوبة
الإعدام عادت مرة أخرى لانخفضت معدلات ارتكاب الجرائم، أو نسمع بما في هذا الإطار أيضاً أن ما يحتاجه الجانح هو عصا أبدية.
لكن ما مقابل هذا هناك الرأي الآخر الذي يؤكد بمقتضى بعض الأشخاص على عدم جدوى العقاب كأسلوب للتثبيت، أو كأسلوب لاحتواء الجريمة. ويقف بعض علماء النفس مماثلين لهذا الرأي الأخير، إذ أنهم يوصون بعدم التوجه العقابي لخطط الإصلاح، والأخذ بأساليب أخرى لها صبغة الإنسانية. فبالإمكاني - وما زال الرأي لعلماء النفس - للانضباط أن يتحقق بإعادة التثبيت بالترشيد، وإبادة السبيل أمام الأشخاص، تعلم ضروب سلوكيّة جديدة.
وإذا كان من أهم علماء النفس حثًا على الإقلاع عن العقاب كسبيل للإصلاح، هو E.L. Thorndike ثورندايك، فقد كان يدح بحوثه وتصديقاته التي تأسست على نتائج هذه البحوث، ما جعل دعوة الإقلاع عن العقاب إلى المؤسسات التربوية والإصلاحية المختلفة، كما عضت سيكر وويليام إيستيس توجههما النظري من تطور ثورندايك.
وتتجدد في الأونة الحالية أيضاً قضية الاختلاف حول أساليب العقاب ليس فقط على مستوى الجدل الدائر في إطار الأحاديث الإعلامية والمؤسسات الثقافية العامة، ولكن على مستوى المختصين أيضاً، وهو أمر يدفع بالضرورة إلى استكشاف ما جادت به بحث العلماء في هذا الموضوع في السنوات القليلة الماضية، وبالتالي التيقن مما إذا كانت هذه الجهود الحديثة قد أثرت جديداً قادراً على تغيير معالم الصورة التي أفسحت عنها بحوث رواد التعليم من أمثال ثورندايك ويسكن ويسنت وتوتالن وغيرهم من أصحاب نظريات التعليم المختلفة.
الفصل الخامس

لا أنه قبل التقدم إلى هذا الأمر، علينا أن نؤكد على أمرين هامين منذ البداية:

1- أن العقاب هو صيغة للضبط مركبة وليست بسيطة... يعني ترتيبها أن لها نظمها الخاص المحدد باعتبارات معينة، ومتماثلات خاصة، وبأنواع تداخلها وتقلاها المتباينة، في المواقف المختلفة.

2- للعقاب توجه يعكس معنيان مختلفان في المعالجة إلى الحد الذي يقضي بضرورة أن يتم التأكيد عليهما في تحويه مستقل... وأوله معني أن يكون العقاب آخذاً صورة تقديم أو تعريض الفرد لمنه من فرحاً قيامه بسلوك معين، ويأتي معنيه أن قيام أي موقف أو حدث من شأنه أيهما أن يخفض إمكانية حدوث السلوك هو عقابي الطابع أيضاً.

وبالنحو إلى هذين الأمرين يمكن الآن النظر في جدوى العقاب أو عدم جدواه من منظور البحوث الحديثة، ونحن نؤثر أن نقدم ما استمر عليه العلماء في هذا الصدد في شكل بنود متابعة لنستكشف من نظمها على هذا النحو المعالم الكبرى لرؤية العلم في موضوع الاهتمام، وتلك هي أهم المعالمة الكبرى:

1- أن هناك دلالات أفضحت عنها البحوث العملية التي أجريت على الحيوانات تشير إلى أن بإمكان العقاب الشديد أن يكف السلوك غير المرغوب على الأقل مؤقتاً، إلا أن انطلاقة هذا الأمر على الآدميين مسألة محل شك لاختلاف طبيعة هذين النوعين من الكائنات العضوية، حيث اتسام البشر بخصائص معرفية تقييم لهم رؤية خاصة في الخبرة المعاشة، ومن ثم عدم قيام علاقة مباشرة بين الضوابط السلوكية والسلوك الذي يحدث. وبالإضافة إلى هذا فإن هناك، وإلي الآن، ندرة في الدراسات التي اختصت ببيان تأثير العقاب الشديد على السلوك من منظور كله واحماده على الآدميين وذلك لاعتبارات أخلاقية وإنسانية تحول بين الباحثين وبين تعريض الآدميين لضرور شديدة من الأذى.
بالإمكان للتهديد بالعقوبات ظل قيام صيغة ملائمة للمنعك السلوك غير المرغوب به بالنسبة لمعظم الأفراد، هذا وإن كان هذا الأمر غير قائم بالنسبة للجانحين ذوي السلوك المضاد للمجتمع ومواضعاته.

إن فاعلية العقاب سواء من منظور الإنزال به على الأفراد أو من منظور التهديد به، تتحدد ضوء عدد مختلف من التغييرات، والتي من قبل متى يحدث العقاب، وتكاره، وكيفية قيامه، وأسبابه؟، فإذا ما شعر الفرد على سبيل المثال أن العقاب مشروعة وعادل فإن تأثيره هذه الحالة سيكون مختلفاً عن تأثيره حالة رؤيته على أنه غير مشروعة وغير عادل، إذ أنه من المحتمل الحالة الأخيرة أن يسعى الفرد إلى الانتقام وغشوة ممن أنزل به العقاب.

أي أنه بصرف النظر عن شدة العقاب، فإن الاستجابة موضع العقاب ستعود إلى الصدور مرة أخرى إذا لم توافر الاستجابة البديلة لدى الشخص، ومن ثم فإن العقاب حيد ذاته ليس فعالاً على المدى الطويل، فإذا كانت الاستجابة البديلة متاحة، وكان لهذه الاستجابة الماضي مرودها الإيجابي على الفرد، فإن بإمكان للفرد أن يجعل سريعاً فحسب عن السلوك المعزز، ولكن ستتقلص أيضاً احتمالات صدور هذا السلوك بعد ذلك (معني آخر سيكون كف السلوك معمراً)، ومن جهة أخرى فإنه إذا ما كان للسلوك المعزز الماضي تدعيمه الإيجابي القوي، وكان للسلوك البديل مروده الإيجابي المحدود، فإن السلوك المعزز لن يصدر حضور موقع العقاب ولكنه سيستأنف صدوره ضعيفة موقع العقاب.

وإنه يعني احتمال استمرار تورط المجرم المحترف في جرائمه، مادام أنه ليس هناك بدائل أخرى متاحة له بصرف النظر عن قيام احتمالات العقاب أو عدم قيامها، وهذه النقطة
الفصل الخامس

من الواجب التعامل معها بقدر كبير من الاهتمام الذي تستحقه، لما لها، من معاني إجرائية
في مجال مكافحة الجريمة، فربما كان أحد الأسباب وراء فشل العقاب والتهديد، تحقيق الردع الخاص، وهو أنه ليس لدى مرتكب الجريمة بدائل آخر يعود عليه بما كان يعود به السلك
الإجراي عليه. ولذا فإن أحد أهداف التأهيل هو تدريب نزلاء السجون على أن تكون لهم
بدائل سلوكية جذابة وفعالة من منظور الحصول على الإثبات الماديه واجتماعية ونفسية
تماثل، أو تفوق، الإثبات التي كانت تعود بها الجريمة عليهم. وقد تحضر إلى الذهن هذه
المقام، وضوء المعرفة بهذه الحقيقة، التوصية بأهمية أن يجد السجين بعد خروجه من
سجنه عالماً منباً له، وأن يجد تقبلاً من المجتمع يسمح له أن يجد بعد خروجه ما يمكنه
من أن ينظم في إطار المجتمع على نحو سوي، دون أن تزيحه المنفقات في اتجاه العود إلى
الجريمة مرة أخرى.

5- إن العقاب لكي يكون فعالاً يجب السلك غير المرغوب، فلابد وأن تحكمه بطريقة
صيغة مستقلة، بمعنى آخر لا يتم بطريقة ارتاجالية، أو على نحو عارض، وبمعنى آخر أيضًا،
أنه لا بد أن كل مرة يحدث فيها السلك غير المرغوب أن ينزل العقاب بصاحب السلك،
فإذا ما تم العقاب بطريقة عشوائية إبان صدور ضروب مختلفة من السلك، فمن شأن هذا
أن يحمل على الاعتقاد بأن العقاب لا يتأسس على طبيعة السلك الصادر بقدر ما يتأسس
على اعتبارات غير موضوعية. ومن جهة أخرى إذا ما تم العقاب مباشرة عقاب حدوث سلك
بعينه، تقوم القمة بين السلك والأثر المنفر (العقواب)، ومن ثم زيادة احتمالات كف السلك
تخلصاً من المنبهات المنفرة.

وقد أشارنا فصل سابق إلى أهمية الاتساق في عملية التنشئة الأسرية، وإن من بين
العوامل الأساسية هي تشكيل حياة الجانحين هي أن الضوابط التي تمارس عليهم في نطاق
الوقاية من الجريمة

أردهم، ليس لها منطق متسق، ومن ثم تهتز ثقة الفرد في المواضيع والقواعد الاجتماعية ويقوم أذهانهم عدم جدوى الالتزام بمعايير ثابتة في الحياة، وربما كان هذا الأمر هو أحد المداخل الهامة لتحلهم من القيم الاجتماعية، بل والعمل على تدميرها.

ويشهد الواقع أن كثيراً ما يتم عقاب السلوك الجانح، أو الإجرامي، وهو ينطوي على قدر كبير من عدم الاتفاق سواء من جانب المجتمع، أو من جانب الهيئة القضائية، فكثير من الجرائم تقلت من يد العدالة، والقليل الذي يصل إلى أيديها كان مرده الظروف أو الصدفة، كما قد تلعب الصدفة أيضاً دوراً ليس بضئيل في الحكم الذي يصدر، وظل كل هذه الأمور تصبح الجريمة - زمن مركبيها - مفيدة، إذ أن المردود الإيجابي الذي يعود من الجريمة يفوق كثيراً المردود السلبي، الذي يمكن لهذا السلوك أن يأتي به - زن - عدد توافر مقومات الاتصال في ضوابط المكافحة، وما هو أشد خطورة أيضاً أن تدري فاعلية الردع العام - إدراك الجمهور لضعف احتمال اكتشاف الجاني وإدانته ومن ثم عقابه.

كما أنه وجدير بالذكر أيضاً أن العقوبات الشديدة غالباً ما تخصص للجرائم التي عادة ما لا يرتكبها الجناة إلا مرة واحدة (كالقتل على سبيل المثال)، وأن الأحكام البسيطة، أي العقوبات البسيطة، محدودة للجرائم الأقل خطورة، والتي غالباً ما يكون مردوها المادي مغرياً، ومن ثم ينتهي الموافق إلى تشكيك صعوبة أن يكون المردود السلبي للعقوبة - وخاصة - زن - عدم التيقين من إمكانية حدوثه - ضوء المواجهة بينه وبين المردود الإيجابي للجريمة، رادعاً للجاني وكافاً للجريمة. وبعد هذا الأمر خطير للغاية، إذ يصيب خطط المكافحة - زن - مقتل، كما يصيب المجتمع - مقتلين.

1 - لكي تكون العقوبة فعالة فالناء وأن توقع بأسرع ما يمكن بعد حدوث السلوك غير المرغوب، بمعنى آخر لا تمضي فترة طويلة بين وقوع السلوك غير المرغوب وتوقيع العقوبة.
فإن إجراء العقوبة هو إخماد لتأثير العقوبة وليس إخماداً للسلوك، (والأمر الثاني هو المقصود بالطبع) وقد تأكد هذا الأمر بعد عدد كبير من التجارب التي أجريت على الحيوانات بحيث بدت بديهيًا القول بضرورة الإسراع بالعقوبات عقب صدور السلوك، لكي يكون العقاب نافذاً ومؤثراً.

ومن الواضح بطبيعية الحال أن يكون هناك اختلاف بين الآدميين والحيوانات فيما يتعلق بالحدود المقبولة للإجراه في العقاب أو الإثارة بعد صدور السلوك، إذ بإمكان الآدميين أن يختلفوا في الداعر الوضع التشريطي القائم بين الاستجابة وما أعقبها من مردود على نحو أفضل مما يمكن للحيوانات أن تفعل. لكن هذا لا يحل بالمبدأ المشار إليه نهأ، وهو أن الإسراع بالعقوبات بعد صدور السلوك غير المرغوب سواء بالنسبة للحيوانات أو الآدميين كفيل بتحقيق فاعلية العقاب إضافة كف هذا السلوك.

ورغم هذا فإن الوضع العقابي في مجتمعنا بالنسبة للسلوك الإجرامي يتعارض مع منطوق المبدأ التعليمي الخاص بفكرة العقاب، فالغالباً ما يتأخر توقيع العقوبة لشهور أو سنوات، نظراً للكبر المحاكم بالقضايا، والعبء الشديد الملقى على القضاة. صحيح أنه قد يتم القبض على الجاني ويودع السجن إلى أن يتم الفصل في القضية... ولكن هذا لا يتم إلا بعد عدد قليل من الحلقات وظل ملبسات خاصة، وأن معظم القضايا يتم الحكم فيها بعد فترة طويلة من الزمن بحيث لا يصبح العقاب ظل هذا الإجراه منطوقاً على أية صورة منصور الفاعلية.

7- بيد أن العقاب فعالاً ومؤثراً إذا كان موقع العقاب احترامه نفسه المعاقب، ومرد هذا هو أن الاحترام المولى مواقع العقاب، يزيد من وطأة العقاب على الفرد، وقد يفسر هذا سبب تأثير الإقراض والأصدقاء القوي في اتجاه إخماد السلوك إذا ما عبروا عن استيائهم من سلوك معين.
وامتداداً بهذه المعلومة إلى حيز المواجهة القانونية للفكل الإجرامي سيكشف عن
انطواء هذه المعلومة على كثير من المتضمنات النفسية والاجتماعية العملية. فعندما يكون
للفكك احترامه داخلي لذاته، ويكون هناك اقتناع بصحة الإجراءات التي قامت
بها السلطات المعنية، وعندما يسود الموقف القضائي طابع الاحترام والنزاهة، وعندما يكون
لفكك نفاده على كافة المستويات، عندما يكون كل هذا متاحاً وقائماً، سيكون للعقاب تأثيره
المطلوب.

- هناك اعتقاد له شيوخه العام وهو إن إحدى الطرق الفعالة للفكل الإجرامي
ويقابلها هو أن يشاهد الأفراد، على مستوى الرؤية المباشرة، أو عن طريق وسائل الإعلام،
ما يقع على الجاني من عقوب، ويتأسس هذا الاعتقاد على بعض الدلائل المستمدة من تجارب
التعلم بالعبارة(1). حيث يمكن للفرد أن يشترك عن الإتيان بسلوك معين إذا ما رأى قوة عاقب
على إتيانه هذا السلوك، إلا أن هناك اعتبارات عدة من الواجب أن تكون محل اهتمام عند
الأخذ بهذا الاعتقاد. ومن أهم هذه الاعتبارات:

أ- أن الكيف المتولد عن ملاحظة قدوة يعاقب على سلوك معين يتحدد بمقدار توحيد الفرد
مع هذه القدوة، ومعايشة الفرد أيضاً لوقف الخبيرة، بمعنى آخر أن يضع الفرد نفسه وضع
القدوة، وأن يخبر نفس الظروف التي تم فيها العقاب، بمعنى آخر أن يقول الفرد لنفسه:
"بإمكان هذا أن يحدث لي أيضاً". 

ب- لا يمكن هناك تعاطف مع متلقي العقاب، فكثير ما يتوعد من مشاهدة العقاب
الموجه إلى شخص معين، وخاصة في ظل قسوة العقاب، تعاطف مع المعاقب ونفور من العقاب,
وكميراً ما يحدث هذا الأمر، حتى في مواقف الحياة العادية، عندما يتوقف المارة أمام شخص

(1) Vicarious fearing.
يعاقب شخصًا آخر على فعله معينة ليبرده عن الاستمرار في العقاب، بل وقد يدخلون معه عراك واشتباك بالأيدي إذا ما استمر في مسلك العقاب.

ـ أنه ليس جميع الأحوال يرد الفرد نفسه عن سلوك معين أثر مشاهدة شخص آخر يعاقب على هذا السلوك. بل قد مجد العكس، أي بعض الأحيان، وأقرب الأمثلة على هذا هو ما يحدث عند بعض المظاهرات عندما يفعل المشاهدون نفس ما يفعله المعاقب حتى يظل العقاب الشديد.

وتمتلاً للكثير من المعتقدات التي تشكل رؤية علم النفس في العقاب وجدواه، يمكن الانتهاء إلى أنه بإمكان العقاب أن يكون ذا فاعلية في ظل مراوة الكيفية التي يجب أن تدار بها هذه الألتبسة. ووصفها آلية ضبط للسلوك غير المرغوب، فإذا ما تم العقاب في غبة قيام الصغى الملائمة لتنفيذ صار العقاب غير فعال على الإطلاق. كما أنه من الضروري للغاية إذا كان للعقاب أن يكون مؤثراً أن يتصابح معه كإجراء، التأمين على معرفة الشخص المعاقب ببعض سلوك أخرى عن السلوك موضع العقاب. وهذه نقطة تمثل محور الارتكاز عملية التأهيل.

التأهيل بوصفه إجراء تقويميًا

يتمثل الهدف الأساسي للتأهيل كف السلوك غير المرغوب، وهو السلوك غير القانوني، وإرسال سلوك آخر بديل يمكن وصفه بأنه سلوك له قبوله القانوني، كما أنه وفقاً إطار هذا الهدف، يكون هناك اهتمام بأن يكون لهذا السلوك الجديد المتعلم امتداداً إلى حيز السياق الطبيعي للحياة. أي بعد أن يخرج السجين من سجنه.

وهذا الهدف رغم شعوره - دونه خرق القوانين - كما يقولون، فمن الصعوبة بمكان ظل وطأة بعض الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، أن يتحقق هذا الهدف.
الوقاية من الجريمة

وتكمن الصعوبة في أنه إذا ما كان للبديل السلوكى المتعلم أن يدعم لابد وأن يكون قادرًا على الإيتابان بمردود اجتماعي ونفسي ومادي لصاحب السلوك، وهذا يصعب تحقيقه. في معظم الأحوال، إذ يقتضي تحقيقه أن يتم تعليم الجمهور العام، وكذا العديد من المهنيين المختلفين أهمية التوجه باعتبارات تحقيق المردود طويل المدى، وتتهم مناطق احتمالات النجاح، وما تقتضيه طبيعة الأمور من توقع احتمالات الفشل في البداية. كما يقتضي تحقيقه أيضًا بخصوص بعض الاعتادات المالية القادرة على تخلية الكيان المادي للممارسة وتدريب الهيئة العامة جلس، وكذا أيضًا إجراء البحوث الحصينة في هذا الصدد.

والسجون في شكلها الحالي هي سياق غير ملائم للأخذ بهذا النهج، ومن ثم فإنه من الضروري أن تستبدل بسياق آخر بتلاؤم في طبيعته مع التوجه الإصلاحي، القاضي بضرورة توفير مقومات التأهيل المهني والتربي، وكذا التأهيل الاجتماعي. كما أنه وحده إطار هذا التوجه لابد وأن توافر مقومات العلاج النفسي بكل ما يعنيه هذه الكلمة من ضوابط فنية واجتماعية لا تجاوز فيها.

وإذا كان لنا أن نجمل العوامل التي حالت دون أن تكون السجون مكانًا ملائماً للتشيي العلاج، والتعامل فيها بمنطق الإصلاح والتربي، فإنها تتحدد على النحو التالي:

1- مازالت السجون تعتبر مكانًا لعزل نفثي المجتمع، أو بمعنى آخر التخلص من أفراد لهم لونهم السلوكى غير المقبول اجتماعياً، ومن ثم ليس هناك استعداد من قبل المجتمع لأن يعتمد جزءًا كبيرًا من ميزانيته للإفادة منها على نفثة اجتماعية لها عداؤها الواضح للمجتمع ونظمه وأهدافه.

2- لا تزال الأفكار حول مفهوم السجون غير منتظمة في اتجاه واحد، كما أنه للغرابة أن تكون الأفكار المناقسة حول مفهوم السجون ودورها قاتمة لدى فئة واحدة من الأفراد.
مثال ذلك الواضح أن يكون القائمون على أمر السجون رائين لها - حتى بمنطوق الأحكام القضائية الصادرة - كمكان للقصاص، في الوقت الذي يقولون فيه أن السجون مكانًا للإصلاح والتهذيب.

3- مازال مفهوم السجون يمثل في أذهان الأفراد على أنه المكان الذي يتم فيه احتجاز الخطرين على المجتمع، ومن ثم فإن الممارسة التأهيلية داخل السجون تصبح ظل قيام هذا المفهوم من قبّل "الأذونة القابلة للتصديق" سواء بالنسبة للعاملين والمشرفين على السجون، أو بالنسبة للمسجونين أنفسهم. وكذا أيضا بالنسبة لدعاة التأهيل ورواده. ويرجع السبب في الاستعداد إلى تصديق هذه الأذونة بالنسبة للعاملين والمشرفين على السجون إلى رغبة هؤلاء في أن يسيروا مع تيار الدعاية الاجتماعية في أن هناك جهوداً تبذل في اتجاه تقويم وإصلاح المتحررين، خاصة وأن هذا التيار يضخم ويعلو من الدور الذي يبذلنه مع النزلاء. فليس هناك من يعترض على آخر يضخ علامة أو يبني عليه، حتى ولو لم يكن هذا العمل مستحقاً للثناء، كما أن السجون والنزلاء على استعداد لتصديق هذه الأذونة، لأنها قد تعني بالنسبة لهم بعد قضايتهما فترة في السجون، طالت هذه الفترة أم قصيرة، أنه قد أصبحت لهم صورة عند السؤلين من جانب وأفراد المجتمع من جانب آخر، تختلف في طبيعتها عن الصورة التي دخلوا بها السجون. وأن هذه الصورة إيجابية بطبيعة الحال، وهكذا الأمر أيضا بالنسبة لرواد التأهيل ودعائه. فليس هناك ما يسعدهم أكثر من أن يقال أن أفكارهم قد وجدت طريقها إلى التنفيذ ولها مردودها الإيجابي.

وليس هناك دليل يقام على أذونة التأهيل في السجون، وأنه لا يزال يقوم في عقول الأفراد أن السجون هي سجون بالمعنى التقليدي، حيث التسلطية من جانب إدارة السجن، والخضوع والذل من جانب المسجونين، من تلك التجربة التي قامت قسم علم النفس في جامعة ستانفورد.
ويتخص ص قوام هذه التجربة في محاولة محاكاة السجن عن طريق الإعلان عن متطوعين للمشاركة في دراسة نسائية عن حياة السجون لفترة أسبوعين، وتشير خمسة عشر دولاراً يومياً.

وقد تقدم بالفعل حوالي 75 طالباً لم يستمر إلا على عشرين منهم. بعد استبعاد الطلبة غير المتزنين انفعالية، وقد تم تقسيم العشرين طالباً إلى عشرينين، عشرة كلل يمثلون الحراس، وعشرة آخرين يمثلون المسجونين.

وبعد بداية اليوم الأول من الأسبوعين المحددين للتجربة، تم القبض على العشرين طالباً في بيوتهم بواسطة قسم البوليس، حيث سلموا إلى المكان المخصص لمحاكاة بيئة السجن، وقد عُمول الآخرون لدور الحراس من منظور الزي والسلوك كحراس، وعُمول الآخرون لدور المسجونين كمسجونين.

وقد تبين أنه على الرغم من أنه لم يطلب من كلما الفتين أية مطالب سلوكية محددة أكثر من أن يتصارفوا وفقاً لأدوارهم المحددة، أن مجموعة الحراس بدأت تأخذ الدور التسلقي وبدأت مجموعة المسجونين تأخذ الدور الخائن الذيل. وأخذ هذا الطابع في التعامل يزداد يوماً بعد يوماً، وبشكل بأن منه أن الطلاب نسو أدوارهم كطلاب، وصاغوا سلوكهم في قالب الدور الجديد، إلى الحد الذي كان فيه الفائدون بالتجربة ضعف unins أن يطلقوا سراح الآخرين لدور المسجونين وأكاً لتلو الآخر، بعد ست وثلاثين ساعة فقط من التجربة، نظراً لإصابتهم تدريجياً بالإكتئاب الحاد والبكاء واضطراب التفكير. ولم تتبث مع اليوم السادس من بدء التجربة غير خمسة من الطلاب الآخرين لدور المسجونين، وكان من الضروري إطلاق سراحهم بعد ذلك اليوم لأنهم كانوا على شفا الانهيار العصبي.

وكان من نتيجة هذه التجربة وما تم خوض منها من نتائج أن تكشفت مجموعة من الحقائق من أهمها:

- ضرورة تغيير نظام السجون، بحيث تأخذ توجهاً في التعامل مختلف عن النمط السائد، حيث التسلط وامتهان الكرامة.
الفصل الخامس

ب- إن محاكاة مناخ السجون، حتى بواسطة أفراد هم بحكم طبيعة تخصصهم مهيجون لأن يكونوا موجدين بمفاهيم التأهيل، أُفرزت سادية لدى أشخاص لم يكونوا ساديين، وانهياراً عصبياً لدى أشخاص اختبروا على أساس أنهم متزمنين اقتصادياً، وافتقداً للموضوعية لدى أشخاص يتمثل جزءً من إعدادهم في الامتناع الموضوعية.

ج- إنه إذا كان لمحاكاة السجون ونظامها قد أفرز كل هذه الاضطرابات السلوكيّة، فما إذا يكون عليه الحال في حالة المعايير الفعلية لمناخ السجون؟ الإجابة هي بطبعية الحال اضطرابات أكثر من هذا وأشد (انحرافات جنسية، وقشرة عنصرية، وعنف شديد، وتفشي للجريمة).

د- إن الإقامة الدائمة في المؤسسات العقابية الطابية والتوجه لا محيض من أن تحيل السوي من الأفراد إلى أفراد غير أسوياء. ومن ثم فإن تغيير نظام السجون نظرًا اتجاه الأخذ بمفهوم التأهيل والإصلاح يقضي بضرورة الاهتمام بعنصرية الخدمة، النظام الإداري للعمل والخدمة المقدمة.

مازل هناك بعض الاختلاف، إن لم يكن اختلاف كبير، بين متطلبات السجون بوصفها سياقات إداريًا له احتياجات الخاصة، ومتطلبات النزالة بوصفهم أفراداً لهم حاجات تأهيلية وعلاجية. وتمثل متطلبات السجون بوصفها سياقات إداريًا، نظرًا إدارة السجون بدرجة كبيرة من الأمن والحماية للمكان، وتربية العاملين، والعمل على ارتفاعهم مهنياً، وصقل المهارات الإدارية، وما إلى ذلك من متطلبات أخرى، في حين تمثل مسؤوليات النزالة مراعية الطبية، والنفسية، والاجتماعية.

ومن الواضح أن هذين النوعين من المطالب لا يمكن يصل أي منهم عن الآخر، حيث ينعكس فشل التعامل الكفاء في أحدهما على الآخر سلبيًا. فالإدارة السيئة للمكان، وفلة
الوقاية من الرمزية

عدد العاملين في مجالات عملهم المختلفة. وعدم تدريبهم على أدوارهم المنوطة بهم لا يمكن أن تعين على الوفاء بمطالب النزلاء... ومن ثم فإن التوازن بين هذين النصين من المطلوب يعد ضرورياً. ومع ذلك فإن هذا التوازن غير قائم في النظام العام للسجون.

4- إن فلسفة التعامل مع السجون، حتى ظل صلاح النية والأخذ بمهنوم العلاج والتقويم (إعادة التأهيل) غير شمولية، بمعنى أن حدود هذه الفلسفة لا تمتد، كما هو واجب ضروري. خارج حدود السجون ذاتها. ومن ثم فإنه إذا ما كان لإعادة التأهيل أن تمدد للسجون وضعه السابق قبل ارتكابه لجرائمه - وهذا هو أحد أهداف التأهيل - فهذا يعني أن نرد السجون إلى ثقافته النوعية التي هيأت له الجريمة مسلكاً. ثقافة الإجرام. ولا حل لهذه المشكلة إلا أن يكون التأهيل للسجون بوصفه إجراء وقائي من الدرجة الثالثة موصولاً بالإجراءات الوقائية المختلفة. في المستويين الأوليين من الوقاية (الوقاية من الدرجة الأولى والوقاية من الدرجة الثانية)، بمعنى آخر أن تتواجد جهود الإصلاح والتقويم للسجون مع جهود الإصلاح والتقويم داخل سياق المجتمع العريض.. ومن ثم إذا تحقق للسجين إصلاحه وتقواه داخل السجون. ويرد بالتالي من جديد إلى بيئته الأصلية كأن الانتهاز متوفعاً بين السجون بعد إصلاحه والبيئة الاجتماعية التي عاد إليها بعد أن توفر لها المناخ الصحي الملائم للحياة الطبيعية. فهل هذا ممكن تحقيقه؟ تساؤل الإجابة عند ليست بسيرة. لكن الإجابة هي أقوى الأوضاع تفاؤلها. هي أن الجهود الإصلاحية مازالت بعيدة تماماً عن إمكانية تحقيق هذا الامثل.

5- أنه نتيجة لهذه المشكلات السابقة، أراد إليها، لم تكن الخبرة التأهيلية في تقويمها إيجابية على الإطلاق. فقد قام مارتنسون باستعراض 31 منشورية عن علاج مركزي الجرائم والجائعين، وتبين له من 161. هذا الاستعراض أنه ليس لجهود التأهيلية أي أثر
الفصل الخامس

إيجابية على معدل العود إلى الجريمة.. وهي نتيجة صدق عليها باحثون آخرون. صحيح أن هناك من الباحثين من استطاع أن يفسر هذه النتيجة رؤية بعض المعاني الفنية الخاصة بالتأهيل وظروف ممارسته. إلا أن هذا لم يمنع من أن يزداد فتور المستحقين فتوراً على فتور، بل والتشكوك في قيمة التأهيل وجودة، ومن ثم تسريع وضع تقليدي بمعاملة المسجونين له من الصلاة والقوة ما أضف ثياب الأخذ بمفاهيم التقويم والإصلاح كخطوة عمل داخل السجون، وأضعف أيضاً الممارسة الإصلاحية حالات تنفيذها، ومن ثم أيضاً إضعاف قدرة المحاولات التأهيلية لأن يكون لها ثمار إيجابية، ودارت الأمور بالتالي حلقة مفرغة.

المحاولات الأساسية للتأهيل داخل السجون:

ولكن إذا ما غضضنا البصر عن مشكلات التأهيل داخل السجون وملابساته المختلفة، ومسؤولية هذه المشكلات عن تعزيز محاولات التأهيل، لأن تحقق أهدافها المرجوة، فإنه يبقى تساؤل يختص بمحاور التأهيل داخل السجون وأبعادها الأساسية، وعن هذا التساؤل يمكن القول أن التأهيل يدور حول عدد من المحاور من أهمها:

1- العلاج النفسي.
2- التأهيل الاجتماعي.
3- التأهيل التربوي والمهني.
4- التمكين من الدمج الاجتماعي.

العلاج النفسي:

وأول هذه المحاور يختص بعلاج النزلاءنفسياً بفطنة كف سلوكيهم غير القانوني، وتمكينهم من إنماة ضروب سلبية أخرى، لها قبولها الاجتماعي والقانوني.

ويشير مفهوم العلاج النفسي إلى مجموعة من الإجراءات أو الأساليب الفنية التي تمارس.
الوقاية من الجريمة

لا يمكن تفسير سلوكهم غير المقبول وتمكينهم من تأدية السلوك المرغوب.

وتعتبر الظروف المختلفة من بينها علاج المؤسسة على التحليل النفسي، والعلاج السلوكي، والعلاج الإنساني الوجودي، وعلاج التفاعل بين الأفراد (1) والعلاج الجمعي، وتمارس هذه الطرق المختلفة داخل المؤسسة التشريمية والإصلاحية بأشكال مختلفة، وظلت ظروف مختلفة، وبأنواع مختلفة.

وأيضاً كان العلاج السلوكي (2) هو أكثر طرقات العلاج استخداماً في المؤسسات الإصلاحية.

وذلك لعدة مختلف من الأسباب من أهمها:

1- أن العلاج السلوكي كمنحى علاجي يتأسس في إجراءاته على تجارب علمية محكمة الضبط، ومن ثم فإن له قبوله في الأوساط العلمية التي تأخذ بالنهج العلمي أسلوباً مشروعاً في التعامل مع الظواهر المختلفة.

2- أنه قد ثبت فاعليته مثل هذا النوع من العلاج في تغيير بعض ضروب السلوك غير المرغوب، وظل قيام بعض الظروف التجريبية المحكمة.

3- يتسم أسلوب العلاج السلوكي بالبساطة والوضوح، إذ أنه بحكم تأسيسه على النهج العلمي المحكمة، له خطواته المحددة التي يمكن تدريب بعض المعالجين عليها، ومن ثم إمكانية استخدام هذه الأساليب من العلاج مع عدد كبير من الأفراد المتوقع وجودهم في المؤسسات الإصلاحية، من غير أن تحول قلة الإمكانات البشرية دون ممارسته، وهذه مزية يدرك العاملون في المؤسسات الإصلاحية والعلاجية قيمتها الشديدة من زوايا مختلفة، إدارية، واقتصادية، وقتية، وما إلى ذلك من زوايا أخرى.

(1) interpersonal therapy.
(2) behavior therapy.
الفصل الخامس

4- أنه نظرًا لوضوح هذا الأساليب العلاجية وتقنيته للخطوات الواجب اتباعها، فإنه يمكن ظل التعامل معه أن يتم تقييم هذا الأساليب بدرجة عالية من الدقة.

خصائص واسعة للعلاج السلوكية:

هذا ويتسم العلاج السلوكية بمجموعة من الخصائص الأساسية، من أهمها:

1- أنه هناك فرقًا أساسيًا بين العلاج السلوكية، وطريقة العلاج العلاج النفسي الأخرى، وهو أن العلاج السلوكية لا يتم إلا بسلوك الفرد وخصائص البيئة الخارجية التي يصدر فيها إطارها السلوك، سواء أكانت هذه البيئة الخارجية بيئة فيزيوقية أم بيئة اجتماعية. فالمسائل التي تشغل بال المعالجين الآخرين مثل بيئة الفرد الداخلية أو الخصائص الداخلية للفرد. ومن ثم تجعل المعالج يضرب أحيانًا في غياب القوى الداخلية للفرد، لا تشغل بال المعالج السلوكية.

في حدود اهتمام المعالج السلوكية مقتصرة على السلوكي القابل لللاحظة، والأحداث البيئية التي تؤثر فيه. فالسلوك موضع الملاحظة والمزمع تعديله هو سلوك الهدف، بالنسبة للمعالج.

ويتم تعديل هذا السلوك من خلال إضعاف أو تقوية الرابطة بينه وبين متغير بيئي معين.

2- تفترض الأساليب السلوكية أن أغلبية ضروب السلوك المتحركة، وشيئًا من ذلك شأن السلوك السوي، مكتسبة من خلال مبادئ التعلم والتشريط. ومادامت أن هذه الضرائب السلوكية مكتسبة على هذا النحو فإنه بالإمكان تغييرها وتعديلها من هذا المنظور أيضاً.

ومن ثم فإن إزالة ضروب السلوك المرغوب من خلال تدريبها، وكف ضروب السلوك غير المرغوب من خلال الأحجام عن تدريبهما هو الخاصة الرئيسية للعلاج السلوكية.

3- يتأسس العلاج السلوكية على نحو ما أشارنا على مبادئ التعلم والتشريط، والتي تم اشتقاقها من خلال درجة شديدة من الضبط التجريبي لتجارب معملي دقيقة. وقد جعل

(1) internal characteristics.
(2) target behavior.
أحكامها ووضوحها (المبادئ) تبدو بسيطة في صيغتها وبسيطة في تطبيقها. ومع ذلك فإنه من الواجب التقويم إلى أن العملية لا تبدو بسيطة كما يتصور البعض. فتطبيق المبادئ السلوكية: سياق البيئة الطبيعية بحاجة إلى اعداد وتدريب كافء. وبدونهما (الإعداد والتدريب) لا تأتي الجهود بما كان مؤملاً منها بل وقد يكون مصيرها الفشل التام. وربما كان هذا هو سبب فشل معظم محاولات التأهيل داخل السجون. إذ أنه لم يراع فيها التحول الكامن لمسألة التدريب والإعداد لقوادر العاملين بها.

4- تعد البيئة الاجتماعية والفيزيقية هذا المنحي العلاجي محوراً كبيراً للاهتمام. فقبل تنفيذ البرنامج العلاجي يتم تحديد سلوك الهدف. وكذا أيضاً الأحداث البيئية المرتبطة به تحديداً دقيقة، ومن منظور كيفية اقترانهما وتوفيره ومكان حدوثه بالنسبة للفرد. وتجمع هذه المعلومات من خلال الملاحظة المباشرة للفرد وهو يؤدي السلوك. وأيضاً من خلال المقابلات التي تتم مع الفرد. أو مع بعض المحيطين به، العارفين بسلوكه. وتشكل هذه المعلومات الأولية بداية التخطيط للعلاج، الخط الأسري الذي نقارن فيه ضوئه بين السلوك قبل أن تجري تعميداً عليه والسلوك بعد إجراء التعديل. وبصيغة أخرى فإن هذه المعلومات هي معلومات ما قبل العلاج - وما أن تحدد هذه المعلومات. تأتي الخطوة الثانية والمتمثلة في إرساء خطة ذات شقين، شق منها يختص بإضافة الرابطة بين السلوك المستهدف بالتغيير والظروف التي يحدث ظلها. والشق الآخر يختص بإبراز ضروب سلوكية أخرى من خلال تدعيمها.

وعندما يتم تنفيذ هذه الخطة وتقويمها عن طريق المقارنة ما بين واقع الحال قبل العلاج وواقعه بعد العلاج. تكون أمام الحكم بجدوى العلاج أو فشله. فإن كان العلاج ذا جدوى تأتي لنا ما كنت نهدف إليه، وإن فشل العلاج اقتضى الأمر من إعادة النظر، وإرساء خطة جديدة للعلاج.
نموذج للعلاج السلوكي داخل السجون:

سنطرح هذا الموضوع أحد نماذج العلاج السلوكي داخل السجون وهو يعرف باسم "برنامج START " (1) وهو برنامج يختص بالعلاج والتأهيل بـ سبرنجفيلد، ميشوري، بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد صيغ هذا البرنامج في إحدى المؤسسات الأمنية الفيدرالية لتغذية سلاك بعض نزلاء السجون من الراشدين. وقد اختير هذا النموذج لعدد من الأسباب، ربما كان من أهمها الألفة بهذا النموذج من جانب العاملين في السجون والباحثين المهتمين بأمر هذه المؤسسات الإصلاحية، فضلًا عن تضمن هذا البرنامج لبعض الجهود ذات الصلة بعناصر التأهيل الأساسية وهي التأهيل الاجتماعي، والتأهيل المهني التربوي.

وتمثل هدف البرنامج في تدريب النزلاء على التصرف الملائم في بيئة السجن التقليدية. فقد تم تحويل مجموعة متطرفة من النزلاء من مؤسسات مختلفة تتبع المكتب الفيدرالي للسجون، بناء على توصية أحد المرشحين على السجون، وكذا موافقة المكتب الرئيسي.

ويتكون البرنامج من ثلاثة نظم أساسية: نظام المستوى المتدرج (2)، ونظام النقاط (3)، ونظام العقد الفردي (4).

ويشير نظام المستوى المتدرج إلى المزايا المختلفة التي يمكن للنزلاء أن يحصل عليها على أساس إصداره للسلوك المرغوب. ويبدأ العمل بهذا النظام عن طريق حجز النزلاء لفترة أسبوعين في إحدى الزنزانات دون أي امتيازات. وهذا المستوى الأولي يسمى بمستوى التوجه (5). ومن أجل التقدم من هذا المستوى، إلى مستويات أخرى أكثر راحة. يكون على

(1) The Special Treatment and Rehabilitation Training Program.
(2) Progressive level system.
(3) point system.
(4) The individual contract system.
(5) orientation level.
الوقاية من الجريمة

النزليل أن يتصرف على نحو ملائم لعدد من الأيام بناء على قياس تقدير يحتوي على أثني عشر بندًا. وكان النزليل يحصل على إثباتات ملموسة متزايدة في كل مرة يتقدم فيها من مستوى إلى آخر. ومن أمثال هذا الإثباتات قضاء وقت أطول خارج الزنزانة، والحصول على قدر من المال، ودراسة مقررات، يحقق النزليل من خلالها تنمية ذاته. ومع ذلك فإنه نظرًا لأن الهدف من هذا النظام يومًا تدريجه الموضح هو إعادة النزلاء إلى سجن عادي، فإن الامتيازات التي أمكن الحصول عليها من خلال هذا النظام لا تتفوق الامتيازات التي عادة ما يتم السماح بها في النظام الفيدرالي للسجون.

أما بالنسبة لنظام النقط فإنه يتم حصر نقط (إيجابية) للنزلاء (فيش) بناء على سلوكهم الاجتماعي مع زملائهم واتباع قواعد الصحة العامة، وعادات العمل، ويمكن استبدال هذا النشاط بامتيازات معينة مثل استئجار أجهزة معينة أو الحصول على كتب معينة(1).

وإذا يتمتع بنظام العقد الفردية فإنه يتم حصر نقط للنزلاء تأسيسًا على انجاز مهام يتم الاتفاق عليها بين كل نزليل والفريق المعالج.

ومن يتضمن البرنامج بعض صور العقاب، مثل وضع النزليل في حجرته دون الحصول على أيًا مزايا في حالة كسر القواعد المتفق عليها. ويظل هذا الحجز له إلى أن يكشف عن استعداده للتعاون.

وقد اتضح من خلال النظر فيما أسفر عنه البرنامج أن نصف النزلاء الذين مروا بخبرة البرنامج العلاجي قد أكملوا المقتضيات التي تحدثت كواجبات تتيح لهم التمتع بمزايا معينة.

وأن نصف هذا النصف قد أفاد من خبرة البرنامج، بحيث لم يعد منهم من هو حاجة إلى العودة به إلى ما كان عليه قبل بدء البرنامج.

(1) tokens.
التأهل الاجتماعي:

ربما أمكن الكشف من خلال النظر إلى البرنامج العلاجي السابقة الإشارة إليه أنه يدور حول مهتنئين أساسيين، تنتمي أولاهما تمكين النزيل من الإقلاع عن ضروب السلوك غير المقبول اجتماعياً، وتنتمي ثانيتهم تمكينه من إرساء عدد من ضروب السلوك المرغوب. ومن بين ضروب السلوك المرغوب أثناء مهارات التفاعل الاجتماعي مع الزملاء، والالتزام بالواجبات المتوقعة عليها مع الفريق المعالج.

ولو نظرنا في هذه الضرائب من السلوك لوجدناها يندرجان في إطار ما يعرف باسم التأهل الاجتماعي، والذي يعني إرساء عادات سلوكية تمكن النزيل بعد انتهاء سجنه من أن تنظم علاقاته الاجتماعية مع الآخرين. في سياق المجتمع العرفي على نحو يسم بالتوافق، كما يعني أيضاً بلورة هذه العادات السلوكية في ضوء المعاني القيمة ذات القبول في الإطار الاجتماعي. ويتأسس قوام هيئات المهمتين على حقيقة واضحة، وهي أن ذوي السلوك الإجرامي قام لدىهم هذا السلوك في سياق يجمع بينه وبين غيره من ضروب السلوك الأخرى غير المقبولة اجتماعياً لتشكل لهم بذلك توجهاً في الحياة له اختلافه عن التوجه العام الذي يجمع بين أغلبية الأفراد.

وإذا كان لنا أن نلقي الضوء على ملامح هذا التوجه لوجدناه توجهاً موسعاً بالخصائص الثلاث الآتية:

1- توجه مرضي صلب الأهداف التي يسعى إليها مرتكبو الجرائم ويعني التوجه المرضي.

صوب الأهداف، هو أن لا ينظر مرتكبو الجرائم إلى ما يجب أن يكون عليه السلوك الموصل للهدف (الوسيلة الملائمة)، فالسلوك الملائم بالنسبة لهم هو ما يقربهم من أهدافهم سواء أكان هذا السلوك مقبولًا اجتماعياً أم غير مقبول قانونياً أو غير قانوني، فإن أجزهم
السلوك المقبول اجتماعياً عن تحقيق أهدافهم. فلا ضرر من أن يكون لهم سبيلًا آخر حتى وإن جاذب القبول الاجتماعي أو جاذب القانون. ومبعث هذا التوجه المرضي، أمره واضح، فهم أفراد أضفنت ظروف تشتشتهم، وخبرات حياتهم المختلفة. الضوابط الحاكمة للسلوك، ومن ثم ضعفت لديهم مقاومة الانحراف في صوره المتعددة.

2- الاتجاه السلبي حيال الآخرين، بمعنى آخر عدم الوعي بالآخر، يعني هذا الاتجاه السلبي أن التوجه الفردي هو التوجه الحاكم لسلوك مرتكبي الجرائم. فهو مهتمون فقط بما يريدون أن يحصلوا عليه دون مراعاة حقوق الآخرين. فالآخرون ليسوا بالنسبة لمرتكبي الجرائم أكثر من وسائط عابرة في حياتهم. فالآن يتورط مرتكبو الجرائم عن تدمير أي فرد يضيع ما يريدونه.

3- وهن القيم الاجتماعية في نفوسهم. فالقيمة الاجتماعية على سبيل المثال، والتي تعني محبة الناس، والسعى إلى أرضائهم، والقيم الدينية، كمثال آخر، والتي تعني تسير الفرد لأمور حياته من وحي الأوامر والنواهي الآلهية ليس لها أي حيام (مرتكبو الجرائم) وزناً من منظور تأثيرهما على سلوكهم. وإن كان لبعض القيم تأثير عليهم. فهي القيم التي يعود نفعها عليهم وليس على غيرهم. فالقيم تصنف إلى ثلاث فئات، قيم يعود معظم نفعها على الآخرين والقليل من نفعها يعود على محضنيها (على الأقل على مدى القصير وليس البعيد). ومثل هذه القيم الدفاع عن الحق والوطنية، وقيم يعود بعض نفعها على محضنيها وبعضه الآخر على الآخرين مثل القيم الأسرية، وقيم أخرى يعود معظم نفعها على الآخرين. والقليل منه يعود على الآخرين، مثل الاستمتاع بالحياة، وهذا النوع الأخير هو الواسم لمرتكبي الجرائم بدرجة كبيرة.

ومن الواضح أن هذه الخصائص الثلاث لا يمكن أن تجعل مرتكبي الجرائم قادرين على الانتظام في الحياة الاجتماعية على نحو مقبول. ومن هنا تأتي مهمة التأهيل الاجتماعي...
لتكون شخصية ذوي السلوك الإجرامي اللون الاجتماعي المقبول حتى تتخلق إمكانات التفاعل الاجتماعي الإيجابي بينهم وبين الإطار الاجتماعي العريض. وهناك أساليب مختلفة لتحقيق هذا الأمر سيشار إلى بعضها في الفصل الخاص بالجماعات الخيرية.

التثليج الدراسى والمهني:

قد يترتب على الانخراط في السلوك الإجرامي وما يستتبعه من حكم بالإدانة، أو يسبق أن يتخلل الفرد من التزاماته المهنية أو أن يفقد مهنته، ومن ثم يصبح من مهام التأهيل أن يتاح لمرتكب الجرائم وهم يقضون فترة العقوبة التمرس على بعض المهارات المميزة لهم على أن يجدوا عملًا مناسبًا بعد انتصفاء فترة العقوبة، والعودة إلى سياق المجتمع العريض (تأهيل مهني).

وقد أوضح سويف (استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطي والإدمان في مصر، ص 246-256) عنصر أربعة يمكن للتأهيل المهني أن يستوعبها في إطار برنامج له هذا التوجه. وهذه المناصر هي:

1- الإرشاد المهني (تقديم مشورة ومعلومات حول مقتضيات العمل بوجه عام، وإمكانية اختيار وظيفة أو مهنة ملائمة وفقًا وضع الشخص كإمكانية، ووضعه في ضوء تصرفات المجتمع).

2- قياس القدرات والاستعدادات المهنية (ما يتمتع به النزيل من إمكانات شخصية تحدد ضوء المقياس النفسي).

3- التوجيه المهني (توجيه النزيل بناء على بروفايله النفسي إلى نوع المهنة التي تناسبه).

4- التدريب على وظائف مختارة (أن يعان النزيل بعد اختيار مهنة تناسبه على التمرس على المهارات اللازمة لها).

هذا وقد يقتضي اتخاذ هذه الخطوة التأهيلية أن تكون مسبوقة بأخرى غيرها. وتمثل التأهيل الدراسي، حيث إعداد النزلاء أو بعض منهم على أن يكملوا برنامجاً دراسياً مميناً يتضمن وظيفة استخدامهم وقدراتهم الدراسية.
النظام الاجتماعي:

كثيراً ما ينشأ النزيل إبان فضائته فترة العقاب إلى ما يمكن تصور أنه معين له في حياته بعض فضائته فترة العقاب، وأن توجد من جديد في سياق الإطار الاجتماعي العريض (إعادة تأهيل). ومع ذلك فإن هذه الخطوة لا يمكن أن تحقق مرودها الإيجابي إلا إذا كانت هناك رؤية واضحة لوضع النزيل النسبي بوصفه فردًا، وظروف سياقه الاجتماعي الذي سيرد إليه من جديد بعد فضائته فترة العقاب. وتعني الرؤية الواضحة أن يكون البرنامج التأهيلي المد للنزيل فترة العقوبة موجهًا بنوده المختلفة وكيفية تنفيذ هذه البنود بمتطلبات مهيئة بين الكيانين كيان الفرد (النزيل) والكيان الاجتماعي الذي سينتمي إليه بعد ذلك علاقة تفاعلية. وعندما يتحقق للبرنامج التأهيلي هذا الوضع التوفيقي، تكون أمام خطوة مهيئة بالفعل إلى ما يمكن تسميته بالدمج الاجتماعي، أي إعادة الفرد بعد انسلاخه عن الحياة الاجتماعية بشكل طبيعي (الخلع الاجتماعي) إلى هذه الحياة. وهو مسلح بما يجعله محصنا بكل ما يعينه على مقاومة الضغوط التي قد تدفعه إلى إدانة من جديد (عود إلى الجريمة)، ومحصنا بكل ما يعينه على أن يستوعب في الإطار الاجتماعي كمواطن صالح له من القيم الاجتماعية صلاحية، وبالعمل والتفاعل الاجتماعي الإيجابي قوة. وهذا هو مرمى إعادة التأهيل وملفه، وهذا هو أيضاً معنى الإصلاح والتقويم في السجون.

ودج كل ذلك أن الدعوة إلى إخراج نزلاء السجون بين الحين والحين إبان فترة قضاة العقوبة، وذلك لقضاء وقت في سياق المجتمع العريض بدون أن يعطلهم إلى سجونهم، ما هي إلا دعوة لمحاولة امتحان قدرات النزيل على أن ينخرط بسهولة في الكيان الاجتماعي (دمج الاجتماعي)، ومن ثم التدريب في عدم التعديل في البرنامج التأهيلي ضوء ما تصرف عنه هذه المحاولة من نجاح أو فشل.
مراجع الكتاب

المراجع العربية

المراجع الأجنبية
مراجع الكتاب

أولاً: المراجع العربية:


3- الخطيب (مهي الدين أحمد حسن) نحو منظور نفسي للتنشئة القانونية، مجلة الأمن والقانون: 1994، 1، 2.

4- التقرير النهائي باقتراح استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلة التعتيكي والإدمان، بقلم: (لجنة المستشارين العلميين)، القاهرة، 1992.


6- العاتري (علي سلطاني): علم النفس الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تبسة/ الجزائر، 2014.


8- استراتيجية قومية متكاملة لمكافحة المخدرات ومعالجة مشكلات التعاطي والإدمان، المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان، لجنة المستشارين العلميين، القاهرة، 1992.

- 10- المغربي (سعد). علم النفس الجنائي، دار الزهراء، الرياض، 1427 ه.


- 12- سويف (مصطفى أ.). مقدمة لعلم النفس الاجتماعي، القاهرة: الأنجلو المصرية، 1975.


- 14- سويف (مصطفى أ.). "مشكلة المخدرات بنظرية علمية". الأمن والقانون، 1993، العدد الأول، المجلد الأول، ص ص 302-312.


- 17- فخر الدين (الرازي): الفراسة، إعداد وتقديم محمد صالح حمدان، عالم الكتب، بيروت، 2002.


إعداد (الطالب / الطالبة):

اسم: 

( )

الرقم الجامعي: 

( )
الجزء التطبيقي

- النشاط الأول (1)
- النشاط الثاني (2)
- النشاط النهائي (3)
النشاط الأول (1)

اكتب/ي عرضاً تطوريًا تاريخياً لبدايات علم النفس الجنائي حتى مراحلة الحديثة.
النشاط الثاني (3)

اختار/ي اثنين من أنواع الاضطرابات السلوكية المرتبطة بعلم النفس الجنائي وتناولها بالتحليل والشرح.

........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
........................................................................................................................................
النشاط النهائي (٣)

اختار/ي ثلاثة من النظريات المفسرة للسلوك الإجرامي وتناولها بالشرح والتحليل.

........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
........................................................................................................
هذا الكتاب

بتأتي هذا الكتاب استكمالاً للإسهامات العلمية في مجال علم النفس الجنائي، واعداداً للنظريات المقترحة للسلوك الإجرامي والانحرافات الأخلاقية وكيفية التشخيص والتشخيص بين الاسباب المؤدية لوقوع الفرد في ارتكاب الجرائم التي تعاقب عليها القوانين والشرائحات بين ما هو نفسي متعلق بالعوامل الشخصية وبين ما هو بيئي تشافي والاساليب الإرشادية العلاجية لمواجهة تلك الانحرافات الجنائية، وتستهدف هذه المادة العملية دارسياً علم النفس في المجالات الأكاديمية المتخصصة لطلاّهم على تلك الاساليب والعلاجية والتمايز في مجال دراسات علم النفس، بما يكون بذلك كفاءة المتخصصين والباحثين في مجال الجريمة واسهامها.